مجلة شهـرية تصـدر عن مركز الخليج للأبحاث - العدد 95 - أغسطس - 2012

آراء

حـــول الـخـلـيـــج

التقارب السعودي - المصري يعيد إلى العـرب دورهـم

متطلبات قيام العملة الخليجيـة الموحـدة

معـضلـة الطـاقــة والغــذاء وسبـل حلهـا

ملـف العــدد:

مراكز الأبحاث الخليجية والعربية: الواقع والطموح

آراء
حول الخليج

مجلة شهرية تصدر عن مركز الخليج للأبحاث
تعنى بالشؤون الخليجية

رئيس التحرير
د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر
sager@grc.net

مدير التحرير
فالح شمخي العنزي
faleh@grc.net

التصميم الفني
فيصل بن منصور آل سعود

الهيئة الاستشارية

أ.د. صالح عبد الرحمن المانع
عميد كلية العلوم الإدارية - جامعة الملك سعود
saleh@grc.net

أ. د. حسين العمري
أستاذ التاريخ في جامعة صنعاء
alamri@grc.net

د. معصومة المبارك
أستاذ العلاقات الدولية
maasouma@grc.net

د. عصام الرواس
عميد كلية الآداب والعلوم الاجتماعية
جامعة السلطان قابوس
alrawas@grc.net

ناصر محمد العثمان
أمين عام اتحاد الصحافة الخليجية
naser@grc.net

د. فؤاد شهاب
رئيس قسم العلوم الاجتماعية - جامعة البحرين
fuad@grc.net

د. محمد عبدالله الركن
أستاذ مشارك - كلية الشريعة والقانون - جامعة الإمارات
roken@grc.net

د. ظافر العاني
مدير برنامج دراسات عراقية - مركز الخليج للأبحاث
dhafer@grc.net

أ. د. حسنين توفيق إبراهيم
أستاذ العلوم السياسية - جامعة القاهرة
hasanain@grc.net

محمد صادق الحسيني
أمين عام منتدى الحوار العربي - الإيراني
husaini@grc.net

افتتاحية العدد 4

د. عبدالعزيز بن عثمان بن صقر

مراكز الأبحاث والدراسات العربية: الواقع والمأمول

الخليج في الصحافة العالمية 6

الخليج في شهر 10

مقـــالات

التقارب السعودي - المصري يعيد إلى العرب دورهم 50

أزمات زاحفة وحلول مؤجلة 52

متطلبات قيام العملة الخليجية الموحدة 56

فرنسيس فوكوياما: من نهاية التاريخ إلى مستقبل التاريخ 63

هل مكافحة الإرهاب تستحق هذه التكلفة الباهظة؟ 66

السيولة العالمية وتخمة المدخرات والتنسيق السياسي العالمي (2-2) 69

حدود مواكبة العمالة العربية والخليجية للتقدم التكنولوجي 75

الحوكمة: الكويت نموذجاً 76

معضلة الطاقة والغذاء وسبل حلها 81

الاشتراك السنوي:

الدول العربيـة : ٥٠ دولاراً
الدول الأوروبية : ٦٠ دولاراً
باقي دول العالم : ٧٠ دولارا(

يرسل طلب الإشتراك إلى عنوان المجلة مع حوالة مصرفية أو شيك بقيمة الإشتراك بإسم مركز الخليج للأبحاث

ثمن النسخة الإلكترونية :

الإمارات : ١٥ درهماً، السعودية : ١٥ ريالاً
البحرين : ١,٥ دينار، قطر :١٥ ريالاً
الكويت:١,٥ دينار، عُمان : ١,٥ ريال
الأردن: ديناران، سوريا : ١٤٠ ليرة

ملف العدد

15

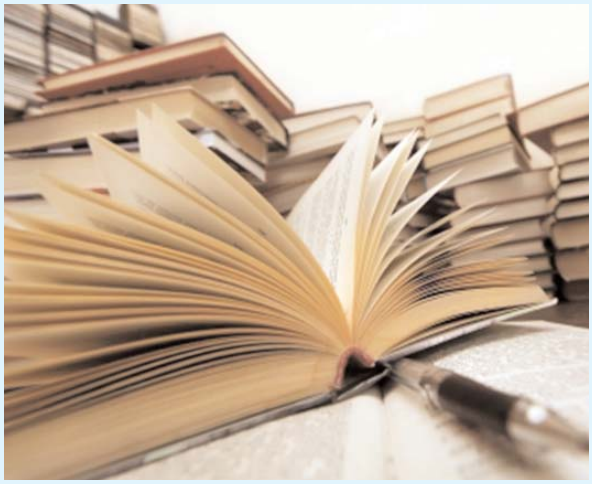

أ. د. صدقة بن يحيى فاضل 16

د. عبدالحفيظ محبوب 19

أحمد شهاب 22

أ.د. علي الدين هلال 25

د. عامر هاشم عواد 31

د. قاسم شاكر الفلاحي 34

د. حسين علاوي خليفة 37

د. مفيد الزيدي 40

حسن عزالدين 44

علاء عبدالرزاق 47

قراءة في كتاب

84

جوهر الدبلوماسية

تأليف: كريستر جونسون ومارتن هول

ترجمة

86

إساءة تقدير الخطر وما ينتج عنها (3-3)

هذا العدد

يصدر هذا العدد بملف خاص يتناول واقع مراكز الأبحاث والدراسات العربية بصفة عامة والخليجية بصفة خاصة، ويناقش الملف هذا الواقع بطريقة علمية تحليلية تهدف إلى رصد السلبيات ومن ثم طرح الحلول والمعالجات التي يمكن أن تسهم في تحقيق الطموح والهدف المنشود من إنشاء هذه المراكز. وخارج الملف يضم العدد مقالات وتقارير تستعرض عدداً من القضايا السياسية والاقتصادية في منطقة الخليج.

يمكن الاطلاع على «آراء» عبر موقعها على شبكة الإنترنت www.araa.net، والإطلالة على نشاطات مركز الخليج للأبحاث من خلال موقعه www.grc.net.

نبذة عن مركز الخليج للأبحاث

هو مؤسسة بحثية مستقلة، تأسست في دبي في دولة الإمارات العربية المتحدة في يوليو عام ٢٠٠٠، بمبادرة من رجل الأعمال السعودي الدكتور عبدالعزيز بن عثمان بن صقر، إدراكاً منه لأهمية إنجاز أبحاث أكاديمية حول أهم القضايا الخليجية في ظل التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الحادة والمتسارعة والتي تشهدها منطقة الخليج، وذلك بهدف إشاعة المعرفة على أوسع نطاق.

ويقدم المركز خدمات تعليمية واستشارات متخصصة حول منطقة الخليج، كما يسعى إلى صياغة فهم أوضح وأعمق للتحديات والفرص المستقبلية التي تواجهها المنطقة.

الإسهامات :

❖ ترحب مجلة «آراء حول الخليج» بإسهامات الكتاب والباحثين في الشؤون الخليجية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدفاعية والأمنية.

❖ المجلة غير ملتزمة بإعادة أي مادة تتلقاها للنشر.

❖ جميع حقوق الترجمة والنشر محفوظة لمركز الخليج للأبحاث ٢٠٠٨.

❖ لا يسمح بإعادة نشر المواد المنشورة في المجلة دون الحصول على إذن خطي مسبق من مركز الخليج للأبحاث.

❖ آراء الكتاب تعبر عن أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها مركز الخليج للأبحاث أو مجلة آراء.

الإعلانات والمراسلات:

للإعلان في المجلة يمكن الاتصال بقسم الإعلان والتسويق على العنوان التالي :

البريد الإلكتروني : info@grc.net

توجه جميع المراسلات إلى مجلة «آراء حول الخليج» على العنوان التالي :

البريد الإلكتروني : araasec@grc.net

جدة٢١٤٤٣، المملكة العربية السعودية، ص.ب : ١٠٥٠١

١٩ شارع راية الاتحاد

هاتف : ٦٥١٨٨٨٨ ٩٦٦٢+ فاكس : ٦٥٣٠٩٥٣ ٩٦٦٢+

مراكز الأبحاث والدراسات العربية: الواقع والمأمول

د.عبدالعزيز بن عثمان بن صقر*
sager@grc.net

مراكز الأبحاث والدراسات أصبحت ضرورةً من ضروريات العصر الحديث، وأداةً مهمة لرسم السياسات والاستراتيجيات المستقبلية في المجالات كافة، ناهيك عن دورها الحيوي في مناقشة القضايا الملحّة التي تعاني منها الدول والشعوب في الوقت الحاضر أو في المستقبل، وكذلك دورها في التصدي للأزمات الطارئة ومعالجة الآثار المترتبة عليها، بالإضافة إلى دورها المهم في استشعار الأزمات المستقبلية في كافة مناحي الحياة.

من أجل ذلك جاءت الحاجة إلى وجود مراكز الأبحاث المتخصصة والنوعية والجادة والرصينة في المنطقة العربية وفي دول الخليج أسوة بما هو معمول به في دول العالم المتقدمة، ومن بين هذه المراكز من حقق إنجازات مشهودة وهي محل تقدير واحترام الجهات البحثية المتخصصة في شتى أنحاء العالم، خاصة بعد أن حققت نجاحات مهمة في نواح بحثية متعددة، ونالت تصنيفات عالمية، وهو ما حققه بكل تواضع وفخر مركز الخليج للأبحاث، ومنها من يحاول اللحاق بركب التطور في هذا المجال، وهذا حقه، وعليه أن يجتهد لتحقيق ذلك.

وتظل معظم هذه المراكز خاصة أو مستقلة وغير تابعة لجهات رسمية في الدول العربية والخليجية باستثناء مراكز قليلة تابعة للحكومات أو جهات شبه رسمية، والاستقلال في حد ذاته ميزة كبرى حققت لهذه المراكز حرية البحث والتنقيب وفقاً لرؤيتها وعلى ضوء سياساتها وبرامجها الدورية، لكن وقفت هذه الاستقلالية في كثير من الأحيان حائلاً دون تنفيذ هذه المراكز لكل برامجها وطموحاتها لأسباب كثيرة نوجزها فيما يلي:

- ❖ انتشار مراكز الدراسات، وخاصة الصغيرة منها، بصورة كبيرة مع تشابه الكثير منها في المسميات والبرامج، لكن مع اختلاف الإمكانات والأدوات، والقدرة على الاستمرار والنجاح.
- ❖ غياب التنسيق بين الكثير من هذه المراكز، وبذلك لم يتحقق التكامل فيما بينها كما هو مأمول ومتوقع، خاصة مع عدم وجود مظلة مشتركة لهذه المراكز كمجلس التعاون لدول الخليج العربية بالنسبة للمراكز الخليجية، أو الجامعة العربية في ما يتعلق بالمراكز العربية،

araa@araa.net

بل لا توجد رابطة أو جمعية لهذه المراكز كما هو الحال بالنسبة للصحف أو العاملين فيها، أو دور النشر والتوزيع وغيرها، ولذلك لا يوجد تنسيق مشترك بين هذه المراكز أو لقاءات دورية بين المنتسبين إليها.

❖ تظل قضية التمويل من القضايا الصعبة التي تواجه هذه المراكز، بل تعترض مسيرة تطورها وحتى استمرارها من الأصل، فمن دون التمويل الكافي لن تستطيع هذه المراكز الاستمرار في عملها البحثي المضني والذي يتكلف الكثير، فهذا المجال غير مربح وأهدافه تكون دائماً ليست ربحية في المقام الأول، بل هي أهداف معرفية، معلوماتية، بحثية، استشرافية، وتوثيقية، تعتمد على الباحثين المحترفين المهرة من ذوي التخصصات المختلفة وفي شتى أنحاء العالم عبر فروع لهذه المراكز، أو من خلال شراكات علمية ومعرفية مع جامعات مرموقة أو مراكز بحثية متخصصة وذائعة الصيت، ولديها القدرة على توفير المعلومات الدقيقة والمتخصصة، وهذا ما يفعله مركز الخليج للأبحاث عبر فروعه الدولية وشركاء المعرفة في مختلف قارات العالم. وهذا الانتشار العالمي ليس ترفاً، بل هو ضرورة تفرضها المنافسة الشديدة على توفير المعلومات الدقيقة والموثقة والسريعة في عصر اقتصاديات المعرفة، والتدفق الإعلامي، والسماء المفتوحة، والحاجة الملحّة للمعلومات الدقيقة الصادقة والمؤكدة للبناء عليها والوثوق بها وبمصادرها، بالإضافة إلى التحديات الكبيرة التي تواجهها دول الخليج بصفة خاصة ومنها تحديات أمنية، استراتيجية، عسكرية، ديموغرافية، تعليمية، واقتصادية، وتحديات إقليمية، وغير ذلك من التحديات التي تتطلب الدراسة والبحث والتمحيص.

وإضافة إلى ما سبق، تعاني بعض المراكز البحثية الصغيرة من مشكلة عدم التخصص وهو ما يعدّ السمة الرئيسية لمراكز الأبحاث، حيث من الضروري أن تكون هذه المراكز متخصصةً، ولديها برامج واضحة وخطط مستقبلية محددة لتنفيذ هذه البرامج، مستندة إلى التخصص الدقيق بعيداً عن العشوائية، أو الاعتماد على الكم على حساب الكيف، لأن العمل في مجال الدراسات والأبحاث يعتمد على الكيف، وليس الكم، وقبل ذلك التخصص الدقيق.

وإذا كانت هذه أبرز المعوقات، فماذا عن الطموحات وكيف يمكن تحقيقها؟ عند الحديث عن الطموحات لابد من دراسة المعوقات وتقديم الحلول الناجعة لها حتى يتم البناء على أسس سليمة في هذا المجال المهم، ولن يتحقق ذلك إلا من خلال تضافر الجهود بين مختلف الجهات المعنية، ولعل من أبرز الخطوات المطلوبة ما يلي:

❖ من الضروري أن تتبنى الحكومات الخليجية والعربية دعم المراكز البحثية الجادة ذات الإنتاج الغزير سواء في المجالات البحثية أو تقديم الدراسات التي تناقش القضايا المهمة والحيوية، وأن تدعم الحكومات هذه المراكز الجادة حتى تستطيع القيام بدورها المأمول والمنشود وبالطرق المثلى التي تحقق الفائدة المرجوة منها، وأن تكون قادرة على التوسع وخوض غمار مجالات جديدة.

❖ من الضروري أن تتبنى الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية توفير مظلة جماعية لهذه المراكز تكون عبارة عن جمعية أو هيئة أو تحت أي مسمى لتكون بمثابة رابطة للمراكز البحثية الخليجية، وكذلك الأمر بالنسبة للجامعة العربية أسوة باتحاد الناشرين العرب، أو اتحاد الصحفيين العرب، أو غير ذلك، بحيث تكون المظلة الخليجية أو العربية بمثابة وعاء أو إطار عملي يجمع بين هذه المراكز، وتنبثق منها لجان فرعية للجودة والتصنيف، وسكرتارية إدارية وغير ذلك، بما يحقق التواصل بين هذه المراكز، وتكون الاستفادة جماعية لكل هذه المراكز، أو لكافة الدول الخليجية والعربية.

مقابل ذلك على مراكز الأبحاث والدراسات أن تسعى جادة إلى تحقيق هذا التعاون والتواصل من خلال عقد اجتماع مشترك أو اجتماعات مشتركة لتفعيل التعاون فيما بينها، ومخاطبة الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي أو الأمانة العامة لجامعة الدول العربية لتحقيق هذه المزايا المنشودة والتي ستعود بالفائدة على الجميع، بما يقود إلى تحسين المنتج النهائي، وتحقق هذه المراكز الهدف الذي أُنشئت من أجله ●

* رئيس مركز الخليج للأبحاث

واشنطن وطهران تستعدان لمعركة كبرى في الخليج

بعد فشل الجولة الثالثة للمحادثات بين إيران ومجموعة (خمسة زائد واحد) التي عقدت في موسكو منتصف يونيو الماضي ووصولها إلى طريق مسدود، ومع تزايد التهديدات الإيرانية بإغلاق مضيق هرمز، وتحريك البوارج وحاملات الطائرات الأمريكية إلى منطقة الخليج، عادت الصحف الغربية لتطرح احتمالات الحرب والسلام في المنطقة، حيث رأى بعض المحللين أن واشنطن وطهران تستعدان بهدوء لمعركة كبرى في المنطقة، في حين ذهب البعض الآخر إلى طرح السيناريوهات المحتملة والأدوار الدولية المفترضة في حال نشوب الحرب. هذا وتناولت الصحف العالمية أيضاً العديد من المواضيع الأخرى التي سنتطرق إلى جانب منها في ثنايا التقرير التالي.

المعركة الكبرى في الخليج

في الشأن الإيراني نشرت صحيفة (**كريستيان ساينس مونيتور**) مقالاً للكاتب أن مولدين بعنوان «واشنطن وطهران تستعدان (بهدوء) لمعركة كبرى في الخليج» قال فيه إنه بالإضافة إلى قواتها الخاصة وضفادعها البشرية تمتلك إيران أسطولاً متنامياً من الغواصات الصغيرة (مينجا) والتي تثير مشكلة أمام سلاح البحرية الأمريكية بسبب صعوبة اكتشافها وتعقبها، وهي مزودة بطوربيدات وعلى متنها ضفادع بشرية، وتستطيع زرع ألغام، ما يهدد بقطع خط الملاحة الحيوي في مضيق هرمز.

ورداً على هذا أعلن قائد القوات الأمريكية في المنطقة مؤخراً أن البحرية الأمريكية سوف تضاعف عدد كاسحات الألغام في الخليج بعد أن بقي عددها ثابتاً منذ عقد مضى وحتى الآن قبل زيادتها مؤخراً، حيث أصبح ثماني كاسحات منذ يونيو الماضي، إذ كانت أربع كاسحات ألغام من فئة (افنجر) قد وصلت إلى البحرين في الرابع والعشرين من يونيو مع طائرات هليكوبتر مضادة للألغام من نوع (سي دراغون) أي تنين البحر.

ومهمة هذه القوة التصدي للغواصات الإيرانية الصغيرة والتي تثير مشكلة أمام البحرية الأمريكية برأي العميد البحري المتقاعد كريستوفر هارمر الذي تولى إدارة عمليات المستقبل في الأسطول الأمريكي الخامس المتمركز في البحرين من عام ٢٠٠٨ إلى ٢٠٠٩.

لكن لماذا تشكل غواصات الـ (مينجا) الإيرانية تهديداً للأمريكيين؟

يقول هارمر: لأن إيران تستطيع نشر هذه الغواصات في كل أنحاء الخليج وبحر العرب، ما يصعب جداً تعقبها، وتستطيع هذه الغواصات بالتالي اتخاذ موقف الانتظار للقيام بالكمائن، وكلنا يعلم أن البحرية الأمريكية معتادة على تعقب الأهداف الكبرى كالغواصات النووية التي تعود في تاريخها إلى الحقبة السوفييتية وهذا أمر تدركه إيران جيداً.

وعلينا أن نتذكر أيضاً أن البحث عن غواصات صغيرة في مياه غير عميقة عملية صعبة جداً، لأن هذا النوع من الغواصات يصدر أصواتاً ضعيفة عادة، وهذا ما جعل مجمع الصناعات العسكرية الإيرانية يُعطي الأولوية لها من أجل توفير عدد كبير منها، ومن المعروف أن أية غواصة يقل وزنها عن ٥٠٠ طن ولا يتجاوز طولها الـ ١٠٠ قدم أو أقل تعتبر غواصة صغيرة (مينجا).

ويلاحظ هارمر، الذي يعمل الآن محللاً في معهد دراسات

الحرب في واشنطن، أن البحرية الإيرانية لم تكن تمتلك قبل خمس سنوات أياً من هذه الغواصات، لكن لديها الآن ١٩ في الخدمة وتصنع أربع منها كل سنة.

وعلى الرغم من أن مدى عمل هذا النوع من الغواصات، التي تسير بالديزل والكهرباء، محدود بالطبع إلا أنها مزودة بقذائف طوربيد، وتستطيع زرع الألغام بسرعة وهذه أكثر صفة مثيرة للقلق برأي المسؤولين العسكريين الأمريكيين.

ولإيران أيضاً قدرة مهمة في مجال العمليات الخاصة من ضمنها فرقة الضفادع البشرية المدربة جيداً، لكنها لن تستخدمها على المستوى التكتيكي إلا ضد أهداف مدنية مثل ناقلات النفط أو خطوط الملاحة البحرية التجارية الدولية، لكن يمكن أن تستعمل طهران الضفادع البشرية لمهاجمة أنبوب النفط الممتد من دولة الإمارات العربية المتحدة إلى خليج عُمان في حال اندلاع صراع مع الولايات المتحدة.. لكن هل اندلاع مثل هذا الصراع وشيك الآن؟

يقول مايكل سينغ، مدير شؤون الشرق الأوسط في مجلس الأمن القومي الأمريكي: مع انهيار المفاوضات مع إيران أعتقد أن مستوى التوتر العسكري سوف يزداد في الخليج، ومن الطبيعي في هذه الحالة أن يُعطي صانعو القرار في الغرب أهمية أكبر للخيارات العسكرية من أجل تعزيز موقفنا في الخليج. وأضاف سينغ: غير أنني لا أعتقد أن الحرب وشيكة، لكن من المفيد توفير المصداقية لتهديدك العسكري حتى ينظر الإيرانيون بجدية أكبر للمفاوضات.

ويعقب هارمر على هذا بالقول: وعلى الرغم من أن التهديد الذي تثيره الغواصات الإيرانية الصغيرة قائم إلا أن احتمال استخدام إيران لهذه الغواصات لتهديد مصالح الولايات المتحدة في المنطقة ضئيل، فالإيرانيون يعرفون أنهم إذا زرعوا ألغاماً في الخليج تستطيع البحرية الأمريكية تدميرها في ٥ أو ٦ أيام، بل من الواضح أن الولايات المتحدة ستعتبر أية عملية تلغيم في مضيق هرمز مبرراً لقيامها بعمل عسكري لإزالة هذا التهديد.

وأضاف هارمر: يدرك الإيرانيون أنهم لا يستطيعون مواجهة القوة العسكرية الأمريكية، لذا هم يحاولون ممارسة أكبر قدر من التأثير والسيطرة من دون الدخول في صراع مباشر مع الغرب، لكن على أمريكا أيضاً توخي الحذر في أعمالها. صحيح أننا نريد من الإيرانيين احترام الخيارات العسكرية، لكن علينا ألا نذهب بها بعيداً حتى لا تندلع شرارة صراع غير متعمد أثناء ذلك، وهذا هو الخط الرفيع الذي يتعين علينا السير عليه.

خطة الحرب الأمريكية ضد إيران

في سياق متصل نشرت مجلة (**أوبن ديموكراسي**) مقالاً للكاتب بول روجرز بعنوان «خطة الحرب الأمريكية ضد إيران» استهله بالقول إن الجولة الثالثة للمحادثات بين إيران ومجموعة (٥ + ١) التي عقدت في موسكو خلال يومي (١٨ و١٩ يونيو الماضي) انتهت إلى طريق مسدود، وستتواصل عملية رسمية على مستوى أدنى وسط أجواء من الارتياب المتبادل وفي وضع تعمل فيه السياسة الانتخابية في الولايات المتحدة ضد التوصل إلى تسوية، وتعتقد إيران أن أغلب مجموعة (٥ + ١) تساوم على أساس أن العقوبات تعزز من قوتها حتى تنحني طهران لإرادتها . في حين أن واشنطن تحاجج بأن الإيرانيين هم من يفرح بإطالة أمد الأمور فيما يسارعون من خطاهم لتخصيب اليورانيوم.

وإلى جانب هذه الحسابات يقر على الأقل بعض الساسة الأوروبيين، وخصوصاً الألمان، بأن أي تأخير كبير في المفاوضات قد يوجد مساحة لإسرائيل كي تتخذ إجراء منفرداً ضد إيران، وهو عمل من شأنه أن يدشن فترة غير قصيرة من عدم الاستقرار العميق، وربما يقود إلى حرب شديدة الدمار وما يحفز جزئياً إلى الالتزام الأوروبي القوي بالدبلوماسية خطرُ شن إسرائيل هجوماً على إيران. وليس هناك شك في أن إسرائيل ستكون مستعدة لمثل هذا التحرك في توقيت تختاره هي. وما يثير قلقاً أكبر في نفوس الأوروبيين ظهور مؤشرات في الأسابيع الأخيرة تدلل على انهماك (البنتاغون) في التخطيط الجاد للحرب على إيران على أساس خيارات متعددة. والاعتقاد الذي يعزز مثل هذه المقاربة المتشددة (للموضوع النووي الإيراني) كما يبدو هو أن اتخاذ إجراء عسكري سريع ودقيق جداً ضد التجهيزات العسكرية النووية والصاروخية يمثل الطريقة الوحيدة لإجبار إيران (بعد إضعافها) على الانضمام إلى (المجتمع الدولي) والتخلي عن طموحاتها النووية مرة واحدة وإلى الأبد.

حقّاً لا يوجد توافق مستقر في دوائر النخبة الأمريكية حول معالجة مشكلة إيران، وتحاجج عدة أصوات قوية بما في ذلك داخل (البنتاغون) بأن أفضل خيار هو مواصلة مزيج العقوبات والحرب الإلكترونية المستدامة (وهذه الأخيرة يتم شنها بالتعاون مع إسرائيل)، لكن آخرين يجادلون بأن هنالك حاجة لخطة حرب، وتشكل مسألة التوقيت الأقصى (لمثل هذه الحرب) قضية محورية لهم.

ويعتقد مناصرو (البنتاغون) في توجيه ضربة لإيران أن فترة أوائل عام ٢٠١٣ قد تكون أفضل توقيت لذلك، وفي نظرهم أن تلك الفترة تتوافر فيها ثلاث ميزات:

أولاً، بحلول ذلك التاريخ لن تشكل الانتخابات الرئاسية والتشريعية التي ستجري في نوفمبر ٢٠١٢ عقبة في الطريق؛ إذ سيتبقى ما يقارب العامين قبل إجراء انتخابات منتصف الدورة التشريعية، وبذلك فإن أي جدل سياسي سيجد وقتاً كافياً كي يتبخّر ويذوي .

ثانياً، إن الفترة من الآن وحتى لحظة اتخاذ القرار (بشن الضربة) ستبين جلياً إذا ما كانت هنالك إمكانية للتوصل إلى تسوية سياسية.

ثالثاً، إن ترك خيار الحرب مفتوحاً وإبلاغ الإسرائيليين به مقدماً سيجعلان من غير المرجح شن هجوم إسرائيلي منفرد. ويرى المخططون الأمريكيون الأكثر تشدداً أنه من الأفضل كثيراً أن (تنفذ الولايات المتحدة المهمة بطريقة سليمة) بدلاً من ترك إسرائيل بقواتها الصغيرة جداً للقيام بذلك، ويؤكد المخططون على حجم القوة العسكرية للولايات المتحدة وخصوصاً قدرة القوة الجوية الأمريكية على الطيران من قواعد قريبة والانضمام إلى القوات الجوية البحرية التي تعمل انطلاقاً من مجموعات قتال حاملات الطائرات في بحر العرب.

وستتمثل الأسلحة الرئيسية التي يتم استخدامها في الهجوم في قاذفات الشبح الاستراتيجية (بي ٢ والطائرات المقاتلة إف ٢٢) التي ستطير فوق إيران بعد التشويش على تجهيزات الرادار الدفاعية الإيرانية بوساطة الأجهزة الخداعية الدقيقة التي تطلق من الجو وأنظمة أخرى. وستشكل قاذفات الشبح مكوناً مفتاحياً في الهجوم بالنظر إلى قدرتها على إسقاط أكثر من أربعين قنبلة في الطلعة الواحدة أو قدرتها على قذف قنابل ضخمة بمقدورها اختراق سطح الأرض، لكن اعتماد هذه الطائرات على تجهيزات إسناد قاعدية واسعة يعني أنه يمكنها الانطلاق فقط من حفنة قواعد حول العالم.

وأكثر قاعدة مرشحة لذلك هي قاعدة فيرفورد التابعة للقوات الجوية الملكية البريطانية في غلاوسيسترشير غرب انجلترا وقاعدة دييغو غارسيا في مجموعة الجزر التي تسيطر عليها بريطانيا في المحيط الهندي. وبذلك فإن بريطانيا ستكون مشتركة مباشرة في الحرب منذ البداية. وإضافة إلى قاذفات (بي ٢ ومقاتلات إف ٢٢)، سيتم نشر طائرات هجومية أخرى (إف ١٥ إي وإف ١٦) لإطلاق صواريخ جو أرض (جيه أيه إس إس إم) من خارج المجال الجوي الإيراني، والنظام الصاروخي المفتاحي هنا هو نظام (أيه جي إم ١٥٨ – جيه إس إس إم – إي آر)، وهو نسخة جديدة يصل مداها إلى ٥٧٥ ميلاً (أي أكثر من ضعف مدى النسخة الحالية الذي يبلغ ٢٣٠ ميلاً)، وسيتم نشره في العام المقبل، وستلعب طائرات سلاح الجو الأمريكي دوراً مركزياً في الهجوم على إيران، لكن الأسطول الأمريكي سيهاجم أيضاً بصواريخ (كروز) التي تنطلق من البحر (من سفن ومدمرات وغواصات) وصواريخ تطلق من الجو من خارج مدى الاشتباك (من طائرات إف / أيه التي تطير من الحاملات).

إن كل هذه الأنظمة التسليحية (وهنالك أنظمة أخرى) تزيد كثيراً على الأنظمة التي يمكن لإسرائيل نشرها، لكن الجانب المميز للخطة (الهجومية) لا يتعلق بحجمها أو بالحاجة المتصوَّرة لتولي المهمة بدلاً من إسرائيل بقدر ما يتصل بالفكرة التي تبررها على الأقل لدى المخططين. وجوهرها هو أن هجوماً متمحوراً حول هدف وحيد، ويستهدف تحديداً التجهيزات النووية والصاروخية الإيرانية سيخيف إيران، ويجعلها تقبل خسارتها لطموحها النووي.

وتورد الدورية المحترمة المتخصصة في شؤون الدفاع (أفييشن ويك) عن أحد الاستراتيجيين المخضرمين قوله (علينا أن نحذّر

araa@araa.net

إيران مقدماً من أننا سنقوم بتخريب أو على الأرجح تدمير تجهيزاتها النووية، وأن ذلك ليس عملاً حربياً ضد إيران أو الشعب الإيراني أو الإسلام).

إدارة العلاقة مع مصر

في موضوع يتعلق بالعلاقات الأمريكية- المصرية نشرت صحيفة (**واشنطن بوست**) مقالاً للكاتب ميشيل دون بعنوان (إدارة العلاقة مع مصر) استهله بالقول: «بناء على الاحترام المتبادل». تلك هي الطريقة التي وصف بها البيت الأبيض التزام الرئيس الأمريكي باراك أوباما بالعمل مع الرئيس المصري محمد مرسي الذي تولى منصبه حديثاً خلال مكالمة هاتفية هنأ فيها مرسي على انتخابه في الشهر الماضي. إنه تعبير موفق الاختيار، وهو لا شك سيجد صداه لدى مرسي والآخرين في جماعة (الإخوان المسلمين) الذين طال أمد غيظهم من علاقة التابع والمتبوع التي يعتقدون أن الرئيس السابق حسني مبارك أسسها مع الولايات المتحدة. لكن مرسي ليس هو بأي حال اللاعب الوحيد الذي ستتعامل معه الولايات المتحدة. فالقادة العسكريون الذين ظلوا يديرون البلد منذ إطاحة مبارك في فبراير ٢٠١١ سيتخلون فقط عن سلطات تنفيذية جزئية لمرسي، وقد استعادوا السلطة التشريعية بعد حل أول برلمان ينتخب انتخاباً حراً في مصر.

إذاً كيف ستتعامل الولايات المتحدة (بناء على الاحترام المتبادل) مع هذه الحكومة المصرية الجديدة والتي يصعب التعامل معها وسط صراع من أجل السلطة بين رئيس إسلامي مقيّد الحركة وقادة عسكريين عازمين على الحفاظ على سيطرتهم، على الأقل حتى استحداث دستور جديد يحمي مصالح المؤسسة العسكرية؟ إن إبداء الاحترام للمصريين يعني إبداء الرغبة في إعادة التوازن للعلاقة الأمريكية- المصرية باتجاه التجارة الحرة والاستثمار اللذين تحتاج إليهما مصر بشدة لإيجاد وظائف لسكانها الذين هم شباب في معظمهم والذين تزيد أعدادهم على ٨٠ مليون نسمة. وهي إعادة توازن تنحو بالعلاقة بعيداً عن حزمة المساعدة التي يغلب عليها عون عسكري يفيد نسبياً القلة. ومن الناحية المثالية ينبغي على واشنطن أن تكون لها علاقات عسكرية جيدة مع القاهرة، لكن ليس على حساب مصالح السكان المدنيين. وهذا يعني الابتعاد عن تخصيص المساعدة العسكرية لمدة عشرة أعوام في المرة الواحدة. بدلاً من ذلك على الولايات المتحدة أن تقرر مقدار العون الذي تقدمه سنوياً على أساس كل من الاحتياجات الدفاعية الحقيقية لمصر والمدى الذي يسمح به الجنرالات ببناء ديمقراطية حقيقية.

وثمة طريقة أخرى لإبداء الاحترام والتوقير للمصريين وهي الوقوف بجانب القيم الديمقراطية بوضوح أكثر مما فعلت إدارة أوباما حتى الآن. فعلى مدى يزيد على العام لزم كبار المسؤولين الأمريكيين الصمت تماماً تقريباً حين كان يدير الزعماء العسكريون المؤقتون المرحلة الانتقالية لعهد ما بعد مبارك على نحو ممعن في السوء وبطريقة اتسمت بانتهاكات لحقوق الإنسان، والتغيير المتواصل لجدول العمل السياسي، واقتصاد يهوي رأسياً، وتخويف لجماعات المجتمع المدني، وتسييس للقضاء الذي كان مؤسسة تحظى بالاحترام.

ثم بعد أن فرض الكونغرس شروطاً على المزيد من المساعدات العسكرية الأمريكية في أواخر العام الماضي طرحت الإدارة الأمريكية تلك الشروط جانباً في الربيع الماضي، معبرةً عن ثقتها بحكام مصر العسكريين، وقد اتضح أنها ثقة لم تكن دقيقة. لقد بدأت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون بداية جيدة بتغيير هذا الاتجاه في الشهر الماضي حين ذكرت في مقابلة مع المذيع شارلي روز (أثناء الفترة المتوترة التي بدا فيها أن العسكريين يستعدون لحرمان مرسي من انتصاره الانتخابي) أنه (لأمر لازم) أن يسلم القادة العسكريون المصريون (السلطة إلى الفائز المستحق). ورغم أننا لا نعلم يقيناً إلا أن مرسي مدين جداً بمنصبه إلى هيلاري. (غير أن عشرات الآلاف من المتظاهرين المصريين الغاضبين في ميدان التحرير قد أعانوا على ذلك). وفي حين أنه من غير الممكن لكلينتون وأوباما أن يتوليا الإدارة التفصيلية للمرحلة الانتقالية المصرية إلا أنه من الواضح أن بمستطاعهما التأثير في الأمور حين يتكلمان ولا يلوذان بالصمت ●

الخليج في شهر
يوليو

الإمارات العربية المتحدة

❖ أكد صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة حرص دولة الإمارات على مد جسور الصداقة والتعاون والتسامح بين الشعوب وبناء علاقات متوازنة مع كافة الدول الشقيقة والصديقة، بالإضافة إلى سعيها لتطوير العلاقات الاقتصادية والثقافية والسياحية مع دول العالم.

❖ أكد سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان وزير الخارجية أن بلاده تتطلع إلى تعزيز علاقات التعاون الوثيق مع مصر، وقال «إننا حريصون على توثيق هذه العلاقات التاريخية خلال الفترة المقبلة على الصعد السياسية والاستثمارية والاقتصادية».

❖ دانت دولة الإمارات بشدة حالات الاحتجاز التعسفي التي يتعرض إليها المواطنون الفلسطينيون دون تمييز داخل الأراضي المحتلة من نساء وأطفال وشيوخ وذلك خلافاً لاتفاقية جنيف الرابعة.

❖ بحثت وزارة الخارجية الإماراتية مع سفير المملكة المتحدة دومينيك جيرمي الموضوعات ذات الاهتمام المشترك وسبل تعزيز التعاون وتطوير العلاقات الثنائية بما يسهم في تحقيق المصلحة المشتركة للبلدين.

❖ استقبل مدير إدارة الشؤون الاقتصادية والتعاون الدولي في وزارة الخارجية جاسم محمد القاسمي كلاً من فرناندو جوسا ماروني مدير وكالة التعاون البرازيلي والسفير جو دي مينكو سفير البرازيل لدى الدولة، وتم خلال اللقاء مناقشة التعاون بين الإمارات والبرازيل.

❖ أكد سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان أن على المجتمع الدولي أن يغير استراتيجيته إزاء ما يحدث في سورية في ظل مواصلة النظام السوري لجرائمه بحق الشعب السوري.

❖ بحث ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان مع رئيس الوزراء الفرنسي جان مارك ايرولت مستجدات القضايا ذات الاهتمام المشترك وعلاقات التعاون بين البلدين وسبل تعزيزها في مختلف المجالات.

❖ بحث سمو الشيخ عبدالله بن زايد مع وزير خارجية الجمهورية الإسلامية الإيرانية علي أكبر صالحي العلاقات الثنائية وآخر التطورات الجارية في المنطقة والقضايا الإقليمية والدولية الراهنة.

❖ دعت دولة الإمارات مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة إلى عقد اجتماع عاجل (لبحث الوضع الخطير في ميانمار).

❖ بحث سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان مع الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي البروفيسور أكمل الدين إحسان أوغلو ما يتعرض إليه مسلمو ميانمار من قتل وتهجير.

❖ أكدت مملكة البحرين وقوفها وتضامنها مع دولة الإمارات ودعمها المطلق لكافة الإجراءات والوسائل التي تتخذها لحفظ أمنها واستقرارها ضد أي من تسول له نفسه المساس بقيادتها والتآمر عليها والعبث بوحدتها الوطنية.

❖ منحت الهيئة الاتحادية للرقابة النووية في دولة الإمارات رخصة تشييد أول محطة نووية في البلاد ستقام في منطقة براكة غرب إمارة أبو ظبي، وسيقوم تحالف شركات كورية جنوبية ببناء المحطة.

❖ أكد الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية عبداللطيف الزياني وقوف دول مجلس التعاون ومساندتها لدولة الإمارات تجاه أي مؤامرة تستهدف أمنها واستقرارها، وقال إن أمن دول المجلس كل لا يتجزأ.

❖ أكدت دولة الإمارات دعمها الشامل لتطوير قدرات القوات الوطنية الصومالية وخاصة حرس سواحلها في أعقاب انتهاء الفترة الانتقالية، وذلك لتعزيز مكافحتها الوطنية للقرصنة البحرية قبالة سواحلها.

مملكة البحرين

❖ أكد أمين عام مجلس التعاون الخليجي عبداللطيف الزياني أن يقظة الأجهزة الأمنية في مملكة البحرين حالت دون وقوع أعمال إجرامية كانت ستعرض سلامة المواطنين والمقيمين والممتلكات العامة والخاصة لخطر كبير.

❖ أكدت مملكة البحرين تعاونها الكامل مع مجلس حقوق الإنسان، وأنها كانت وستظل من أكثر الدول تعاوناً مع المجلس ووفية لالتزاماتها الدولية ذات الصلة.

❖ أكد عاهل مملكة البحرين الملك حمد بن عيسى أن العلاقات بين البحرين والولايات المتحدة علاقات استراتيجية ومتينة مبنية على مبادئ الاحترام والمصالح المشتركة.

araa@araa.net

❖ أعربت روسيا عن تأييدها للتحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي بدأت في البحرين بمبادرة من قيادة البلد، مؤكدة ضرورة توسيع الحوار الوطني من خلال مشاركة كافة القوى السياسية.

❖ قال الملك حمد بن عيسى إن القوات المسلحة في دول مجلس التعاون الخليجي تقوم بمهام جسام على أكمل وجه، ابتداء من المحافظة على السلام والأمن والأمان في المنطقة وتأمين استمرار تدفق النفط للعالم، والمساهمة في محاربة الإرهاب والقرصنة، ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل.

❖ أعلن مصدر قضائي أن المحكمة الإدارية في مملكة البحرين قررت حل منظمة العمل الإسلامي الشيعية المعارضة، وذلك في الوقت الذي أصدرت فيه محكمة أخرى حكماً بسجن الناشط الحقوقي الشيعي نبيل رجب ثلاثة أشهر إثر إدانته بإهانة السنة.

❖ أكد وزير الدولة للشؤون الخارجية غانم بن فضل البوعينين الدور الطليعي للدبلوماسية السعودية واعتبارها نموذجاً ناجحاً في ريادة العمل السياسي والدبلوماسي الخليجي المشترك حيال العديد من القضايا والشؤون الإقليمية والدولية.

❖ أكد رئيس الوزراء الأمير خليفة بن سلمان أن مملكة البحرين قوية ومتعافية ومنطلقة بقوة إلى الأمام بقيادة الملك حمد بن عيسى وراسخة بثبات شعبها وتمسكه بعروة المصلحة الوطنية.

❖ قال وكيل وزارة الخارجية للشؤون الإقليمية ومجلس التعاون السفير حمد العامر (إن الوزارة تقوم منذ فترة بتحركات واسعة عاجلة وعلى مستويات عدة في مواجهة محاولات إيران إقحام موضوع البحرين في محادثاتها النووية مع مجموعة ١٥).

❖ بحث الملك حمد بن عيسى آل خليفة مع السفير الياباني شيجيكي سومي العلاقات الثنائية بالإضافة إلى القضايا ذات الاهتمام المشترك.

❖ قالت مملكة البحرين إنها ستحظر مسيرات المعارضة منعاً لتعطيل حركة المرور وتفادياً لأعمال العنف بالشوارع التي تعرقل جهود إنهاء الاضطرابات في المملكة، لكن المعارضة وصفت الخطوة بأنها محاولة جديدة لإسكاتها.

❖ أعرب أمين عام مجلس التعاون الخليجي عبداللطيف الزياني عن مساندة دول مجلس التعاون وتأييدها لكل الخطوات والجهود التي تبذلها الحكومة اليمنية لتعزيز الأمن والاستقرار والحفاظ على سيادة اليمن.

❖ التقى الملك حمد بن عيسى آل خليفة في قصر الأليزيه بالعاصمة الفرنسية باريس رئيس الجمهورية الفرنسية فرانسوا هولاند وذلك في إطار الزيارة التي يقوم بها إلى فرنسا.

❖ اعتبر ولي العهد الأمير سلمان بن حمد آل خليفة أن تعزيز التواصل والتحاور ما بين جميع الأطراف هو الطريق الأمثل للاستمرار في نهج التوافق الذي يعد صمام أمان للمجتمع، وأكد على أهمية الابتعاد عن أسباب الانقطاع والانعزال واختيار درب الانفراد الذي لا يساهم بإيجابية في المسيرة الوطنية.

المملكة العربية السعودية

❖ بحث خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز مع الرئيس اليمني عبدربه منصور هادي العلاقات الثنائية بين البلدين، بالإضافة إلى مجمل الأوضاع على الساحتين الإقليمية والدولية.

❖ جددت المملكة مطالبتها المجتمع الدولي باتخاذ إجراءات حاسمة لوقف المجازر التي يتعرض إليها الشعب السوري وإنهاء ما يتعرض إليه من مذابح جماعية ومصائب إنسانية تتفاقم يوماً بعد يوم.

❖ أكد رئيس مجلس الشورى المصري أحمد فهمي أن أمن منطقة الخليج بشكل عام خط أحمر لا تقبل مصر، ولا تسمح بتجاوزه، لأن الأمن القومي لدول الخليج لا يتجزأ عن الأمن القومي المصري.

❖ بحث خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز مع الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون خلال اتصال هاتفي مجمل القضايا وتطورات الأوضاع على الساحتين الإقليمية والدولية.

❖ بحث خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز مع الرئيس المصري محمد مرسي آفاق التعاون بين البلدين، بالإضافة إلى مجمل الأوضاع التي تشهدها الساحتان الإقليمية والدولية.

❖ دعا رئيس السلطة التشريعية الإيرانية علي لاريجاني إلى حل الخلافات بين المملكة وإيران، واصفاً العلاقات بينهما بالأبعد من العلاقات العادية.

❖ أعرب خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الأمير سلمان بن عبدالعزيز عن أملهما في أن يكون قدوم شهر رمضان المبارك فرصة لبناء الأوطان والمجتمعات على أسس من التراحم والأخوة.

الخليج في شهر
يوليو

❖ دانت المملكة التصريحات التي أدلى بها مبعوث حقوق الإنسان الروسي بشأن الوضع في السعودية بوصفها (عدائية) وتدخلاً غير مبرر في الشؤون الداخلية للسعودية.

❖ بحث خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز مع رئيس الوزراء الباكستاني راجا برويز أشرف آفاق التعاون بين البلدين ومجمل الأحداث والمستجدات على الساحتين الإسلامية والدولية وموقف البلدين منها.

❖ قال الرئيس المصري محمد مرسي إن استقرار المنطقة يستلزم استقرار مصر واستقرار الخليج وعلى رأس دول الخليج السعودية، منوهاً بأن اللقاء مع خادم الحرمين كان مثمراً وبنّاء لصالح البلدين والشعبين والمنطقة واستقرارها وشعوبها.

❖ أعلنت السفارة السعودية في صنعاء معاودة نشاطها رسمياً واستئناف إجراءات منح تأشيرات العمرة والحج للمعتمرين والحجاج اليمنيين، بعدما كانت أقفلت أبوابها لمدة أربعة أشهر.

سلطنة عمان

❖ حذرت سلطنة عمان من أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، كما دانت الانتهاكات الإسرائيلية بحق الأسرى، في الوقت الذي يعمل فيه الاحتلال على تقنين سرقة المستوطنين لأراضي الفلسطينيين.

❖ أصدر السلطان قابوس بن سعيد عفواً عن مجموعة من نزلاء السجن المدانين في قضايا مختلفة، وقد بلغ عدد الذين شملهم العفو (٩٦) نزيلاً عمانياً و(٨٦) نزيلاً من جنسيات مختلفة.

❖ بحث وزير التراث والثقافة هيثم بن طارق آل سعيد مع سفير جمهورية روسيا المعتمد لدى السلطنة سيرجي كوف أوجه التعاون القائم بين البلدين في مختلف المجالات وسبل تعزيزها وتطويرها.

❖ تلقى السلطان قابوس بن سعيد دعوة من الرئيس أولانتا هومالا رئيس جمهورية بيرو تتعلق بدعوته لحضور القمة الثالثة للدول العربية ودول أمريكا الجنوبية التي ستعقد في ليما خلال شهر أكتوبر المقبل.

❖ بعث السلطان قابوس بن سعيد برقية تعزية ومواساة إلى أخيه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز في وفاة المغفور له - بإذن الله تعالى - الأمير محمد بن سعود بن عبدالعزيز آل سعود.

❖ قال وزير التجارة والصناعة المهندس علي بن مسعود السنيدي إن التبادل التجاري بين سلطنة عمان والإمارات في نمو مستمر.

❖ بعث السلطان قابوس بن سعيد برقية تهنئة إلى فرانسوا هولاند رئيس جمهورية فرنسا بمناسبة العيد الوطني لبلاده.

❖ قال السلطان قابوس بن سعيد إن زيارته الأخيرة إلى قطر عكست عمق العلاقات الأخوية المتينة التي تربط بين البلدين.

❖ أصدر السلطان قابوس بن سعيد مرسوماً سلطانياً بتعيين سلطان بن سالم بن سعيد الحبسي أميناً عاماً للمجلس الأعلى للتخطيط بمرتبة وزير.

دولة قطر

❖ أكدت دولة قطر أن الجهود الدولية والإقليمية والوطنية المبذولة للقضاء على ظاهرة الإرهاب لم تصل بعد إلى حد الكفاية للقضاء عليها ومسبباتها.

❖ بحث وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أحمد بن عبدالله آل محمود مع وزير الدولة السوداني أمين حسن عمر المرحلة التالية في عملية السلام في دارفور على ضوء الخطوات المتسارعة لتنفيذ وثيقة الدوحة.

❖ أعربت دولة قطر عن أسفها الشديد لتنامي مظاهر العنصرية والتمييز العنصري عبر العالم لاسيما في ظل الأزمة المالية والاقتصادية الأخيرة والتي طالت مختلف بقاع العالم.

❖ أكدت دولة قطر أن استمرار الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة يجعل من الحل القائم على إقامة دولة فلسطينية موحدة قابلة للحياة شبه مستحيل.

❖ جدد أمير دولة قطر الشيخ حمد بن خليفة وقوف بلاده إلى جانب الشعب الليبي في بناء دولته الحديثة، متمنياً للعلاقات بين البلدين والشعبين المزيد من التطور والنماء.

❖ أكد رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ حمد بن جاسم أن دولة قطر كانت من أوائل الدول التي قامت بجهد لدى القيادة السورية لإيجاد حل سواء من خلال عمل فردي أو من خلال الجامعة العربية، وفي كل الحالات كنا نواجه بكلام إيجابي، وبالمقابل هناك قتل وقمع بشكل وحشي.

araa@araa.net

❖ قال وزير الدولة للشؤون الخارجية خالد بن محمد العطية إن دولة قطر كانت ولا تزال تقف إلى جانب الشعب الأفغاني، وقد كان لها السبق في تقديم مساعدات مالية بمبادرة من الشيخ حمد بن خليفة الذي دعا إلى إنشاء صندوق خاص لمساعدة الشعب الأفغاني.

❖ جدد ولي العهد الشيخ تميم بن حمد آل ثاني دعم بلاده للعملية السياسية في ليبيا بكل مخرجاتها ونتائجها، وشدد على أن قطر ستظل وفية لمنطلقاتها بمساندة الأشقاء في ليبيا، التي تقوم على قيم الأخوة والتضامن وبعيداً عن أي تدخل.

❖ بحث رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني مع مبعوث الأمم المتحدة والجامعة العربية إلى سورية كوفي عنان تطورات الأوضاع فيها وخاصة ما يتعلق منها بالمجزرة الأخيرة التي وقعت في بلدة التريمسة.

❖ أكد الاتحاد الإفريقي أن وثيقة الدوحة هي الإطار الذي من خلاله يمكن به بسط السلام في دارفور، وطالب المجتمع الدولي بممارسة ضغوط على الحركات المسلحة في دارفور للتوقيع على وثيقة الدوحة.

❖ شدد مساعد الوزير للشؤون الخارجية علي بن فهد الهاجري على أن دولة قطر حاولت جاهدة وضع حد للمأساة الإنسانية في سورية، وقرنت أقوالها بالأفعال.

❖ بحث أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس في الدوحة العلاقات الثنائية وسبل دعمها وتطويرها، بالإضافة إلى استعراض آخر التطورات على الساحة الفلسطينية.

❖ أعرب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية رئيس اللجنة الوزارية العربية المعنية بالوضع في سورية الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني عن الأسف الشديد لكون كافة المبادرات العربية والدولية التي تم اتخاذها من أجل انتقال سلمي للسلطة فيها ووقف نزيف الدم هناك لم تؤد إلى الهدف المنشود بسبب تمسك النظام بالحل الأمني.

دولة الكويت

❖ أكد وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد أن مجلس الأمن الدولي هو من سيتابع آليات عمل وتنفيذ الخطة الجديدة بشأن سورية المتفق عليها في جنيف، بالإضافة إلى ضرورة اتفاق المعارضة السورية من خلال توحدها في رؤية مستقبلية ينشدها الشعب السوري.

❖ استنكرت دولة الكويت ما يتعرض إليه المسلمون في ميانمار من ممارسات غير إنسانية، حيث تستنكر ذلك باعتبارها عضواً في منظمة التعاون الإسلامي والتزاماً منها بالحرص على رعاية أحوال المسلمين في العالم.

❖ أصدر أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد أمراً أميرياً بتعيين الشيخ جابر مبارك الحمد الصباح رئيساً لمجلس الوزراء وكلفه بترشيح أعضاء الحكومة الجديدة وعرض أسمائهم لإصدار مرسوم بتعيينهم.

❖ دعت دولة الكويت مجلس حقوق الإنسان إلى حث إسرائيل على التعاون مع آليات المجلس بما فيها مهمة المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي العربية الواقعة تحت الاحتلال الإسرائيلي.

❖ بحث أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح مع رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة ناصر عبدالعزيز النصر آخر المستجدات والتطورات الدولية على مختلف الصعد، وشكر النصر حكومة الكويت على دعمها للجهود الدولية لتحقيق الأمن والسلام في العالم.

❖ دعا الخبير في استراتيجيات النفط الشيخ فهد الداود الصباح إلى ضرورة وضع خطة عاجلة لمواجهة التحديات الراهنة حول مضيق هرمز والتهديدات الإيرانية، وأن يتم ذلك بالتعاون مع دول الخليج المصدرة للنفط عبر هرمز تفادياً لأي مخاطر.

❖ بحث نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح خالد الحمد الصباح مع الأمين العام للجامعة العربية نبيل العربي برامج العمل والاستحقاقات القادمة لمجلس الجامعة، بالإضافة الى استعراض موضوعات الشؤون العربية المشتركة والتطورات السياسية على الساحتين الإقليمية والدولية.

❖ بحث أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح مع الرئيس المصري محمد مرسي السبل الكفيلة بتعزيز وتطوير العلاقات الثنائية بين البلدين في كافة المجالات بما يخدم المصالح المشتركة للجانبين.

❖ أصدر أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح مرسوماً بتشكيل حكومة جديدة أبقت على معظم وزراء الحكومة السابقة التي استقالت الشهر الماضي إثر أزمة مع مجلس الأمة.

❖ بحث رئيس الوزراء الشيخ جابر المبارك مع رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي العلاقات الثنائية بين البلدين، بالإضافة إلى القضايا ذات الاهتمام المشترك وأهم التطورات على الساحتين العربية والدولية ●

مركز الخليج للأبحاث

المعرفة للجميع

توقعات الإستهلاك العالمي للطاقة

حتى عام 2025

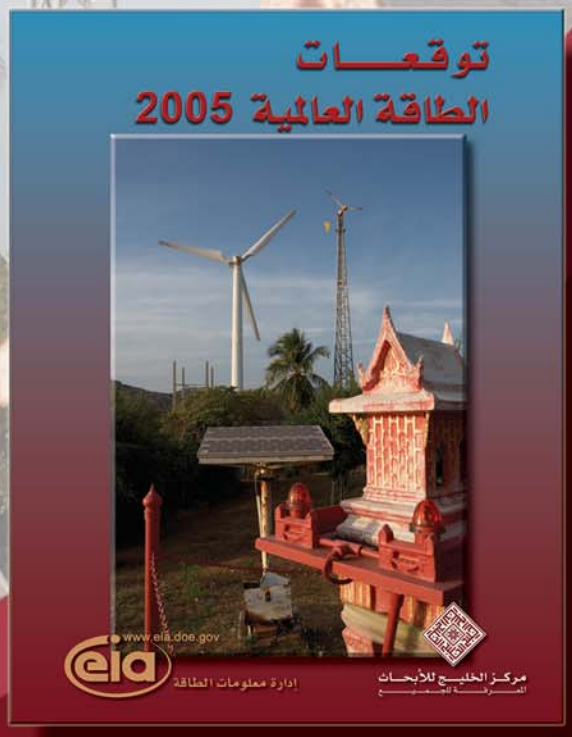

أحصل على نسختك:

Tel: +971 4 3247770 Fax: +971 4 3247771 www.grc.ae sales@grc.ae

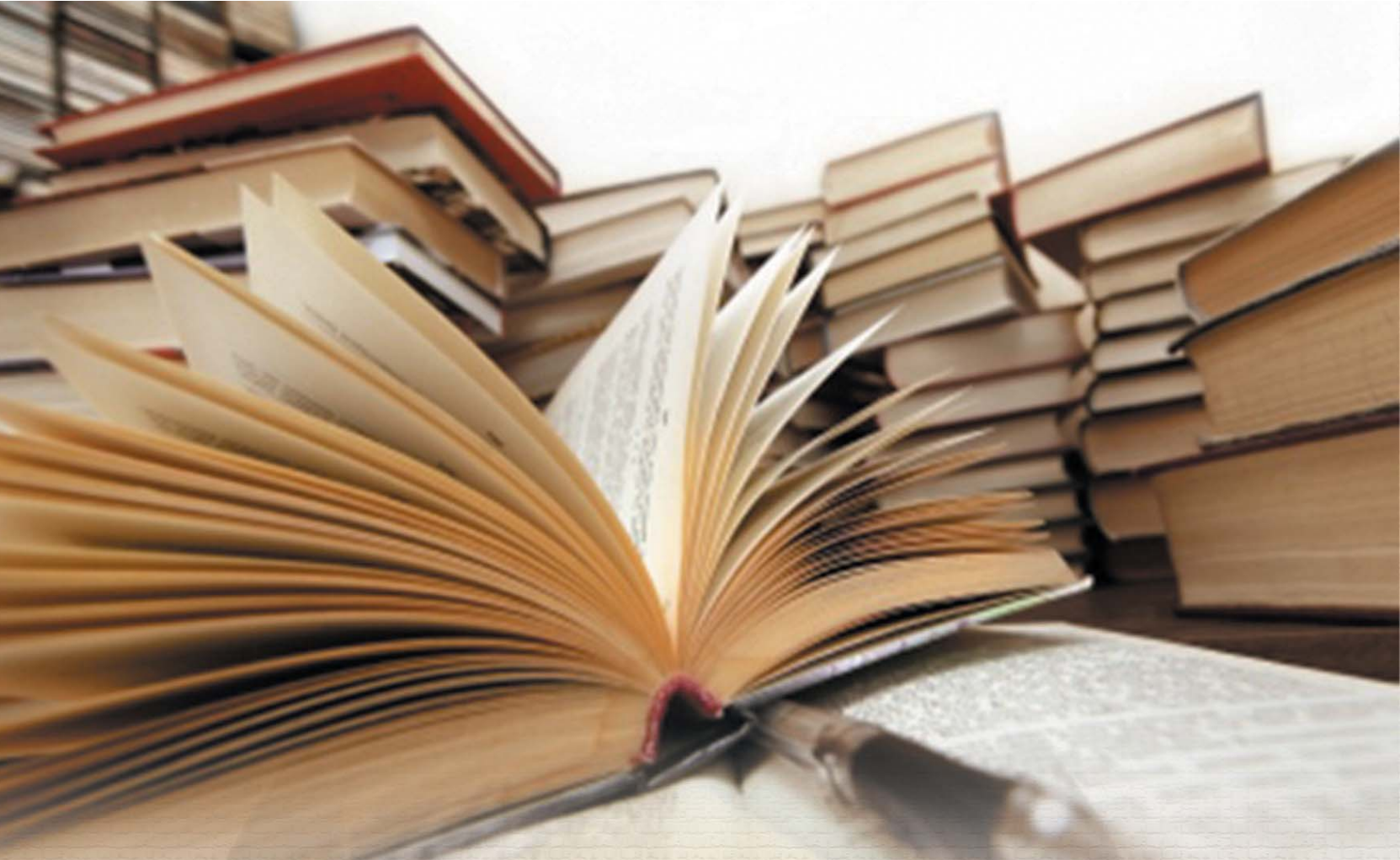

ملف العدد:

مراكز الأبحاث الخليجية والعربية: الواقع والطموح

- الإنفاق على البحث العلمي يقلّص الفجوة العلمية
- مؤسسات الرأي وصناعة القرار: أين مراكز الأبحاث في دول الخليج؟
- التنسيق والتعاون بين مراكز الأبحاث والقطاع الخاص في دول الخليج
- مراكز الدراسات وأثرها في إدارة الاستراتيجية الشاملة للدولة
- مراكز أبحاث من المحلية إلى العالمية (مركز دراسات الوحدة العربية نموذجاً)
- مراكز الأبحاث والدراسات في العالم العربي حاجة ملحّة

مراكز الأبحاث في عالمنا العربي

كثيرة هي القضايا والأمور العامة، التي تهم (أو يجب أن تهم) الأمم والدولة ؟ أية دولة ؟ وخاصة في عالم اليوم، وعالم الغد المقبل، عالم تفجر المعلومات. إذ لا توجد الآن أية دولة في العالم إلا وهناك قضايا معينة، محلية وإقليمية وعالمية رئيسية، تهمها (أو يجب أن تهمها)، ذلك الاهتمام أمر غالباً ما يقتضيه الحفاظ على أمنها وسلامتها وازدهارها.

أ. د. صدقة بن يحيى فاضل *

إن الهدف الرئيسي لأية دولة هو المحافظة على بقائها وضمان أمنها، وتحقيق رفاه سكانها لأكبر قدر متاح، وبأفضل الوسائل الممكنة. وهذا يتطلب أموراً عدة، أهمها امتلاك المعلومات الحقيقية اللازمة عن الأمور المهتم بها.

وهذا يقودنا للإشارة إلى سياسات الدول، وأساس صياغتها وتنفيذها، فـ (السياسة) يمكن تعريفها بأنها عبارة عن أهداف معينة، زائد الوسائل التي يمكن أن تتبع لتحقيق وحماية تلك الأهداف. إذ إن أهم أهداف سياسة أية دولة- سواء الداخلية أو الخارجية - يمكن حصرها في هدفين رئيسيين هما: تحقيق المصلحة القومية (كما يحددها مسؤولو الدولة) أولاً. وثانياً: خدمة وحماية الأيديولوجية (العقيدة) التي يفترض أنها تحكم سلوك الدولة (كما يحددها المسؤولون أيضاً، سواء كان ذلك التحديد ديمقراطياً أو دكتاتورياً).

ومن هذين الهدفين الرئيسيين، تنبثق أهداف سياسة الدولة - أية دولة - الداخلية والخارجية. وانطلاقاً من هذه الحقيقة، تبرز أمام كل دولة قضايا ومناطق معينة تهمها، أكثر من غيرها، من القضايا والمناطق التي تتعلق بمصالحها، وعقيدتها (سلباً وإيجاباً) بشكل أو آخر وبقدر أكبر من غيرها.

والاهتمام في حد ذاته لا يكفي وحده، إذ ما فائدة (الاهتمام) إذا لم يقترن بفعل إيجابي يجعل لذلك الاهتمام مردوداً إيجابياً على مصالح الجهة المهتمة أو على مصالح الدولة المهتمة، المادية والمعنوية (أو المصلحية والعقائدية).ولعل أهم وأول عنصر من عناصر الفعل الإيجابي الملازم لـ (الاهتمام)، هو محاولة الدولة أن تعرف بشكل منهجي كل ما يمكن معرفته عن تلك القضايا والمناطق، مما يفيدها في اتخاذ القرارات المناسبة تجاه هذه القضايا، ولا شك في أن كل دولة من دول العالم تحرص على أن تكون لها أجهزة حكومية تقوم بهذه المهمة، وتزود صناع القرار فيها بما قد يحتاجون إليه من معلومات عن تلك القضايا والمناطق. إن أجهزة (المباحث) و(الاستخبارات) هي أهم تلك الأجهزة، وهي دوائر لا غنى لأية دولة في العالم عنها،

مراكز الدراسات الخاصة المعنية بمنطقة الخليج العربي تنتشر في أغلب الدول الغربية

مركز الدراسات هو مؤسسة تهتم بجمع وتحليل المعلومات بشكل عام أو جزئي

حيث إن أهمية هذه الأجهزة لا تقل عن أهمية أي مرفق عام آخر إن لم تفقها. فإذا كان من الضروري إنشاء مؤسسات للدفاع (مثلا) فإن من الحتمي إقامة الجهاز الاستخباراتي وتدعيمه، بما يمكنه من القيام بمهامه الجليلة في خدمة الدولة وشعبها والحفاظ على كيانها وأمنها، ولا شك في أن مجال العمل الاستخباراتي لأية دولة هو العالم بأسره، مع التركيز على القضايا والمناطق التي تهم الدولة بشكل أكبر وحسب ما يقتضيه تطور الأحداث وتنوع الظروف والأحوال.

هذا على المستوى الرسمي (الحكومي). أما على المستوى غير الرسمي، فإن الدول المتقدمة تحرص على نشر الثقافة والمعلومات المتعلقة خاصة بالقضايا والمناطق التي تهمها بين أكبر عدد ممكن من سكانها، وخاصة المثقفين والمهنيين منهم. وهذا ما يمكن تحقيقه عبر وسائل عدة، أهمها: الجامعات، والمعاهد المتخصصة، ومراكز الأبحاث والدراسات (Research & Study Centers) وهي موضوع حديثنا هنا. فالدول الغربية (مثلا) تهمها جداً منطقة الخليج العربي وغيرها لأسباب معروفة. ولهذا، نجد أن مراكز الدراسات الخاصة بمنطقة الخليج العربي تنتشر في أغلب هذه الدول. وبعض هذه المراكز ملحق بجامعات ومعاهد، وبعضها مستقل، وقائم بذاته كمركز أكاديمي. وقس على ذلك كثيراً من المناطق والقضايا التي تهم تلك الدول.

إن (مركز الدراسات) هو مؤسسة تهتم بجمع وتحليل المعلومات بشكل عام أو جزئي (في كل أو بعض مجالات وجوانب الحياة) عن قضايا أو منطقة معينة بقصد تعميم فائدة تلك المعلومات والاستفادة منها في ما يخدم الصالح العام للجهة المهتمة. وعادة ما يتكون مركز الدراسات، سواء كان تابعاً أو مستقلاً، من مقر ومتخصصين وخبراء ويحتوي على مكتبة متخصصة، ويقوم بدعم الأبحاث الخاصة بالقضية أو المنطقة، التي يتخصص فيها، ويصدر دورية ومطبوعات متخصصة في موضوعه. كما قد يحتوي على قسم للترجمة، ويتبنى إقامة الندوات والمحاضرات، وربما يصل الأمر به إلى إعطاء دورات تدريبية، كما قد يتطور ليمنح درجات علمية عليا في مجاله إن تحول إلى كلية (كما يحدث في بعض الحالات القليلة).

مراكز الدراسات في السعودية:

كل دول العالم العربي ما زالت في مرحلة النمو، والنمو البطيء في الغالب، والبعض منها في مرحلة ركود وتدهور، لذا نجد المراكز العلمية فيها، وخاصة مراكز الدراسات

الاستراتيجية، محدودة - كماً ونوعاً- كأنها ترف لا داعي له. صحيح أنه انتشرت مراكز الدراسات المتواضعة في الوطن العربي مؤخراً، لكنها تظل قليلة العدد وضعيفة العدة. وربما يعود هذا إلى عوامل عدة منها: عدم إدراك الأهمية الكبرى لهذه المراكز، خذ (مثلاً) قضايا التنمية، الأمن المائي والغذائي، إسرائيل وقضية الصراع العربي - الصهيوني. والمفروض أن يقوم أكثر من مركز دراسات في كل دولة عربية يختص بهذه القضايا وغيرها. لكن دولاً عربية قليلة أنشأت مراكز دراسات من هذا النوع أو ذلك الاختصاص.

إن (التنمية الشاملة)، ومسألة الصراع العربي - الصهيوني (مثلا) هي قضية القضايا (أو هكذا يجب أن تكون) بالنسبة للعالم العربي، حيث إن الغالبية الساحقة من شعوب أغلب هذه الدول ترزح في حلقة محكمة من ثالوث (الفقر - الجهل - المرض). كما أن قيام ونمو وتوسع وعربدة إسرائيل لم ولن يكون إلا على حساب الحقوق والكرامة العربية، بل التنمية العربية الشاملة، لا سيما أن الهدف الرئيسي لإسرائيل هو إقامة دولة إقليمية عظمى (إسرائيل الكبرى) على مستوى المنطقة فوق أنقاض الحضارة العربية، فإسرائيل هي عدو بالغ الخطورة لكل الأمة، ولن يكون هناك مستقبل عربي طيب إلا بإلغاء الفكرة الصهيونية البغيضة، أو (احتواء) إسرائيل في حدود معقولة.

ومع ذلك، يجد المرء جهلاً فاضحاً في العالم العربي - حتى بين المتعلمين العرب - بهذه الحقائق المرة والخطيرة، ولذلك أسباب عديدة، أهمها عدم توفر المعلومات الكافية عن (التخلف)، وعن هذه الجرثومة الخبيثة، والتي تم زرعها عنوة في قلب الأمة العربية. ومن أسباب ذلك الجهل أيضاً غياب مراكز الدراسات المتخصصة، التي تتناول هذه القضايا الكبرى بالدراسة المعمقة والتوضيح من شتى الجوانب، وتنشر دراساتها.

وقد حققت المملكة العربية السعودية، كما هو معروف، تقدماً كبيراً في مجالي العلم والمعرفة، كما أقيمت فيها مراكز دراسات عدة، تتخصص في قضايا وأمور تهم هذه البلاد، ومنها (مركز الدراسات الاستراتيجية)، الذي هو عبارة عن مؤسسة بحثية حكومية شاملة ذات اختصاص محدد، وهو بذلك يختلف عن مراكز الدراسات غير الحكومية، التي تهدف إلى نشر وتعميم دراساتها بين المهتمين والعامة، والتي هي محور كلامنا هذا.

وقد أصبح في المملكة، في الواقع، أكثر من ثلاثين جامعة، وعدة مراكز أبحاث في مجالات الاقتصاد والإدارة والقانون وغيرها. لكن ما زلنا نفتقر إلى مراكز دراسات سياسية يعتد بها. ويؤمل أن يصرح بقيام مراكز من هذا النوع في إطار نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية الذي سبق أن أقره مجلس الشورى.

وأعتقد أن بلادنا بحاجة إلى إقامة المزيد من مراكز الدراسات المتخصصة في مجالات عدة، من أهمها:

١- الحركة الصهيونية (إسرائيل).
٢- الدول العربية.
٣- الدول الإسلامية.
٤- الدول الآسيوية.
٥- الدول الإفريقية.
٦- دول الاتحاد الأوروبي.
٧- روسيا وشرق أوروبا.
٨- الولايات المتحدة.

دول عربية قليلة أنشأت مراكز دراسات معنية بالقضايا المهمة والمصيرية

وما إلى ذلك، كما أن هناك، كما هو واضح، مئات المواضيع والقضايا التي تستحق أن ينشأ لكل منها مركز أو مراكز دراسات، والتي تتعلق بالمناطق والقضايا المذكورة.

وأذكر أن أساتذة بقسم العلوم السياسية في جامعة الملك عبدالعزيز في جدة فكروا منذ مدة في إنشاء (مركز دراسات البحر الأحمر) بقسمهم العلمي، بحيث يهتم بمنطقة البحر المذكور من الجوانب الاقتصادية والسياسية والأمنية والاجتماعية، بالإضافة إلى النواحي الطبيعية والجيولوجية. وهذه، ولا شك، فكرة جيدة إن تحققت ستقدم خدمة معرفية كبرى للوطن، بل لكل المنطقة.

ونأمل أن تنتشر مراكز الدراسات المتخصصة في المجال السياسي وغيره من مجالات الحياة الواسعة في كل أنحاء بلادنا وفي عالمنا العربي العزيز، الذي يستحق أن يصبح إحدى منارات العلم والثقافة والمعرفة على مستوى هذا العالم. والمؤمل أن يعي كل متعلم عربي حقيقة الأخطار المحدقة بأمته، وهي كثيرة ومتشعبة، وأن تفهم تلك الأخطار بأقصى حد من الموضوعية، وأن يكون (الفهم) منطلقاً لأفعال مناسبة، تقي هذه الأمة (بإذن الله) شرور الأيام وغدر الليالي، وتسهم في تقدمها وازدهارها ●

*عضو مجلس الشورى- أستاذ العلوم السياسية- السعودية

الإنفاق على البحث العلمي يقلص الفجوة العلمية

يحث رؤساء منظمات الأعمال والسياسيون، رجال الأعمال والصناعة بشكل مستمر على ضرورة الاستجابة للمنافسة من خلال زيادة قدراتهم على الابتكار، لأنها منتج ملموس (Tangible product)، **ويمكن أن تكون نقطة البداية للابتكار وتوليد أفكار جديدة.**

د. عبدالحفيظ محبوب *

إن الأهمية لا تتوقف على مراكمة الاكتشافات والاختراعات وكفى، وإنما الأهم هو امتلاك الاكتشافات قدرة ديناميكية وذكية (ما تسمى القوة الناعمة) توظفها في تغيير الحركة السلوكية للإنسان. فالاكتشاف واستغلال الاكتشاف كلاهما مركبان يعتمدان على منطلق واحد ألا وهو الفكر. فمشكلة العرب وخاصة دول الخليج هي الوقوف عند حدود النتيجة العلمية من دون امتصاص رحيقها وتعميم فوائدها.

إن العالم العربي، بما فيه دول الخليج، لم يتمكن من توظيف اختراعات الآخرين والاستفادة منها، فمسألة التخلف الذي يعاني منه العالم العربي لا تتوقف عند السؤال عن سبب عقم البحث العلمي والاكتشاف، وإنما الإلحاح في معرفة سر رفض استغلال واستثمار دول الخليج خلال الفترة الماضية ما هو موجود ومطروح على الساحة الدولية.

فبلد مثل الهند استطاع أن يقوم بجهود علمية جبارة ومتميزة ولها خصوصيتها عن تلك التي تقوم بها الولايات المتحدة الأمريكية، وستصبح الهند بحسب التوقعات وفي القريب العاجل، ثاني دولة في تكنولوجيا الفضاء. لذلك أدركت العديد من الجامعات في الدول المتقدمة أهمية مساعدة الباحث على إخراج جهده الإنتاجي إلى عالم النور، فأسست مراكز متخصصة تقوم بهذه المهمة مقابل نسب من الربح، ومثال على هذه المراكز استطاع معهد (ماشاشوست للتقنية) (MIT) خلال ١٥٠ سنة أن يؤسس أربعة آلاف شركة لتسويق منتجات بحثية.

إن الدول المتقدمة تنفق على البحث العلمي حوالي ٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي و(٥ في المائة) في بعض الدول وهو ما يفسر السبب وراء ما حققته كوريا الجنوبية بسبب إنفاقها على البحث العلمي الذي ارتفع من (٠,٢ في المائة) عام ٢٠٠٠ إلى (٥ في المائة) في السنوات الأخيرة، بينما في دول الخليج لا يتجاوز الإنفاق على البحث العلمي كثيراً (٠,٥ من المائة) من الناتج المحلي الإجمالي لدول الخليج وكذلك في بقية الدول العربية الأخرى.

فالنجاح في أعمال البحث والتطوير يتطلب مرونة في الإجراءات المالية والإدارية، وأن تتعاون مؤسسات التعليم العالي مع مراكز الأبحاث المستقلة في القطاع الخاص لإغناء العملية البحثية، لكن للحكومة دوراً فاعلاً في تشجيع القطاع الخاص على التوجه إلى الجامعات ومراكز الأبحاث المتخصصة لبناء قراراتها على حقائق مستمدة من الواقع.

وإن كانت هناك شركات خليجية، مثال ذلك أرامكو التي تمتلك مركزاً للأبحاث والتطوير يعتبر من أهم مراكز الأبحاث في مجال البترول في منطقة الشرق الأوسط، كما استطاع هذا المركز

مشكلة العرب وقوفهم عند حدود النتيجة العلمية دون امتصاص رحيقها وتعميم فوائدها

أن يقطع شوطاً كبيراً في مجال توطين التقنية ورفع الإنتاجية وتسجيل حلول مميزة على الصعيد العالمي في مجالات تقنية البترول، وأوجد حلولاً جوهرية لمشكلات التشغيل، وكذلك مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، ومعهد الكويت للأبحاث العلمية ومعهد البحوث في جامعة الملك فهد للبترول والمعادن والعديد من مراكز الأبحاث في جامعات دول الخليج الأخرى، لكن الإشكالية أن العديد من الأبحاث العلمية لا تجد طريقها للتنفيذ في معظم الأحيان بسبب جوهري ناتج عن غياب أو الافتقار لسياسة التسويق المطلوبة لهذه الأبحاث إما في الجامعة نفسها أو بإنشاء مراكز متخصصة للتسويق على غرار (ماشاشوست).

ولم تكتف شركة أرامكو بذلك، بل أوجدت قنوات مباشرة لموظفيها للمساهمة في رفد الشركة بآلاف الأفكار والحلول وربطهم بأحد المديرين التنفيذيين بشكل يحفظ حقوقهم الفكرية. وبذلك تمكن مركز الأبحاث في أرامكو من توطين تقنية صناعة البترول وتخفيض تكلفة الإنتاج وإيجاد حلول للمشكلات البيئية والحصول على براءات اختراع مسجلة عالمياً.

وهنا يأتي دور القطاع الخاص رغم مساهمته المتواضعة للبحث العلمي في دول الخليج وزهده في إنشاء مراكز للبحث العلمي أسوة بأرامكو، خصوصاً إذا ما عرفنا أن القطاع الخاص في العالم المتقدم ينفق على برامج البحث والتطوير الصناعي التي تتراوح ما بين (٨٠ - ٩٧ في المائة) من إجمالي الإنفاق الإجمالي على البحث العلمي، وترتفع النسبة إلى أقصاها في اليابان. وبذلك تنخفض مساهمة الحكومة بشكل واضح، والجزء الأعظم من التمويل يأتي من القطاع الخاص وهذا أحد الأسباب التي جعلت الإنتاج منافساً عالمياً نتيجة للتطوير والإنفاق المستمر على الأبحاث بسبب المرونة العالية في القطاع الخاص.

والحقيقة التي يجب أن ندركها أن دول الخليج تعيش مرحلة تغيرات اقتصادية كاسحة في ظل تحرير التجارة وقوانين منظمة التجارة العالمية والعولمة التي عملت على انفتاح الأسواق أمام السلع والخدمات والتقنية، وترتب على تلك التغيرات بروز أجواء تنافسية حادة، البقاء فيها للأقوى، أي من يمتلك الميزة التنافسية، التي لا تمنح بل يتم السعي الدؤوب والحثيث لإيجادها وتوليدها وتوطينها، وهي غير الميزة النسبية، ولا يمكن توطين الميزة التنافسية من دون الإنفاق على البحث العلمي لأنها تتضمن الميزة التنافسية العلمية والتقنية والقدرة على التطوير والإبداع وتحويل الأفكار الخلاقة إلى سلع ومنتجات ملموسة ومتميزة سهلة التسويق وبأقل التكاليف حتى تستطيع أن تنافس السلع الأخرى المشابهة.

إن الحصول على التقنية لا يتأتى فقط بشرائها بسبب أن دول الخليج تمتلك أموالاً مصدرها النفط، لأن مالكي التقنية لا يسمحون بنقلها، لذلك فإن توطين التقنية يتطلب مزيداً من تأسيس مراكز الأبحاث وزيادة الإنفاق على البحث العلمي، كما يتطلب مزيداً من التدريب وتأهيل الكوادر الوطنية واستقطاب القدرات العلمية العالمية بما يتناسب مع الظروف والاحتياجات المحلية.

فديناميكية النمو والتوسع وتوفير الوظائف الجديدة لا تتم إلا من خلال توليد الشركات الجديدة التي تتبنى تكنولوجيا جديدة يتم الحصول عليها من مراكز الأبحاث في الجامعات وما حولها التي تعتبر أصحاب العقول والباحثين الثروة الحقيقية في المجتمع، والاستثمار في العقول لأنه استثمار لا ينضب مثلما تنضب الموارد الطبيعية كالنفط مثلاً.

النجاح في أعمال البحث والتطوير يتطلب مرونة في الإجراءات المالية والإدارية

كما أن مجرد وجود المراكز البحثية في دول الخليج لا يكفي، بل لا بد من تواصلها مع العالم الخارجي حتى تتمكن تلك المراكز من تحويل نتاج البحث العلمي إلى فرص استثمارية قيمة لتحريك الجمود العلمي في دول الخليج، فمثلاً أسهمت عشرون دولة عربية بـ (٠,٥٥ في المائة) من الإنتاج العلمي في العالم، بينما إسرائيل بمفردها أسهمت بـ (٠,٨٩ في المائة)، وسبق أن أظهرت الجامعة الإسلامية إحصائية قبل فترة بأن دول منظمة التعاون الإسلامي لديها (٨,٥) عالم ومهندس لكل ألف شخص مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ (٤٠,٧) عالم ومهندس وتقني لكل ألف، ويرتفع هذا الرقم في الدول الثماني ليبلغ ١٤٠ عالماً ومهندساً وتقنياً.

إن التعليم الأكاديمي لا يمكن للنقود أن تشتريه، بل نحن في أمسّ الحاجة إلى مناخ وتهيئة بيئة مهنية تهدف إلى عقد شراكات مع الصناعة المحلية، ويجب إدراك أن ثقافة الأبحاث لا يمكن تطويرها عن بعد كما يعتقد، بل يجب الاعتماد على الاستحقاق وليس غير ذلك، لأن الجامعات والمراكز الأخرى تخسر أشخاصاً أضعاف الذين تقوم بتعيينهم لكون الأكاديميين بحاجة إلى الوقت الكافي للقيام بالأبحاث، ويريدون أن تتم مكافأتهم، وفي قطاع عمل معولم مثل القطاع الأكاديمي حيث لا يفضل الأكاديمي التنقل من مكان إلى آخر، لكنه يفضل أن يعمل لعدة عقود. ولذلك فإنه عندما يحرم من الحق في البقاء فإن هذا الأمر لا يجعل دول الخليج تتسم بالجاذبية. وهنا يجب أن نفرق بين تكدس العمالة الرخيصة غير المؤهلة في دول الخليج والأكاديميين والباحثين الذين يفترض تقديم كافة التسهيلات لهم، بل تهيئة البيئة والمناخ المناسبين اللذين يساهمان في النهاية بتوطين التقنية.

فالعلوم لغة عالمية إذ يمكنها إيجاد روابط جديدة بين الأفراد

(أرامكو) السعودية تمتلك مركزاً للأبحاث والتطوير يعتبر من أهم مراكز الأبحاث النفطية في المنطقة

وفتح العقول أمام أفكار تتجاوز نطاق الفصول الدراسية وأمام نطاق الحدود الجغرافية، ونحن بحاجة إلى إعادة تشكيل التعليم والتنمية، فعلى مدار أربعين عاماً ظلت منطقة الخليج متخلفة عن نظيراتها الدولية في العالم، فإجمالي الإنفاق على الأبحاث والتطوير في آسيا عالمياً زاد من (٢٧,٩ في المائة) عام ١٩٩٧ إلى (٣٦,٥) عام ٢٠٠٤ واليوم أكثر من ٤٠ في المائة، وخلال العقدين المقبلين ستنشئ آسيا مراكز استقطاب جديدة مهمة للابتكار في مجال العلوم والتكنولوجيا، كما تتزايد إقامة مؤسسات الملكية الفكرية للتعامل مع الأسواق العالمية في الصين وكوريا الجنوبية والهند.

ولكن لماذا قصرت الاستثمارات الحكومية الخليجية في مجال التعليم عن تحقيق أهدافها؟ الإجابة ستكون بكل بساطة هي أن استراتيجيات التعليم لم تكن يوماً مرتبطة بصورة واضحة بأي أهداف اقتصادية، وبالتالي لم تتوفر الموارد البشرية بين الخريجين الذين يتم تأهيلهم بعد تخرجهم، ويفتقرون إلى أساسيات ومهارات كثيرة يحتاج إليها سوق العمل، ما يحمّل الجهات تكاليف باهظة من أجل التدريب والتأهيل رغم أن هناك مؤشرات إلى أن النظام يتحرك نحو التغيير، لأن دول الخليج بدأت تضع التعليم ضمن أولوياتها، الأمر الذي يتعين عليها أن تخطط بعمق وتنفذ استراتيجياتها بحذر، فهذه الجهود ستشكل خطوة في طريق استعادة بريقنا العلمي.

وتخطط قطر أن يصبح الإنفاق على البحث العلمي فيها نحو (٢,٨ في المائة) من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات المقبلة مرتفعاً من (٠,٣٣ في المائة)، ولا يزال الإنفاق على البحث العلمي في السعودية (٠,٠٥ في المائة) والبحرين (٠,٠٤ في المائة) وهي أقل دولة خليجية تنفق على البحث العلمي عام ٢٠٠٧.

ولكن ينبغي على دول الخليج إذا أرادت أن تتحول من دول مستهلكة للمعرفة إلى دولة منتجة ومصدرة لها أن تستثمر في العنصر البشري، وأن تتبنى رؤية المجتمع المبدع، هذا إذا أردنا أن ننتقل إلى تصنيع المعرفة، وأن نقصر الاستثمارات الأجنبية على تحقيق أجندة بيئية إبداعية في الاتصال والتكنولوجيا والصناعة ذات التقنية العالية بدلاً من مضايقة الاستثمار المحلي والإحلال محله أو منافسته، إلى جانب أن تهتم دول الخليج بتضمين نظم التعليم الخليجية الخطط المؤهلة للصناعات المعرفية منذ المراحل المبكرة.

كما يجب أن تكون لدول الخليج مساهمة في الارتقاء بمجال تبادل المعرفة والفهم بين الشعوب الذي تتبناه (اليونيسكو) اليوم، لأن العالم مقبل على تعاون علمي على المستويين الإقليمي والدولي يشكل عاملاً حاسماً في التصدي للتحديات المترابطة والمعقدة والمتزايدة التي تواجهها الشعوب على المستوى العالمي، وستصبح الدبلوماسية علمية في السنوات المقبلة وستقود إلى الشراكات الدولية والتعاون، وبذلك يصبح البعد العلمي للعلاقات الدبلوماسية أحد الأسباب التي أدت إلى إضافة العلوم إلى المهام المسندة إلى اليونيسكو، ويكتسي هذا البعد أهمية محورية بالنسبة إلى المنظمة، لأننا نعيش في عصر تتمتع فيه العلوم بالقدرة على رسم ملامح مستقبل البشرية، ولم يعد فيه من المجدي التركيز على الاعتبارات الوطنية لصياغة السياسات العلمية.

ومع أن البلدان المتقدمة لا تزال تنتج أكبر عدد من المنشورات العلمية على المستوى العالمي، فإن أداء هذه البلدان يتراجع في هذا المجال لصالح دول ناشئة، حيث انخفض عدد المنشورات العلمية من ٨٤ في المائة عام ٢٠٠٢ إلى (٧٥ في المائة) عام ٢٠٠٨ فيما تضاعفت حصة الصين في الفترة نفسها أكثر من الضعف، إذ قفزت من (٥,٢ في المائة) إلى (١٠,٦ في المائة)، ولا تزال الولايات المتحدة تتصدر الإنفاق على البحث العلمي بنحو ٣٣٠ مليار دولار عام ٢٠٠٦، بينما دول الاتحاد الأوروبي الذي يضم ١٥ دولة أنفقت ٢٣٠ مليار دولار، لكن تأثير الركود العالمي على الولايات المتحدة كان أكثر حدة من التأثير على بقية الدول الناشئة، ما أتاح لهذه البلدان أن تلحق بالركب بوتيرة أسرع مما كان يمكن تحقيقه في غياب الأزمة.

إن أكبر مشكلة تواجه دول الخليج هي افتقارها إلى سياسات وطنية خاصة بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار ترغم القطاع الخاص في الكثير من الأحيان على الاضطلاع بأنشطته في ظل فراغ على مستوى السياسات، وهي ظروف لا تعتبر مواتية للابتكار، بالإضافة إلى معاناتها من النقص في الروابط بين القطاعين العام والخاص في مجال البحث والتطوير نتيجة للاعتماد على المال السهل المتأتي من العائدات النفطية والذي يعد بحد ذاته سيفاً ذا حدين ●

*أستاذ بجامعة أم القرى في مكة

مؤسسات الرأي وصناعة القرار: أين مراكز الأبحاث في دول الخليج؟

تحظى مراكز الأبحاث والدراسات العلمية بعناية فائقة في الدول والمجتمعات المتقدمة، إذ يشكل جهد هذه المراكز أهمية خاصة لدى صناع القرار والمهتمين بتطوير الشأن العام. فلا تكاد تخلو دولة من دول العالم المتقدم من عشرات المراكز المتخصصة في مجال العمل البحثي، ورصد التحولات في شتى الميادين السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

أحمد شهاب *

تشير التقارير إلى أن مجموع ما أنفقته الولايات المتحدة الأمريكية على البحث العلمي عام ١٩٨٩ بلغ مائة مليار دولار، ويقدر هذا بـ (٢٦ في المائة) من الناتج القومي، تحصل منها أبحاث الفضاء على ١٢ مليار دولار سنوياً. ويبلغ عدد الباحثين في الولايات المتحدة ٨٥ باحثاً لكل عشرة آلاف مواطن أمريكي. أما إسرائيل (من باب اعرف عدوك) فهي الأخرى تعد من دول الإنفاق الكبير على البحث العلمي الذي وصل عام ٢٠٠٠ إلى ٣ في المائة من دخلها القومي، ويبلغ عدد الباحثين فيها ١٣٥ باحثاً لكل عشرة آلاف مواطن إسرائيلي.

ويتوقع أنه خلال السنوات الخمس عشرة المقبلة أن تكون الولايات المتحدة ثم إسرائيل وادي السيليكون (رقائق الكمبيوتر والعقول الإلكترونية) الأول في العالم. لا غرابة والأمر كذلك إن تحدث الناطقون باسم الدول الصناعية عن سيناريو ما بعد الخمسين سنة المقبلة، ويصعب على أي جهة أن تهمل تقارير مراكز الرأي الغربية عن حالة بلادها والتغيرات التي سوف تشهدها لكون احتمالات صحتها كبيرة، إذ إن أي تنبؤ يعتمد اعتماداً كلياً على مقدار توفر نظام علمي وتقني متطور. فعملية التخطيط، ووضع تصورات للمستقبل، وتجاوز عثرات الطريق نحو النمو، والتطوير الاجتماعي، إنما تعتمد بصورة أساسية على قوة المؤسسات العلمية القادرة على وضع الخطط والتصورات الدقيقة.

ومن خلال إطلالة سريعة على حجم الإنفاق في ميدان البحث العلمي مقارنة بمثيلاتها في الدول المتقدمة، نخلص إلى مقدار العجز المعرفي الذي تعاني منه الدول العربية قاطبة ومنها دول الخليج العربية، إذ يقدر الإنفاق على البحث العلمي في الدول العربية بـ ٤ دولارات سنوياً للفرد الواحد، أما في الولايات المتحدة فيقدر بـ ١٢٠٠ دولار للفرد الواحد . إن حجم ما ينفق على البحث العلمي في العالم العربي يعادل (٠,٠٢ في المائة)، أما في اليابان فيبلغ (٥ في المائة)، وفي أمريكا (٢,٨ في المائة)، وفي إسرائيل يبلغ (١,٨ في المائة). ويصل ما تصرفه اليابان على البحث العلمي إلى ٨ مليارات في السنة، وفي أمريكا يصل حجم الإنفاق إلى ٢٢٠ مليار دولار في السنة، وفي إسرائيل يبلغ ٦٥٠ مليون دولار في السنة.

يخشى صناع القرار في بلادنا من أن تؤثر فاعلية مؤسسات الفكر في الحركة السياسية فيها

لا تكاد تخلو دولة من دول العالم المتقدم من عشرات المراكز البحثية المتخصصة

وبالنسبة لعدد مراكز البحث في العالم العربي وأغلبها في الجامعات فيصل إلى ٦٠٠ مركز فقط، فيما يبلغ عدد المراكز البحثية في فرنسا وحدها ١٥٠٠ مركز بحثي متقدم، وفي الولايات المتحدة يبلغ عدد مؤسسات البحث التي تعتني بكل ما يندرج تحت بند (التحليلات السياسية) من صياغة السياسة الخارجية الأمريكية، وتطوير تكنولوجيا سياسية جديدة، وطرح تصورات في القضايا الداخلية حوالي ٢٠٠٠ مؤسسة.

ويضم العالم العربي بكافة أقطاره باحثين يقدر عددهم بما لا يتجاوز تسعة عشر ألف باحث، فيما تضم فرنسا وحدها ٣١ ألف باحث، أما الولايات المتحدة فينهض بمؤسساتها ومراكزها البحثية ما يتجاوز الأربعمائة ألف باحث، ما يعني أن الفجوة بيننا وبين الدول الصناعية لن تبقى على حالها، بل ستزداد اتساعاً.

وتمثل هذه الأرقام إجابة قاطعة وصريحة عن علة تخلفنا وسر تفوقهم، فما تشهده هذه الدول من تقدم وتفوق على مختلف المستويات إنما هو واقع صيرورة حتمية لدور العلماء والباحثين المتواصل في عملية البناء الحضاري، ضمن مناخ يشجع على طلب العلم، ويحث على ضرورة الرصد والمتابعة، ويسمح بهامش كبير ليُبدع فيه الباحث من دون أن يطال أبحاثه مقص الرقيب أو زنزانته أو سيفه.

لقد أدرك الغربيون في وقت مبكر أن العلم لم يعد شارة تتزين بها المجتمعات، إنما هو أحد أهم أسلحة العصر، ولذلك فإن مساحات توليد الطاقات والقدرات العلمية في الغرب لم تعد من اختصاص الجامعات وحدها، بل هناك المئات بل الآلاف من مراكز الأبحاث ومؤسسات البحث العلمي، بعضها تديره الدولة إدراكاً منها لأهمية تفعيل مراصد البحث لامتلاك زمام الأمور، وأغلبها تدعمها مؤسسات مدنية يشرف عليها كبار المسؤولين السابقين والخبراء ممن لديهم خبرات متراكمة في مجالات معرفية تتعلق بالمشكلات والقضايا المطروحة، فيما يقوم على إدارتها والتفكير بآفاقها شباب طموح لا يعرفون غير لغة العلم والعمل والإتقان، ولا هدف لهم سوى التقدم بأنفسهم وبلادهم نحو المستقبل، كما تغذي هذه المراكز البحثية المؤسسات الحكومية بالباحثين والخبراء لينهضوا بواقع دولهم.

فقد خدم على سبيل المثال جيمس ستاينبرغ نائب رئيس ومدير برنامج دراسات السياسة الخارجية في بروكنغز، وهلموت سوننفلدت المدير السابق لمكتب الأبحاث حول الاتحاد السوفييتي وأوروبا الشرقية في وزارة الخارجية، ومارتن إنديك مدير مركز صبان لسياسة الشرق الأدنى التابع لمؤسسة بروكنغز في وزارة الخارجية أو في مجلس الأمن القومي وتبوؤوا أعلى المناصب.

هذا الاستعراض السريع لواقع البحث العلمي في البلدان الغربية لا يأتي من باب الانبهار بالآخر، أو من قبيل الشعور بالانهزام النفسي أمامه، كما يحلو للبعض أن يستعجل الحكم، وإنما الهدف من طرح الموضوع هو المقارنة بواقع البحث العلمي في

يضم العالم العربي باحثين يقدر عددهم بما لا يتجاوز ١٩ ألف باحث فقط

بلادنا، وتسليط الضوء على أبرز ملمح في التاريخ العربي المعاصر، وهو انفصال التوقعات والآمال عن الواقع المعاش.

إن أحد أهم العوائق أمام نمو مراكز الأبحاث في الدول العربية وخاصة دول الخليج هو طبيعة التركيبة السياسية فيها، فثمة توازنات لا يرغب أحد في تغييرها، إذ يخشى صناع القرار في بلادنا من أن تؤدي تطبيقات التنمية، وفاعلية مؤسسات الفكر إلى إدخال العلماء والباحثين كطرف مؤثر في الحركة السياسية، لاسيما إذا أثبت الواقع صحة نظرياتهم وفساد رأي المتصدين للشأن السياسي حالياً. وباعتبار دول مجلس التعاون من أكثر البنى السياسية تقليدية، فإن إضافة أي طرف جديد في المعادلة السياسية ستؤدي في نظر الحذرين إلى تغييرات غير محسوبة العواقب.

وفي ظل هذا الحذر الخليجي تبدو القلة القليلة من مؤسسات الرأي في دول مجلس التعاون محدودة الفائدة، ويصعب عليها أن تضطلع بأي مساهمة نوعية في الارتقاء بالقرار السياسي، حيث يمكن على سبيل المثال الإشارة إلى ضآلة الدور الذي اضطلعت به مراكز الأبحاث في دولة الكويت رغم تعرض البلد لكارثة الاحتلال، حيث لم تنتج بعد خمس عشرة سنة سوى بعض الكراسات القليلة والتي توثق بالصور والمعلومات جرائم النظام العراقي البائد، ورغم أهمية هذا الدور فإنه لم يرتق إلى مستوى وضع استراتيجية واضحة لدولة ما بعد الاحتلال، كما لم يتضح أنها استطاعت تقديم مشورة تساهم في انتشال البلد من حزمة المشكلات التي وجدت نفسها غارقة فيها. بينما انطلقت الموجة الثانية من مراكز الفكر في الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية، حيث أنشئت مؤسسة (راند) سنة ١٩٤٨ كمؤسسة مستقلة تمول من سلاح الطيران الأمريكي، وتدير المؤسسة ثلاثة مراكز أبحاث وتطوير فاعلة، وأسهمت في إنجاز مشروع بحثي تحليلي موسع غير تقليدي حول الاتحاد السوفييتي وأوروبا الشرقية والغربية، والصين واليابان وجنوب شرق آسيا، والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية بالصورة التي مكنت الولايات المتحدة من فهم المنافسين عن قرب وإحكام سيطرتها على العالم.

وأخيراً ثمة قناعة لا يمكن استبعادها هي الأخرى عند التحقيق في سر غياب دور مؤسسات الفكر والرأي في دول الخليج، مفادها أن الانتقال من مرحلة استهلاك المنتجات الغربية والتبعية المطلقة للخارج إلى مرحلة إنتاج العلم والأخذ بزمام المبادرة الحضارية، إنما هو تعدّ على الدور المرسوم لها كسوق مستهلك لمنتجات العالم المتقدم، ومعمل كبير تُطبق فيه الدول الكبرى والشركات العولمية خططها وبرامجها الضخمة، وإن أتت على حساب الإنسان والوطن ●

*باحث كويتي متخصص في الشؤون الخليجية

دور مراكز الأبحاث السياسية والاستراتيجية في ترشيد القرار: العلاقة مع الدولة والمجتمع

يعتبر الدور الذي تقوم به مراكز الأبحاث الاجتماعية بصفة عامة مؤشراً إلى درجة نضج مؤسسات الحكم والإدارة في المجتمع وأيضاً مؤشراً إلى تطور الجماعة العلمية والبحثية وتبلور تخصصاتها في مجال العلوم الاجتماعية، وذلك باعتبار أن نتائج البحث في العلوم الاجتماعية في أي بلد تمثل المخزون الفكري الذي يمكن أن تستخدمه مؤسسات الدولة والمجتمع عند رسم السياسات وتنفيذها وتقييمها، وبما يحقق أن العلم الجيد هو ما ينفع الناس، ويساهم في حل مشكلاتهم، ويساعد على إيجاد مستقبل أفضل لهم.

أ.د. علي الدين هلال *

أولاً: تطور مراكز الأبحاث في المجتمع المعاصر

إن ازدياد دور مراكز الأبحاث هو تعبير عن انتقال البحث العلمي من مرحلة (الباحث الفرد) إلى مرحلة (الباحث - المؤسسة) التي يستعين فيها الباحث بالخبرات التي تقدمها له المؤسسة، بما في ذلك تنوع التخصصات التي تشملها من دون أن تلغي رأيه الفردي أو اجتهاده الشخصي. والمقصود بالمؤسسية في هذا المجال هو دور مراكز الأبحاث وهيئات التفكير التي يطلق عليها باللغة الإنجليزية (hCG Research Centres) (Think Tanks) والتي تجمع بين متخصصين في مجالات مختلفة من المعرفة، وتتخطى دور أو جهد الشخص الواحد.

وتعود جذور الاهتمام بالبحث العلمي كعامل يساهم في نهضة المجتمع وتقدمه إلى القرن التاسع عشر. وكان للجامعات الألمانية فضل السبق في هذا المجال عندما قام وزير التعليم في بروسيا ويلهام فون همبولدت أستاذ اللغة الشهير عام ١٩٠٨ بتعيين عدد من الأساتذة في جامعة برلين على أساس تفوقهم وتفرغهم للبحث العلمي، وتبع ذلك إنشاء كراسي أستاذية تضمن تفرغ شاغلها للبحث وذلك في عدد من الجامعات الأوروبية، وتلى ذلك قيام الجامعات الأمريكية بإنشاء كليات للدراسات العليا بهدف دعم البحث العلمي. وأعقب ذلك في القرن العشرين ظهور مؤسسات بحثية ينصرف كل العاملين فيها لأغراض البحث حتى إنه أطلق عليها (جامعات بدون طلبة[1]).

ويمكن تصنيف مراكز الأبحاث وفقاً لأكثر من معيار:

١- معيار التوجه السياسي: يمكن التمييز بين مراكز أبحاث ارتبطت منذ نشأتها بتوجه سياسي معين مثل معهد بروكنجز (Brookings Insitution). ذي التوجهات الليبرالية وهيئة التراث (Heritage Foundatio). ذات التوجهات الأكثر محافظة. وفي واقعنا العربي يوجد نموذج مركز دراسات الوحدة العربية الذي يعلن عن كونه مركزاً بحثياً يسعى من خلال أبحاثه إلى تدعيم قضية الوحدة العربية والتنسيق بين الدول العربية. وقد لا يكون للمؤسسة توجه سياسي محدد من دون أن يمنع ذلك وجود توجهات لدى الباحثين والعاملين فيها.

٢- معيار مجال الاهتمام: تركز بعض المراكز على مناطق جغرافية محددة مثل مراكز الأبحاث المهتمة بقارة أو نطاق جغرافي معين (مراكز الأبحاث الآسيوية، الإفريقية، الأمريكية، العربية، والشرق أوسطية). بينما تهتم مراكز أخرى بمجال معرفي معين اقتصادي أو سياسي أو استراتيجي أو اجتماعي.

٣- معيار التبعية التنظيمية: قد تكون المراكز جزءاً من هيئة أكبر سواء كانت جزءاً من جهاز الدولة كمراكز الأبحاث الموجودة في الوزارات كالخارجية والدفاع والاقتصاد والزراعة، أو كانت جزءاً من إحدى المؤسسات الاقتصادية كالبنوك

والشركات دولية النشاط أو الجامعات. وقد تكون المراكز مستقلة تنظيمياً وإدارياً عن أي جهة أخرى.

٤- معيار التمويل: عادة ما تجمع مراكز الأبحاث بين أكثر من مصدر تمويل بعضها حكومي، وبعضها الآخر من مؤسسات داخلية ومنظمات ومانحين دوليين. ويُستثنى من ذلك مراكز الأبحاث الحكومية التي تعمل في مجال الأمن والدفاع حيث يقتصر تمويلها عادة على التمويل الحكومي المباشر نظراً لحساسية الموضوعات والقضايا التي تتعامل معها.

٥- معيار أساليب العمل: تقوم أغلب مراكز الأبحاث بالجمع في أنشطتها بين إصدار الكتب والنشرات وعقد الندوات والمؤتمرات والمحاضرات العامة. ويصدر بعضها نشرات محدودة التوزيع للمشتركين فيها أو لأجهزة الدولة. وقد تنظم المراكز حلقات نقاشية تجمع بين عناصر من مؤسسات صنع القرار والخبراء والمتخصصين. وباستثناء هذه الأنشطة ذات الطابع المحدود أو المغلق، فإن أغلب مراكز الأبحاث تهدف إلى نشر أفكارها ونتائج أبحاثها من خلال التوجه إلى الرأي العام وأجهزة الإعلام[٢].

> الحريات الشخصية والاجتماعية شرط للإبداع وضرورة لقيام مراكز الأبحاث بدورها

ثانياً: تطور مراكز الأبحاث

في هذا الإطار، ومع ازدياد دور مراكز الأبحاث في المجالات المختلفة، كان العامل الحاسم في تطور دور مراكز الأبحاث السياسية والاستراتيجية - وإيجاد مزيد من الطلب الاجتماعي على نواتجها- هو زيادة الاهتمام بمجالي الدراسات الاستراتيجية والمستقبلية.

فقد كان من شأن ذلك، ازدياد أهمية الأبحاث التطبيقية في علم السياسة والتي تسعى إلى دراسة سياسات بعينها (Policy Research) والوصول إلى نتائج أو توصيات قابلة للتطبيق بشأنها. وتشابه هذه الأبحاث التكنولوجيا في علاقتها بالعلم في العلوم الطبيعية. فإذا كان العلم بمعناه الأساسي والنظري يسعى إلى فهم الظواهر الاجتماعية وطرح التفسيرات والاجتهادات وبلورة النظريات المناسبة لتفسير هذه الظواهر والتعرف إلى مسبباتها ونتائجها، فإن التكنولوجيا هي تطبيق هذه النظريات للتعامل مع مشكلات وتحديات اجتماعية محددة وتقديم حلول وسياسات وتوصيات بشأن التعامل معها.

١- الدراسات الاستراتيجية:

من الناحية العلمية، فإن الاستراتيجية هي علم وفن استخدام مصادر القوة والنفوذ والتأثير لتحقيق أهداف الدولة وتعظيم مصالحها. ويرد على هذا المفهوم عدة أمور أولها: ارتباط مفهوم الاستراتيجية في بدايته بالقوة العسكرية، وباستخدام الأداة العسكرية لتحقيق أهداف الدولة، لكن تغير هذا المعنى فيما بعد لينصرف إلى مجمل عناصر قوة الدولة ونفوذها من مادية ومعنوية، وفي مرحلة لاحقة انتقل المفهوم إلى مجال الإدارة العامة وإدارة الأعمال، ولم يعد رسم الاستراتيجيات والتخطيط الاستراتيجي قاصرين على الدولة. وطُبق هذان المفهومان على المنظمات الاقتصادية والمؤسسات الصناعية الكبرى. وثانيها: أن تحديد الأهداف يخرج عن إطار الفكر الاستراتيجي الذي يركز على توضيح الأدوات والوسائل والأساليب المناسبة لتحقيق هذه الأهداف. وثالثها: يترتب على ذلك أن البحث الاستراتيجي يقوم على التفكير بمنطق الاحتمالات المختلفة والسيناريوهات المتعددة، والتي تتلخص في (ماذا... لو). وبعبارة أخرى أنه يبحث في الاحتمالات المختلفة المترتبة على كل موقف، ويقترح أساليب السلوك والتصرف المناسبة لكل منها.

وفي هذا الإطار، تمثل الدراسات الاستراتيجية نمطاً متميزاً من التفكير والتحليل. فهي ليست مجرد دراسة (بينية)، أي تربط بين نتائج عدد من العلوم كالسياسة والاقتصاد والاجتماع والتاريخ والعلوم العسكرية، وإنما تتجاوز ذلك، فهي في المقام الأول دراسة تطبيقية تبحث في العلاقات بين الوسائل والغايات. بعبارة أخرى، فإن التحليل الاستراتيجي هو ذلك النمط من التفكير الذي يسعى إلى تحديد الوسائل والآليات والأدوات المتعلقة بتحقيق أهداف الدولة أو المنظمة. ومن ثم فإن دور المفكر الاستراتيجي هم متمم ولاحق لدور رجل الدولة أو صانع القرار الذي يقوم بتحديد الأهداف الوطنية للدولة أو تلك الخاصة بالمنظمة، ثم يقوم المفكرون الاستراتيجيون ببحث الوسائل المختلفة لتحقيق هذه الأهداف، وشروط استخدام كل منها، وعناصر الكسب أو الخسارة المتضمنة في استخدامها، واقتراح أو ترجيح أفضل هذه الوسائل. لكن القرار الأخير في ما يتعلق باستخدام أي منها يعود مرة أخرى لرجل الدولة أو صانع القرار.

ومع أن الفكر الاستراتيجي يتصل بالأدوات والسياسات، فإنه يؤثر في عملية تحديد الأهداف. إذ قد يتضح من البحث أن الأهداف الموضوعة مستحيلة التطبيق، أو أن الوسائل اللازمة لتنفيذها غير متاحة للدولة أو المنظمة في الوقت الراهن، ومن ثم يكون من شأن هذه النتيجة إدخال تعديلات على الأهداف ذاتها.

بعبارة أخرى، فإن التحليل الاستراتيجي على مستوى الدولة يتم في إطار أن جوهر التفكير الاستراتيجي هو استخدام القوة

تزايد دور مراكز الأبحاث هو تعبير عن انتقال البحث العلمي من مرحلة الباحث الفرد إلى مرحلة الباحث - المؤسسة

والنفوذ (بالمعنى الشامل) في العلاقات الدولية لتحقيق الأمن الوطني للدولة. ويدخل في هذا الحساب تقدير مصادر التهديدات والمخاطر وطبيعتها (خارجية أو داخلية – عسكرية أو اقتصادية أو اجتماعية وثقافية)...، ثم تحديد الوسائل والأدوات الضرورية لمواجهتها. ولذلك فإن التفكير الاستراتيجي يتعامل مع مفهوم القوة الشاملة للدولة بمختلف مصادرها (الحالية والمتوقعة – قوة الدولة المنفردة وكذا ما تستطيع أن توفره في حالة الضرورة من الحلفاء والمناصرين لها)، ومقارنة هذه القوة بتلك التي يمتلكها الأعداء والخصوم. ولذلك يقال أحياناً إن الاستراتيجية هي الجسر الذي يربط بين السياسة والدبلوماسية من ناحية، والقوة العسكرية من ناحية أخرى.

ويترتب على ذلك أن التفكير الاستراتيجي، في المقام الأول، هو بحث في الاحتمالات والافتراضات والحالات المتصورة والتي يمكن أن تواجهها الدولة أو المنظمة. ومن ثم فإن أحد المبادئ الرئيسية لهذا التفكير هو إطلاق الخيال والإبداع العقلي، بل التفكير (فيما لا يجوز التفكير فيه) أخذاً بالأحوط وتحسباً للمواقف غير المتوقعة. وفي هذا النمط من التفكير إفادة للباحث والممارس على حد سواء. فالباحث يقوم بتدريب عقله وشحذ قدراته الذهنية على التفكير في كل الحالات الممكنة والبدائل المتصورة. وبالنسبة للممارس فإنه يضع نتائج التفكير الاستراتيجي أمامه بشكل خريطة للمواقف والاهتمامات التي يمكن أن تواجهه في المستقبل عند اتخاذ القرار.

ومؤدى ذلك، أن التفكير الاستراتيجي هو بالأساس يتعلق بالمستقبل. ولما كان المستقبل مجهولاً وغير قابل للمعرفة اليقينية بالضرورة، فإن التفكير الاستراتيجي ينبغي أن يتسم بالمرونة، وبإمكانية التطوير لمواجهة المعطيات الجديدة والتي ربما لا تكون في حساب المفكر الاستراتيجي في البداية. ولما كان هذا التفكير يتعامل مع مستقبل غير معروف ينبغي أن يكون ضمن معطياته ومسلماته قصور المعرفة، فإن إحدى سمات هذا التفكير هي طرح الافتراضات والاحتمالات حول التهديدات المحتملة أو المتوقعة في المستقبل مع تحديد أولوياتها في حدود حجم المعارف والمعلومات المتاحة حالياً.

إذاً أصبح على مراكز الدراسات الاستراتيجية بناء القدرة العلمية على التحسب لكل الاحتمالات الممكنة، والتقليل من عنصر المفاجأة التي يمكن أن تواجهها الدولة وصناع القرار فيها بحيث لا تتعرض الدولة إلى أنماط من التهديد أو المخاطر لم تكن تتوقعها أو تحسب حسابها- على نحو يهدد مصالحها الحيوية – ولا توجد نخبة حاكمة ترغب في أن تجد نفسها في هذا الموقف.

٢- الدراسات المستقبلية:

يقصد بالدراسات المستقبلية السعي الفكري المنظم وفقاً لمنهجية علمية للتعرف إلى الأشكال المختلفة التي يمكن أن يتخذها المستقبل بشأن ظاهرة من الظواهر الاجتماعية. أي معرفة الأشكال المختلفة والمتنوعة والتي يمكن أن يتخذها هذا المستقبل.

ويترتب على هذا الفهم أن المستقبل ليس له صورة واحدة حتمية، وأنه ليس تطوراً خطياً للحاضر، بل إن المستقبل يمكن أن يفاجئنا، ويمكن للتطور الحاضر أن يأخذ صوراً وأشكالاً غير متوقعة، ويمكن أيضاً للمستقبل أن يفرز قوى جديدة لا نعرفها بالضرورة اليوم أو أن يعيد تشكيل معالم القوى القائمة بالفعل على نحو جذري. ولذلك، فإن التفكير المستقبلي ينهض على منهج البدائل المحتملة والسيناريوهات البديلة للمستقبل. هو ينطلق- كما ذكرنا سلفاً- من مفهوم (ماذا... لو)، أي ما هي التصورات المختلفة للتطور إذا تغيرت مواصفات لحظة الانطلاق أو مرحلة البدء. ووفقاً لكل مجموعة من المواصفات تنتج تداعيات وتأثيرات.

وبهذا المعنى، فإن الدراسات المستقبلية هي دراسات تكاملية وشاملة، وتقوم على ترابط الأنساق المعرفية والعمل العلمي الجماعي وإنشاء فرق بحثية تضمن عديداً من التخصصات العلمية. فإذا كانت العلوم الاجتماعية قد شهدت في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية تأكيد الاتجاه نحو التخصص الدقيق، والتركيز على قضايا محددة وهو ما سماه المفكر الانجليزي توماس إليوت بالاتجاه نحو (ذرية) المعرفة، والذي أدى إلى تفكيك الظواهر والتمييز بينها على نحو أفقدها معناها الكلي في كثير من الأحيان. أما الآن وتحت تأثير الدراسات المستقبلية فإن الاتجاه هو العودة إلى الدراسات التكاملية والبينية، فنتحدث عن اقتصاديات البيئة وعن الطب الهندسي وغير ذلك من المجالات المعرفية الجديدة.

وهناك اتفاق بين جمهرة الباحثين على أن المستقبل هو صناعة

بشرية، وهو جهد علمي منظم، وأن المستقبل سيكون على النحو الذي نعمل من أجله ونخطط له، وأن إعمال العقل والفكر في الصور المرغوبة لمستقبل كل مجتمع هو أمر ضروري حتى لا تأتي الرياح بما لا تشتهيه السفن. ويتطلب التعرف إلى صور المستقبل والسعي لتحقيق صورة المستقبل المرغوب فيه، أن تقوم مراكز الأبحاث بإعداد ثلاثة أنواع من الخرائط الاجتماعية - السياسية:

الخريطة الأولى: هي خريطة الواقع بكل عناصره، ومن كافة زواياه وجوانبه، وذلك من خلال دراسة علمية وموضوعية، بحيث تكون هذه الخريطة بمثابة صورة صادقة عن الواقع، يتم فيها تحديد كل العناصر، وتسليط الأضواء على علاقات التفاعل فيما بينها، ورصد حركتها، وسرعة هذه الحركة واتجاهها، والشكل الذي يمكن أن تتخذه هذه العناصر من تشابكات في المستقبل عبر فترات زمنية مختلفة.

الخريطة الثانية: هي خريطة المستقبل المستهدف والمرغوب فيه، وذلك من واقع الدراسة الموضوعية والمتأنية لمعطيات المجتمع وللتحولات القائمة في النظام العالمي، وما يطرحه من آثار وتداعيات. وكذا للتغيرات المتوقعة في الدول والمجتمعات المجاورة لهذا المجتمع والتي تؤثر فيه.

الخريطة الثالثة: يتم الوصول إليها من خلال التكامل والربط بين الخريطتين السابقتين، وهي التي من خلالها يمكن تحديد السياسات الضرورية للانتقال من الخريطة الأولى إلى الثانية. فإذا كانت الخريطة الأولى ترسم صورة لحركة العناصر والقوى الاجتماعية في وضعها الراهن، وإذا كانت الخريطة الثانية ترسم الصورة المستهدفة لهذه العناصر والقوى، فإن الخريطة الثالثة تحدد أنواع التدخلات (Interventions) المطلوبة، والقرارات التي ينبغي اتخاذها للتأثير في حركة تلك العناصر واتجاه القوى الاجتماعية وصولاً إلى شكل المجتمع المطلوب.

لقد مثّل ازدياد الاهتمام بالدراسات المستقبلية والاستراتيجية دفعة كبيرة لدور مراكز الأبحاث، حيث تطلب إجراء هذه الأبحاث تعاون أعداد كبيرة من الباحثين في مجالات معرفية متنوعة والتفاعل بينهم في إطار فرق البحث. ويمكن أن نسوق في هذا المجال من واقعنا العربي مشروع بحث (استشراف مستقبل الوطن العربي) الذي أشرف عليه مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت)، ومشروع بحث (المستقبلات العربية البديلة) الذي أشرف عليه منتدى العالم الثالث (القاهرة)، ومشروع بحث (مستقبل التعليم في الوطن العربي) الذي أشرف عليه منتدى الفكر العربي (الأردن).

ثالثاً: أدوار مراكز الأبحاث

تمثل مراكز الأبحاث والدراسات نقطة التقاء و(منطقة حوار) بين شركاء العقد الاجتماعي في أي بلد، وهم رجال الدولة والنخب السياسية من ناحية، ورجال الأعمال والقوى الاقتصادية من ناحية ثانية، ومؤسسات المجتمع المدني من ناحية ثالثة.

ويتمثل الدور الرئيسي لهذه المراكز في عملية صناعة المعرفة التي تتضمن ثلاثة أدوار رئيسية على النحو التالي:

الدور الأول: الإبداع وتوليد الأفكار والرؤى الجديدة: فمراكز الأبحاث السياسية بحكم وظيفتها وبتأثير القضايا التي تتعامل معها والتي سبقت الإشارة إليها عند عرض مفهوم الدراسات الاستراتيجية والمستقبلية، تقع عليها مسؤولية إعمال العقل وإطلاق الخيال في الصور المحتملة للمواقف والمخاطر والسياسات والحلول، حيث تعتبر هذه المراكز (قرون الاستشعار) لدرء المخاطر واستغلال الفرص، بحيث تحول إلى ما يشبه المرصد السياسي والاجتماعي. بعبارة أخرى ترى هذه المراكز الظواهر والمشكلات المستقبلية، وتنبه إليها لأنها غير مرئية[٣]. ويتطلب القيام بهذا الدور شيوع مناخ الحرية والشعور بالأمن لدى العاملين في هذه المراكز حتى يستطيعوا التفكير في كل الاحتمالات واقتراح كل البدائل من دون خوف أو وجل. ولعل أحد الدروس المهمة للقرن العشرين هو أن النظم السياسية التي قامت على سلب حريات الأفراد وحشدهم وتعبئتهم وفقاً لتصورات أيديولوجية والتي أنشأت مراكز أبحاث لخدمة هذا الفكر انتهى الأمر بها إلى الذبول.. فالحريات الشخصية والاجتماعية هي شرط للإبداع وضرورة لقيام مراكز الأبحاث السياسية والاستراتيجية بدورها.

> تمثل مراكز الأبحاث نقطة التقاء ومنطقة حوار بين شركاء العقد الاجتماعي في أي بلد

الدور الثاني: نشر الأفكار وترويجها لدى الرأي العام: فمراكز الأبحاث تسعى إلى تعريف الرأي العام بما وصلت إليه من نتائج وتفسيرات بهدف تنوير المجتمع وتبصيره بحقائق العالم الذي تعيش فيه. ويتم ذلك من خلال المحاضرات والندوات والكتب والمجلات ووسائل الإعلام المختلفة، ومن شأن ذلك إتاحة الفرصة لردود الفعل واستجلاء وجهات النظر المختلفة حول هذه النتائج. وعبر ذلك تقوم مراكز الأبحاث بدورها في إيجاد الاتفاق العام (Consens) في المجتمع وتحديد ما هي النقاط التي يوجد اتفاق عام بشأنها وتلك التي تشهد اختلافات.

الدور الثالث: ترشيد عملية اتخاذ القرار وصنع السياسات العامة: فكما ذكرنا من قبل، فإن هذه المراكز تسعى إلى توظيف نتائج الأبحاث النظرية لحل المشكلات التي يواجهها المجتمع وذلك من خلال:

مراكز الأبحاث السياسية يفترض أن تكون بمثابة (قرون الاستشعار) لدرء المخاطر واستغلال الفرص

أ- تحديد الأولويات، وذلك من خلال تحديد المركز لجدول أعماله البحثية (Agenda Setting)، ويكون من شأن ذلك شد الاهتمام إلى موضوعات معينة في مجال سياسة عامة ما (التعليم، الصحة، السكان وغيرها).

ب- اقتراح البدائل وطرح الخيارات، وذلك من خلال تحديد الحلول المختلفة والبدائل المتنوعة لحل مشكلة ما، وذلك بناء على تقييم السياسات والبرامج المطبقة.

ج- تحديد التكلفة ؟ العائد لكل بديل (Cost - Benefi)، وذلك من خلال تحديد التكلفة والموارد المطلوبة (المادية والبشرية والمعنوية) لتنفيذ كل بديل، وكذا طرح المكاسب المتوقعة على الآجال القصيرة والمتوسطة والبعيدة، بحيث يكون صانع السياسة على بينة من العواقب المترتبة على تبنيه لبديل معين[٤].

رابعاً: العلاقة مع الدولة والمجتمع: قضايا وتحديات

تختلف العلاقة بين مراكز الأبحاث وكل من هيئات الدولة والمجتمع وفقاً لطبيعة المركز وشكل النظام الحاكم القائم ومدى ما يمنحه للمراكز البحثية من حرية أو استقلال. وبصفة عامة، فإن المشكلة الأساسية التي تواجه مراكز الأبحاث في أغلب دول العالم، بما في ذلك الدول الديمقراطية المستقرة، هي وجود فجوة بين مراكز الأبحاث من ناحية وصناع القرار من ناحية أخرى. وتنبع هذه الفجوة من اعتبارات موضوعية ترتبط باختلاف دور متخذ القرار عن الباحث. فالمسؤول الحكومي أو متخذ القرار عليه أن يتخذ القرار في وقت محدد وتحت ضغوط (العجلة) وفي بعض الأحيان في غياب كل المعلومات الممكنة عن الموضوع وخصوصاً في ظروف الأزمات. وهو لا يتمتع برفاهية الباحث في الاستمرار ببحثه أو دراسته من دون شعور بضغط الوقت. هذا الفارق الموضوعي يمكن أن يؤدي مع عوامل أخرى إلى اتساع الفجوة. فكثير من متخذي القرار لديهم اعتقاد بأن نتائج الأبحاث السياسية لا تفيدهم كثيراً، وأنه يغلب عليها الطابع النظري من دون أن تكون لها قيمة عملية واضحة، وأن موضوعاتها ليست القضايا الأكثر إلحاحاً على صناع القرار.

ومن ناحية أخرى، فإن الباحثين يبررون عمومية التوصيات التي يخرجون بها بامتناع الأجهزة الحكومية عن تزويدهم بالبيانات والمعلومات الدقيقة اللازمة للوصول إلى نتائج قابلة للتطبيق، كما أنهم ينتقدون متخذي القرار بعدم تقديرهم للآثار والتداعيات المترتبة على اتخاذ قراراتهم[٥]. ويشعرون بأن بعض الجهات الحكومية لا تأخذ النتائج التي يتوصلون إليها مأخذ الجد، وأن العديد من المسؤولين لديهم اعتقاد بأنهم يعرفون كل شيء، وأنه ليس لدى مراكز الأبحاث ما تقدمه أو تضيفه إليهم.

وعلى ضوء ما تقدم، يمكن تحديد أهم الموضوعات المرتبطة بتحديات وقضايا علاقات المراكز مع الدولة والمجتمع على النحو التالي:

١- التسييس: مع اتساع وانتشار مراكز الأبحاث والدراسات اتسم بعض هذه المراكز بطابع أيديولوجي واضح، ما أدى إلى تسييسها. ومن الناحية المنهجية، لا يوجد ما يمنع أن تكون لمراكز الأبحاث تفضيلات وأولويات أيديولوجية وسياسية على نحو ما ذكرنا من قبل. وإنما المقصود بالتسييس أن يفقد مركز ما صفة الموضوعية، وأن يتم جمع البيانات بشكل انتقائي لخدمة وجهة نظر محددة سلفاً، تضاف إلى ذلك أهمية انفتاح المركز على عناصر وآراء بحثية متنوعة حتى لا يقع باحثوه في أسر أفكار نمطية.

٢- التباين بين الاهتمامات البحثية لمراكز الأبحاث والاهتمامات العامة للدولة والمجتمع: فقد تهتم بعض مراكز الأبحاث بموضوعات لا تمثل أهمية عامة بسبب أولويات الجهات المانحة، ما يؤدي إلى عدم الاهتمام بنتائج هذه الأبحاث وضعف الطلب الاجتماعي عليها. وليس المطلوب في هذا المجال أن تلتزم مراكز الأبحاث فقط باهتمامات الحكومة، لكن إذا توافقت اهتمامات الجماعة البحثية مع اهتمامات الحكومة فإن النتائج التي يتم التوصل إليها ستحظى باهتمام أكبر، ويكون لمراكز الأبحاث أن تهتم بموضوعات أخرى تعتقد بأهميتها.

٣- عدم وجود قنوات اتصال واضحة بين مراكز الأبحاث وصانعي القرار: فقد لا يدرك صناع القرار في موضوع ما وجود نتائج مهمة لأبحاث جادة في هذا الموضوع. وبالعكس، فإن المسؤولين عن مراكز الأبحاث قد لا تكون لديهم الآليات لتوصيل نتائج هذه الأبحاث إلى من يهمهم الأمر .

٤- شكل المخرج البحثي (Research) يلاحظ أن بعض إصدارات مراكز الأبحاث والدراسات لا تختلف كثيراً عن الكتب

الأكاديمية التي تدرس في الجامعات والمعاهد العلمية، وبالتالي لا يستفيد منها صانع القرار لأنها قد لا تتضمن توصيات أو تكون هذه التوصيات عامة غير محددة أو غير قابلة للتنفيذ. ويفرض ذلك على مراكز الأبحاث أن تركز على تدريب باحثيها على كتابة (icy paper).

٥- تنظيم العلاقة مع هيئات الدولة ينبغي ألا يضعف اهتمامنا بعلاقة مراكز الأبحاث مع المجتمع وبالذات في المجتمعات الديمقراطية التي لم تعد الحكومة فيها الفاعل الوحيد، وإنما تزايد دور المجتمع ومؤسسات المجتمع المدني في التأثير على اختيار السياسات واتخاذ القرارات، والتي وفرت مساحة يُعتد بها لدور مراكز الأبحاث. فيمكن أن تكون هذه المراكز مرتبطة في توجهها الفكري بأحد الأحزاب أو التيارات السياسية الموجودة في بلد ما، وهناك مراكز بحثية أنشأها كبار رجال الأعمال . ويترتب على ذلك أهمية التأكيد على أن مراكز الأبحاث عليها إقامة صلة مع كل من الدولة والمجتمع وهو ما تم شرحه لدى عرض أدوار هذه المراكز.

٦- أهمية تنظيم العلاقة بين مراكز الأبحاث ووسائل الإعلام وعلى نحو متوازن تقوم فيه أدوات الإعلام بإحاطة الرأي العام بنتائج الأبحاث ووجهات النظر المختلفة، لكن من دون أن تصبح مراكز الأبحاث أسيرة اهتمامات وسائل الإعلام، ففي ذلك خطر أن تصبح اهتمامات مراكز الأبحاث هي الأمور المتغيرة والتي تشغل أجهزة الإعلام، أو أن تتم صياغة المنتج البحثي للمراكز بما يتواءم مع ما تتطلبه أجهزة الإعلام من تبسيط وتجزيئية واختزالية في كثير من الأحيان، ما يؤثر في القيمة العلمية والبحثية للدراسة.

٧- قضية تمويل مراكز الأبحاث وأهمية تنوع مصادر التمويل ما بين عام وخاص، وداخلي وخارجي بما يتيح لمراكز الأبحاث الحفاظ على أكبر درجة من استقلالها، وحتى لا تتأثر هذه المراكز بالأولويات البحثية للهيئات المانحة[٦].

إن التركيز على القضايا المتعلقة بالصلة بين مراكز الأبحاث من ناحية، وهيئات الدولة والمجتمع من ناحية أخرى يجب ألا ينسينا أن هذه العلاقة تتم في إطار سياق دولي جديد وهو العولمة، ما يطرح تحديات جديدة تتعلق بتأثير العولمة على جدول الأعمال والاهتمامات البحثية، وتأثيرها أيضاً على عملية تصميم الأبحاث وتنفيذها ودور الجهات المانحة ومنظمات التمويل في ذلك. أضف إلى ذلك إتاحة فرصة أكبر للتعاون بين مراكز بحثية من بلدان مختلفة، ومن أمثلة ذلك تعاون عدد من مراكز الأبحاث في دراسة موضوع (الإصلاح العربي) ●

*أستاذ العلوم السياسية في جامعة القاهرة
ورئيس الجمعية العربية للعلوم السياسية

الهوامش:

١- د. إبراهيم عبد الله المطوف، التنسيق والتكامل بين مراكز البحث العلمي في دول مجلس التعاون (نيقوسيا ؟ قبرص: دلمون للنشر،١٩٨٩.

٢- انظر فى تعريف مراكز البحوث وتصنيفاتها المختلفة:

-Weaver, R. Kent, The Changing World of Think Tanks, Political Science and Politics, September 1989, p p563-578.

وكذلك:

-Mc Gann, James G., Think Tanks and Policy Advice in the United State (Philadelphia: Foreign Policy Research Institute, 2005) p p 4-10.

٣- انظر نموذجاً لذلك فى تعاون عدد من المراكز البحثية العربية والأمريكية بشأن الإصلاح السياسي في المنطقة العربية.

4- انظر معالجة قيمة لموقف عدد من علماء الاجتماع إزاء هذا الموضوع في: د.هدى مجاهد، دور المراكز في بحث القضايا الاجتماعية وترشيد السياسات، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي السابع للمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية في مصر في موضوع: البحث الاجتماعي والجنائي في مصر فى خمسين عاماً ١٩٥٥-٢٠٠٥، ص ص ١٨١.

٥- انظر فى نماذج هذه التحديات:

نحو دور مؤثر لمراكز البحوث والتفكير فى صنع السياسات فى مصر (القاهرة : المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية ، ٢٠٠٤).

وكذلك: McGann, James G., op. cit., p p 22-27

٦- انظر في نماذج هذه التحديات:

نحو دور مؤثر لمراكز البحوث والتفكير فى صنع السياسات في مصر (القاهرة : المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية ، ٢٠٠٤).

وكذلك: McGann, James G., op. cit., p p 22-27

مراكز الأبحاث والدراسات وعملية صنع القرار السياسي الخارجي: العراق أنموذجاً

تتمتع مراكز الأبحاث والدراسات في العالم المتقدم بسمعة عالمية واسعة لفاعليتها في النتاج العلمي والأكاديمي، وأهميتها بالنسبة لصانع القرار، إذ تشغل مخرجاتها حيزاً مهماً في تفكيره، وكذلك تؤدي دوراً مهماً في عملية الوصول إلى القرار النهائي، ذلك أنها تضع الخيارات المتعددة بين يدي صانع القرار، ويبقى للأخير أن يتخذ الخيار الذي يراه مناسباً من بين الخيارات المختلفة.

د. عامر هاشم عواد *

لنتذكر دور مراكز الأبحاث والدراسات (مؤسسات الفكر) في الولايات المتحدة، لاسيما تلك التي لها روابط مع المتنفذين في صناعة القرار السياسي، ولعل المثال على ذلك ما نسجه تيار المحافظين الجدد من علاقات مع هذه المراكز، التي اضطلعت بزيادة قناعة صانع القرار الأمريكي بأن الحرب على العراق أصبحت ضرورية، وكيف أنهم أعدوا دراسات كاملة، ووضعوا خيارات متعددة تصب كلها في رافد تلك الحرب (اللازمة). ومثل هذا الأمر يزيد من مقبولية القرار السياسي عند الرأي العام الداخلي، جراء الجهد الذي بذلته تلك المراكز.

إن أساس عمل مراكز الأبحاث والدراسات هو استشاري، أي أنها تدرس مشكلة معينة من كل جوانبها، وتطرح مقترحات مختلفة لحلها وترفع الخيارات إلى صانع القرار، ثم يشكل صانع القرار لجنة لدراسة المقترحات، وهذه اللجنة بدورها ترفع تقريرها النهائي لصانع القرار، ثم يختار من بيده القرار الحل الذي يراه أمثل وملائماً ومناسباً لسياساته، وهو بالطبع الحل الذي بني على أساس ما ورد من مقترحات - أو على الأقل استفاد منها- أوردتها الدراسة أو الدراسات التي أعدتها المراكز البحثية. ومن ثم فإن المراكز البحثية عندما تدرس المشكلات فإنها لا تدرسها بقصد الدراسة فقط، وإنما لابد أن يرتبط عملها بأهمية استثنائية يحتاج إليها صانع القرار، من خلال الناتج الفكري الذي قدمته مراكز الأبحاث إلى واقع تطبيقي على الأرض.

والحقيقة، أن صانع القرار عندما يستفيد من المقترحات التي تقدمها له مراكز الأبحاث والدراسات، يجب ألا يفهم ذلك بصيغة أن صانع القرار سيسجل تفضله على تلك المراكز، بالقدر الذي يجب أن يقدر صانع القرار أهمية مراكز الدراسات التي أفادته هي بخبرة علمائها ومثقفيها وكفاءاتها، إذ إن وضع الحلول الفعالة لمشكلة ما ليس بالعملية السهلة، وإنما يحتاج إلى جهد فكري فعال، وهي عملية عقلية مركبة لا يستطيع أياً كان القيام بها، وإنما تحتاج إلى رجال العلم القادرين فعلاً على إفادة صانع القرار بحلول عملية تسهم فعلياً في إيجاد حل للمشكلة. ولذلك نجد أن مراكز الأبحاث والدراسات في عالم الشمال، لاسيما الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا وفرنسا، لا تقدم آراءها واستشاراتها مجاناً، كما في الدول العربية مثلاً، إدراكاً منها أن ما أنتجته هو جهد فكري فعال، تؤثر نتائجه في وضع الدول أو أمنها أو علاقاتها مع العالم الخارجي.

وقدر تعلق الأمر بالوطن العربي، وبما أنني لا أستطيع التحدث عن العلاقة بين المراكز البحثية وعلاقتها بصانع القرار في الوطن العربي ما لم أكن مطلعاً على واقعها، فإنني من زاوية أخرى أستطيع التحدث عن المراكز البحثية في العراق وتأثير عملها في عملية صنع القرار السياسي الخارجي.

لقد شهد العراق منذ عام ٢٠٠٣ صعوداً وتحديداً بعد التغيير فيه تنامياً واضحاً لمراكز الأبحاث والدراسات الخاصة أو المرتبطة بالدولة، وهو تزايد أفضى إلى كثرة الدراسات وكثرة المنتوج، كما

أسهم إلى حد كبير في استقطاب الكفاءات العراقية العلمية لاسيما حاملي الشهادات العليا الذين يختصون في البحث العلمي والأكاديمي.

ولنركز حديثنا حول مراكز الأبحاث والدراسات المرتبطة بالدولة، وتحديداً تلك التي تتبع لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي من حيث واقعها وعملها ومدى تأثيرها من عدمه في صناعة القرار السياسي الخارجي.

ينقسم اسم الوزارة المسؤولة عن التعليم العالي في العراق إلى قسمين : التعليم العالي والبحث العلمي، ولذلك وطبقاً للتسمية يصبح من الضروري مناصفة الاهتمام والدور والفاعلية، ناهيك عن الميزانية بين الكليات التي تدرس الطلاب وبين مراكز الأبحاث التي تهتم بجانب البحث العلمي الأكاديمي، مع الأخذ في الاعتبار الكم طبعاً (أي لا يعني ذلك أنه إذا تواجد في جامعة بغداد مثلاً) (عدد من الكليات، يقابله العدد ذاته من مراكز الأبحاث والدراسات فهذا أمر غير وارد)، لكن من الضروري الاهتمام بالكلية (ظ) بقدر الاهتمام بالمركز (ع)، وهو ما ينطبق على التسمية التي تتسمى بها الوزارة.

هذا الأمر يعاني من قصور واضح، فمن جانب تحتل المراكز البحثية مرتبة أدنى من الكليات، بل إن المدير في المركز البحثي لا يتساوى مع عميد الكلية، بل يعادل رئيس قسم في كلية معينة، كما أن تعيينه يتم من قبل رئيس الجامعة، وهو أمر له دلالاته في التأثير على القرارات التي تتبعها المراكز البحثية، وهذا يختلف عن الكليات التي يتم تعيين عمدائها بقرارات خاصة على مستوى عال. لكن، من جانب آخر، أن القيمة الفعلية في التأثير على صناعة القرار السياسي الخارجي هي لمراكز الأبحاث وليس للكليات التي وإن تعد مكاناً علمياً مرموقاً يتخرج فيه الطلبة، إلا أنها ليست بالضرورة مكاناً تناقش فيه أوضاع البلد، وتطرح فيه الحلول للأزمات والمشكلات، بقدر ما تناقش هذه القضايا في المراكز البحثية.

ولأكن متخصصاً ودقيقاً أكثر، فأتحدث عن واحد من تلك المراكز العلمية البحثية المتخصصة في القضايا الدولية، وهو مركز الدراسات الدولية التابع لجامعة بغداد والذي أعمل فيه أنا، وهل إن لمخرجاته تأثيراً في صناعة القرار السياسي الخارجي؟

هذا المركز المتخصص أنشئ في ثمانينات القرن الماضي، ويعمل فيه نخبة طيبة من الكفاءات العلمية في المجالات السياسية والاقتصادية، ويؤدي دوراً بارزاً في مناقشة القضايا والمشكلات التي تخص العراق والمحيط العربي وكذلك القضايا الدولية، لكنه يركز على ما يهم العراق، كون البلد يمر بمرحلة صعبة، لاسيما أن العراق بحاجة لأن يثبت أركانه، وأن ينطلق من جديد نحو البناء بعد سنوات من التدمير والخراب.

ونحن لا نستغرب مطلقاً عندما تنتفي صفة التأثير للمركز في صناعة القرار السياسي الخارجي في عهد النظام السابق، ذلك أنه من كان على رأس النظام لا يقبل رأياً آخر يخالف رأيه، حتى لو كان من أقرب المقربين ومن أعضاء الفريق الحاكم، فكيف نتوقع منه أن يستمع ويأخذ في الاعتبار حلولاً ومقترحات يطرحها أساتذة ونخب علمية في المركز عندما يناقشون قضايا تهم العراق وأمنه. وبالمثل فإن ندوة مهمة عقدها مركز الدراسات الدولية، قبيل احتلال العراق عام ٢٠٠٣، ناقشت موضوع احتمالات الحرب العسكرية، ووجدت أن الحرب في حال اندلاعها ستكلف العراق الكثير، وأن من الأفضل للعراق تجنب الحرب بأي من الوسائل الممكنة، لكن صانع القرار لم يكن يستمع إلى تلك التوصيات، فكانت النتيجة أن العراق يعاني إلى اليوم من التخريب والتدمير جراء آثار تلك الحرب العدوانية.

مراكز الأبحاث في العراق لا تزال تعاني قلة اهتمام صانع القرار بمخرجاتها

ولكن استغرابنا يشتد عندما نرى أن مراكز الأبحاث والدراسات لا تزال تعاني من قلة اهتمام صانع القرار بمخرجاتها حتى عندما تولى صناعة القرار في العراق سياسيون عاشوا في بلدان أجنبية متقدمة عرفوا هم أنفسهم أهمية مراكز الأبحاث والدراسات وتأثيرها.

وهناك حقائق كثيرة تدعم مقولتنا هذه، مثلاً في ندوة عقدت حول الانسحاب الأمريكي من العراق وآثاره، حضرها ممثلون عن القنصليتين الإيرانية والتركية، وحضر القنصل التركي بنفسه، بينما لم يحضر أي موظف في وزارة الخارجية العراقية، رغم أن موضوع الندوة يهم العراق أكثر من اهتمام إيران وتركيا به، أو هكذا يجب أن يكون. كما أقام المركز ؟ مركز الدراسات الدولية- ندوة حول عمل الدبلوماسية العراقية وتحديداً أداء وزارة الخارجية، حضر الندوة عدد قليل جداً من ممثلي وزارة الخارجية، وغضب البعض منهم لأن آراء علمية لم تكن في صالح القائمين على دبلوماسية وزارة الخارجية. هذا فضلاً عن أن حديثاً واتفاقاً مبدئياً جرى بين وزارة الخارجية العراقية ومركز الدراسات الدولية، إلا أنه ولأسباب معينة لم يتحول ذلك الاتفاق إلى واقع عملي على الأرض، ولم تستشر وزارة الخارجية العراقية المركز في المواضيع التي تهم الأمن الوطني.

هذه أمثلة بسيطة من بين عشرات الأمثلة التي تدل على تهميش آراء ذوي الخبرة في مراكز الأبحاث والدراسات، وللأسف فإن الأبحاث التي تكتب لا يستفيد منها صانع القرار، لأنها لا تصل إليه كلها أو معظمها، كما أن هذه المراكز تعقد ندوات لا يحضرها المسؤولون الرسميون لانشغالاتهم الواسعة، وبالتالي فإن الكفاءات المهمة في المراكز البحثية تؤدي دورها بمناقشة القضايا التي تهم

العلاقة بين صانع القرار ومراكز الأبحاث والدراسات يجب أن تكون علاقة وثيقة

الوطن، لكن عصارة فكرها لا تنتقل من حالة السكون إلى حالة الحركة الفعلية، ذلك أن صانع القرار لا يطلع عليها أو لا يوليها الاهتمام الذي يعينه في قراراته. ناهيك عن الصعوبات العديدة التي تعتري عمل الباحثين في مراكز الأبحاث والدراسات والتي تقف في مقدمتها قلة المخصصات المالية وصعوبة الوصول إلى المسؤولين ومقابلتهم، فضلاً عن حجب المعلومات المهمة عن الباحثين وصعوبة الوصول إليها.

ويعد هذا الموضوع مشكلة تؤرق فكر الكفاءات في المراكز البحثية، فلا أهمية قصوى لأي عمل ما لم يستفد منه الآخرون، والدراسات التي تخرج من مراكزنا ولا يستفيد منها صانع القرار هي دراسات تفقد كثيراً من قيمتها الحقيقية، تلك القيمة التي تضفى عليها عندما يتحول النظري إلى واقع عملي على الأرض.

إن هذا الموضوع بحاجة إلى اهتمام حقيقي به من قبل صانع القرار، وأحسب أن التوصيات الآتية قد تكون مفيدة في هذا الإطار، وهي:

١- أن تكلف المراكز البحثية المتخصصة بدراسة قضية / قضايا معينة، وأن تحدد مدداً زمنية كي تقدم المراكز البحثية دراساتها كاملة إلى صانع القرار على أساس طرح الحلول والخيارات.

٢- ضرورة متابعة تلك الدراسات من قبل المسؤولين أو على الأقل مسؤول من أعلى سلطة، بأن يقوم بزيارات دورية إلى مراكز الأبحاث، وأن يناقش مع القائمين على دراسة المشكلة آليات البحث ومواقع التقدم فيه.

٣- أن ترفد المراكز البحثية بكل ما يسهل عملها من أدوات ومعلومات ودعم ونفقات، لأن هذه الأمور مهمة جداً لصالح إنجاز المتطلبات.

٤- من الضروري أن يلتقي صانع القرار بشكل دوري بنخب ممتازة من ذوي الكفاءات العلمية في المراكز البحثية، ويتناقش معهم حول القضايا المهمة، ويستمع إلى آرائهم والحلول التي يقترحونها، وهؤلاء يمكن عدّهم مستشارين مرحليين يقدمون الاستشارة لصانع القرار.

إن هذه المقترحات قد تكون مفيدة لصانع القرار بما يرفد عمله، وبما يعد توظيفاً أمثل لعمل المراكز البحثية في العراق، لاسيما تلك التي تختص في القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ونعتقد أن العلاقة بين صانع القرار ومراكز الأبحاث والدراسات يجب أن تكون علاقة وثيقة، أساسها التعاون سبيلاً لإيجاد حلول للقضايا المختلفة، وأن تقوم المراكز البحثية بدورها الاستشاري الحقيقي بأن ترفد صانع القرار بكل ما يحتاج إليه من آراء ومقترحات. وبالنتيجة فإن الأخير سيكون المستفيد الأكبر من هذا الناتج، ذلك أن الآراء المتعددة المتخصصة لا بد أن تخرج بخلاصة تفيد صانع القرار في عمله ●

*مركز الدراسات الدولية- جامعة بغداد

التنسيق والتعاون بين مراكز الأبحاث والقطاع الخاص في دول الخليج

يشكل البحث العلمي بشقيه الأساسي والتطبيقي عنصراً مهماً من عناصر الإنتاج ومحوراً أساسياً في عملية التنمية الشاملة، ذلك أن مخرجاته لا تقتصر على تطوير تقنيات جديدة ومنتجات أفضل في مجال الإنتاج فحسب، بل تتجاوز ذلك إلى زيادة الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج الأخرى من عمالة ورأسمال وموارد طبيعية؛ إذ تتحسن كفاءة هذه العناصر عند اتصالها بتقنيات الإنتاج الحديثة، ومن ثم يتعزز الإنتاج كماً وكيفاً، وتتضح ضرورته في البلدان النامية نظراً لحاجتها إلى تقنيات علمية وتكنولوجية مبتكرة في عملية التطوير لمجتمعاتها في ظل ارتفاع وتيرة التسابق لتطوير تقنيات وأساليب جديدة للإنتاج للمحافظة على حصصها في الأسواق العالمية.

د. قاسم شاكر الفلاحي *

يمر البحث العلمي والتقني في المنطقة العربية بوجه عام، وفي دول الخليج العربية بوجه خاص، بمرحلة مهمة تفرضها التطورات المتلاحقة نتيجة للثورات العلمية والتقنية التي فتحت آفاقاً جديدة أمام تلك الدول، مما يحتم عليها ضرورة مواكبة تغيرات العصر. ومن المسلم به أنه لا سبيل إلى ذلك إلا عن طريق البحث العلمي، فالبحث العلمي في العالم العربي يمثل تحديات ثورة المعرفة والثورة التقنية، وهو ما تتصف به الألفية الثالثة ضمن الميزات الأساسية في ممارسة النشاط العلمي والتقني كمقياس للتطور والرقي. إذ إن امتداد التأثير التقني على مختلف أوجه الحياة الإنسانية يجعل من البحث العلمي إحدى الركائز التي يقوم عليها بناء مجتمع المعرفة القائم على اقتصاد المعرفة.

ويرتبط البحث العلمي التطبيقي إلى حد كبير بقطاعات الأعمال، لاسيما الإنتاجية منها، حيث أثبتت العديد من الدراسات أن للاستثمار الخاص في البحث العلمي عائداً مؤكداً، وهذا يفسر الاهتمام المتنامي في أوساط الشركات العالمية الكبيرة بنشاطات البحث والتطوير، كما يعلل في الوقت ذاته ازدهار مؤسسات التمويل ؟ خصوصاً في الدول المتقدمة ؟ التي تعنى بهذا النوع من الاستثمار في ما يعرف بمؤسسات رأس المال المبادر أو المخاطر (Venture Capital)، ومن مؤشرات تصاعد أهمية القطاع الخاص كشريك في دفع عجلة البحث العلمي والتطوير التقاني في الدول المتقدمة، استثمرت بعض شركات القطاع الخاص في نتائج الأبحاث العلمية مبالغ خيالية في تقنية المعلومات، صاحبها تحقيق أرباح فاقت ١٥٠ مليار دولار أمريكي في سنة واحدة، واستثمرت شركات الأدوية في الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا حوالي ٥٠ في المائة من قيمة مبيعاتها على البحث العلمي (ياقوت، ١:٢٠٠٧)، وأن البحث العلمي أساس التنمية، وأنه استثمار ناجح ومربح، وأن الشراكة بين رأس المال والعقل البشري تعد الخطوة الأولى لتوطين التقنية.

أما الوضع في العالم العربي، فيكشف عن وجود فجوة واسعة بين البحث العلمي والقطاع الخاص، وضعف الشراكة بينهما، علاوة على تراكم مجموعة من الأسباب التي كرست التقهقر البحثي: كغياب سياسة استراتيجية واضحة للبحث العلمي في الوطن العربي، وضعف توافر صناديق متخصّصة في تمويل الأبحاث بالقدر الكافي، وندرة ما تسمّى صناعة المعلومات، وغياب مراكز للتنسيق بين مراكز ومؤسسات البحث العلمي، بالإضافة إلى إهدار ملايين الدولارات سنوياً بسبب تشابه وتكرار الأبحاث وعدم فاعليتها. وعلى مستوى دول الخليج العربية، مازال الإنفاق على البحث العلمي دون المستوى، فلا تتعدى نسبة صرف دول مجلس التعاون على البحث العلمي أكثر من (٠.٠٢)، مقارنة بالدول المتقدمة التي تتجاوز (٣ في المائة) من الناتج القومي. فلقد كشفت دراسة عن محدودية شراكة القطاع الخاص مع مراكز البحث العلمي في دول مجلس التعاون الخليجي، وعدم امتلاكه فلسفة لدعم البحث العلمي، بالإضافة إلى قلة وجود قنوات اتصال ثابتة يمكن من خلالها التنسيق والتعاون بين كل من شركات القطاع

البحث العلمي يعد إحدى الركائز التي يقوم عليها بناء مجتمع المعرفة

الخاص والمراكز البحثية، إلى جانب عدم توافر المعلومات والبيانات الكافية عن الإمكانات المتاحة لدى مراكز الأبحاث لخدمة منشآت القطاع الخاص في مجال البحث العلمي، وكذلك ضعف اهتمام الإدارة في المنشآت الصناعية بنشاط البحث العلمي، وغياب الفكر العلمي بالأساس عن ذهن رجالات القطاع الخاص، بالإضافة إلى غياب آليات لتسويق الأبحاث، أو هيئات متخصصة في تسويقها ونقلها من مرحلة الفكرة إلى مرحلة الإنتاج والعائد كما هو الحال في البلدان المتقدمة، وكلها أسباب تعلل ضعف الشراكة بين القطاع الخاص والبحث العلمي.

وأفادت دراسة (كسناوي، ٢٠٠١: ٩) بوجود معوقات وصعوبات في مجال التعاون بين الجامعات والقطاعات الصناعية في مجال البحث العلمي، تتمثل في ضعف العلاقة بين الجامعات وقطاع الصناعة، وضعف ثقة المؤسسات الصناعية في الأبحاث العلمية التي تجريها الجامعات، وعدم قناعتهم بفائدتها لمؤسساتهم، في الوقت الذي يشعر رجال الأعمال في قطاعات الإنتاج بأن الجامعات لا تهتم بإجراء أبحاث تطبيقية تعالج مشكلات الإنتاج، هذا بالإضافة إلى عوائق ترتبط بالدعم المالي ورعاية القطاع الخاص للبحث العلمي.

إن الفجوة التقنية بين اقتصادات التنمية واقتصادات السوق تقدر بأكثر من (١:١٥٠) على الترتيب (طاقة، ١٩٩٨)، ويعزو (الشهوان، ٢٠٠٧: ٨) هذه الفجوة إلى تخلف أنشطة البحث والتطوير في اقتصادات التنمية نتيجة لضعف التساند والترابط بين البحث العلمي وقطاعات الأعمال. ويرى (الزبيدي، ٢٠٠٨: ٧١٢) أن صورة الشراكة المجتمعية بين مؤسسات التعليم العالي في الدول العربية وقطاعات الأعمال لم تكن واضحة، حيث ظلت الجامعات العربية حبيسة دورها التقليدي المتمثل في التعليم النظري مع محدودية اهتمامها بالبحث التطبيقي والتكنولوجي، والذي يضمن الشراكة المجتمعية مع القطاعات الإنتاجية المختلفة ويعزز مكانتها في المجتمع. وقد ساعد ذلك على استمرار ضعف دور الجامعات ومراكز البحث فيها كوسيط مباشر بين البحث التطبيقي (جانب العرض) والقطاعات الإنتاجية (جانب الطلب) رغم مسعاها الدائم لإيجاد صورة شراكة.

وعلى الرغم من تدهور العلاقة التبادلية بين القطاع الخاص والبحث العلمي في العالم العربي، إلا أن واقع هذه العلاقة في دول مجلس التعاون يكشف عن بوادر أمل في محاولة للتكامل بينهما، فقد احتضنت دول المجلس عدداً لا بأس به من الشرَاكات الناجحة بين القطاع الخاص والبحث العلمي، على سبيل المثال لا الحصر التعاون بين جامعة زايد وكل من مركز الإبداع الإلكتروني في مدينة دبي للإنترنت (Smart Square) وشركة حّة لتكنولوجيا المعلومات، وتعاون جامعة الإمارات وعدد من شركات النفط، بالإضافة إلى الشراكة بين مدينة الملك عبدالعزيز (KACST) وشركات الأدوية السعودية، وقيام جامعة الملك عبدالعزيز بإنشاء منطقة للتقنية في جدة بمثابة مجمع لتعاون البحث العلمي وشركات القطاع الخاص، والشراكة بين جامعة الملك سعود وشركة سابك، هذا إلى جانب شراكة كل من الجامعات والمراكز البحثية السعودية مع شركة (أرامكو) للبترول، وتأسيس عدد من

كراسي البحث العلمي في الجامعات السعودية، وفي سلطنة عمان الشراكة بين جامعة السلطان قابوس ومؤسسة واحة مسقط للمعرفة (Knowledge Oasis Muscat)، وفي الكويت الشراكة بين مؤسسة الكويت للأبحاث العلمية (KISR)، وشركة البترول الكويتية.

ومن مظاهر الاهتمام العربي بموضوع الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي، إعداد وتنفيذ العديد من المؤتمرات العلمية العربية، التي طرحت كثيراً من المقترحات لتشجيع وتفعيل دور القطاع الخاص في تمويل البحث العلمي، كالمؤتمر الهندسي السعودي الرابع المنعقد سنة ١٩٩٦م (١٤١٦هـ)، ومؤتمر البحث العلمي في الاسكندرية ٢٠٠١، ومؤتمر جامعة الملك سعود (الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في البحث والتطوير) ٢٠٠٥م، ومؤتمر آفاق البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الوطن العربي المنعقد في دمشق (١٤٢٧هـ)، وغيرها من المؤتمرات والندوات العلمية، وقد أجمعت هذه الفعاليات على ضرورة مساهمة القطاع الخاص وأهميته في تمويل البحث العلمي والتطوير. وخلصت دراسة (الشبيني، وعبدالجواد: ٦٠٧:٢٠٠٨) إلى أن التقدم التكنولوجي السريع في مجالات العلوم والعلوم التطبيقية خاصة يستلزم تطوير الأداء البحثي المستمر عن طريق تفعيل عملية الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي. كما أشار (الزبيدي، ٧١٠:٢٠٠٨: Barth,٢٠٠٨) إلى أهمية الشراكة والعلاقة بين القطاعات الإنتاجية ومؤسسات التعليم والبحث التطبيقي، موضحاً أن هذه الشراكة تتسم باختلال هيكلي في أغلب الدول العربية، مما أفقدها عدم اكتمالها والحد من فاعليتها المتوقعة بضمان تنمية اقتصادية وحتى علمية في الدول العربية. وأشارت دراسة (سلطان، ٣:٢٠٠٨) إلى غياب دور القطاع الخاص عن تمويل عملية البحث والتطوير، وانخفاض حجم الإنفاق عليه إلى مستوى أقل من الحد الأدنى المقبول دولياً (واحد في المائة) من إجمالي الدخل القومي، وهناك انعدام شبه كامل لجهود البحث والتطوير في المؤسسات الصناعية، وتركيز أنشطة البحث والتطوير بالوطن العربي في المؤسسات الحكومية والجامعات. كما أفصحت دراسة (عامر، ٦٣٠:٢٠٠٨) عن محدودية إسهام القطاع الخاص في أنشطة البحث العلمي والتطوير، رغم ظهور بوادر لها في بعض الدول العربية: كمصر والأردن والسعودية والكويت وتونس والمغرب. وتوصلت دراسة (القوصي، ٦٧٠:٢٠٠٨) إلى أن من معوقات البحث العلمي في الدول العربية: ضعف مشاركة القطاع الخاص، وندرة الكفاءات ذات الخبرة التطبيقية في ما يتعلق بالربط بين المؤسسات البحثية والمؤسسات الإنتاجية، وإهمال ترتيب أولويات التفاعل المثمر بين مؤسسات البحث العلمي والمؤسسات الإنتاجية والخدمية وانخفاض معدلات الإنفاق على البحث العلمي، لاسيما البحث التطبيقي، وضعف البنية التحتية للبحث العلمي، الأمر الذي يتطلب زيادة فاعلية الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي.

وأفصح التقرير الاقتصادي العربي حول توزيع مصادر تمويل البحث والتطوير في عدد من الدول خلال الفترة من (١٩٧٧-١٩٩٩) عن محدودية دعم ورعاية القطاع الخاص لأنشطة البحث والتطوير في الدول العربية مقارنة بالدول المتقدمة. وأوضح (الخوري،٣:٢٠٠٢) أن من أهم سمات ضعف منظومة العلوم والتقانة في الوطن العربي، افتقادها لمقومات التفاعل بينها وبين البيئة المحيطة بها سواء المحلية أو العالمية، وغياب السياسات التقنية الموجهة للقدرات الوطنية لخدمة التنمية الشاملة.

وعلى المستوى المحلي، أوضح (التقرير الاقتصادي العربي، ٢٠٠٢ : ٧٣) انخفاض وضعية الشراكة المجتمعية، وانخفاض مستوى دعم القطاع الخاص ورعايته لأنشطة البحث والتطوير في الدول العربية، وتبني الحكومة لأنشطته، كما أوضح التقرير أن تمويل أنشطة البحث والتطوير في سلطنة عمان اعتمد بدرجة كاملة على الحكومة بنسبة ٩٩ في المائة، ولم يشترك القطاع الخاص فيه حتى عام ٢٠٠٢.

هناك انعدام شبه كامل لجهود البحث والتطوير في المؤسسات الصناعية العربية

وقد برزت إشكالية قصور الاستثمار الخاص في البحث العلمي (انخفاض حجم الاستثمار عما هو مطلوب) نتيجة عدم توافر الضوابط الكافية لصيانة مصالح المستثمرين في البحث العلمي وتمكينهم من تحقيق مردود على استثماراتهم، وبناء على ذلك استحدثت السلطنة الآليات التي تضمن للمستثمرين استعادة التكاليف وتحقيق أرباح على الاستثمار، حيث سنت التشريعات الخاصة بحماية حقوق الملكية الفكرية من براءات اختراع وعلامات تجارية وغيرها، ووفرت الحكومات الحوافز الضريبية وأشكال الدعم المختلفة للمستثمرين، كما اهتمت بالاستثمار في الأبحاث القاعدية؛ وذلك حتى تتهيأ البيئة المواتية لتشجيع الاستثمارات الخاصة في هذا المجال، بالإضافة إلى تأسيس مجلس للبحث العلمي. وتعد مساهمة السلطنة في هذا الخصوص جيدة قياساً إلى حداثة تجربتها في البحث العلمي، الذي تضطلع به مؤسسة أكاديمية واحدة هي جامعة السلطان قابوس التي تم تأسيسها في عام ١٩٨٦م. كما أن تحقيق التقدم التقني والتكنولوجي يتطلب تفعيل رسالة الجامعة في تنشيط حركة البحث العلمي، وربط البحث العلمي بقضايا التنمية، وفتح قنوات التعاون والتنسيق والاتصال بين الجامعات وقطاعات التنمية المختلفة ●

*أستاذ مساعد في الجغرافيا الاقتصادية والموارد البشرية - رئيس قسم الدراسات الجغرافية - الجامعة المستنصرية - بغداد

مراكز الدراسات وأثرها في إدارة الاستراتيجية الشاملة للدولة

تعيش اليوم مراكز الدراسات مرحلة ازدهار في العالم عموماً والخليج خصوصاً، بعد ما أدركت الأنظمة السياسية المعاصرة والتي تتبنى الديمقراطية كمنهج للأداء ومنطق للتقييم أن هنالك ضرورة لإعطاء دور للمؤسسات العلمية الرسمية وغير الرسمية في صنع القرار الاستراتيجي للدولة والاستراتيجية الشاملة عبر التفكير في بناء الفلسفة والنهج والعقيدة واستقراء اتجاهات الإدارة وفقاً للقدرات الاستراتيجية التي ترتهن إليها الدولة.

د. حسين علاوي خليفة *

تشير الأدبيات الاستراتيجية إلى أن هنالك ضرورة حقيقية اليوم لتعزيز الأدوار للمؤسسات الأمنية عبر التفاعل مع مراكز الدراسات الاستراتيجية التي تعمل بالتعاون والتلازم مع المؤسسات التنفيذية على التأطير العلمي لاستراتيجيات الأمن القومي للدولة والعمل على تأهيل الاستراتيجية الشاملة. ولنتذكر هنا كيف لعبت مراكز الدراسات الاستراتيجية في الولايات المتحدة الأمريكية دوراً في تطوير رؤى مؤسسة الأمن القومي الأمريكي والاتجاه نحو أفق جديدة لتعمل الولايات المتحدة من خلال الإنتاج في مجال الأدب الاستراتيجي لتأطير الاستراتيجية الأمريكية الشاملة نحو العالمية.

ومن الممكن الاستدلال على هذه المكانة التي أحرزتها مؤسسات التفكير الاستراتيجي في التفكير والتأشير لمستقبلات الأداء واتجاهاتها المستقبلية في العمل على تأطير الأفعال الخارجية ومحاولة ضبط ميكانيزم السلوك الاستراتيجي الأمريكي تجاه المجتمع الدولي، محاولةً من خلال أدوات البحث العلمي (الاستقراء، التفكير، المبادرة، الإبداع، المستقبليات) الانطلاق نحو توفير بيئة عملياتية نظرية جاهزة للتطبيق وقابلة للتكيف والتغير مع تحديات البيئة الدولية.

ومن هنا كانت مراحل التفكير من قبل الأنظمة السياسية في الخليج نحو التفكير في بناء مؤسسات وبيوتات التفكير الاستراتيجي سواء بقدرات علمية وطنية أو محاولة المزاوجة بين الإمكانات لرأس المال البشري في مجال التحليل الاستراتيجي والمستقبلي والإمكانات الدولية، أو من خلال استقدام برامج خاصة بمنطقة الشرق الأوسط والخليج العربي أو منطقة غرب آسيا وشمال إفريقيا.

وكما هو متعارف عليه فإن الدول المعاصرة هي الدول القادرة على بناء وصناعة البدائل والقدرة على التسويق لإدارة أحد الخيارات متخذةً من القوة والضعف مدخلاً للتقييم والمواءمة مع القدرات الاستراتيجية لتحديد الحوافز والمخاطر الاستراتيجية.

ولذلك عملت الدول في الشرق الأوسط والخليج على وجه الخصوص على بناء (استراتيجية التبني) للنماذج الاستراتيجية في برامج التفكير الاستراتيجية، أي أنها حاولت استقطاب القدرات العالمية عبر البرامج الخاصة بمراكز الدراسات الاستراتيجية والجامعات العالمية الخاصة بالشرق الأوسط والخليج العربي محاولةً بذلك زج أكبر عدد ممكن من القدرات الوطنية لإعادة

قدرة الدولة على بناء مؤسسات قادرة على التفكير الاستراتيجي في القرن 21 باتت ضرورة حياتية

هيكلة النمذجة الاستراتيجية للتفكير، ومحاولةً أيضاً إكسابها نمطية التفكير الاستراتيجي لمراكز التفكير في إدارة المعضلات الاستراتيجية وآليات تداول المعلومات وقنوات التحليل والأدوات الفعالة في بناء معلومة (صنع القرار الاستراتيجي) عبر التدريب على التفكير المستقبلي والقدرة على بناء السيناريوهات والتمكين من اختيار البديل وفقاً للمختبرات الافتراضية في إدارة ميدان وبيئة صنع القرار واستقراء النمط السلوكي للأداء الاستراتيجي في مخرجات القرار، ومن هنا نشأت المختبرات الافتراضية في استقراء العلوم السلوكية والتي تواكب أو عملت على تطوير (منضدة الرمل) في التفكير والتخطيط العسكري.

ومن هنا، فإن قدرة الدولة على بناء مؤسسات قادرة على التفكير الاستراتيجي في القرن الحادي والعشرين باتت ضرورة حياتية وحاجة من أجل الأجيال القادمة والقدرة على حماية الأمن الإنساني بدلالة خيارات القرار الاستراتيجي والقدرة على ضبط التحديات والمخاطر والتنبؤ بعائد القرار وفق المختبرات الافتراضية والقدرة على تأهيل النماذج وأساليب التقمص لشخصيات صنع القرار. ولنتذكر هنا كيف أن الدراسات السلوكية الأمريكية نجحت في تطوير نماذج متطورة في استقراء القرار الاستراتيجي ونمطية رد الفعل من قبل الدول المنافسة أو المتصارعة على المكانة الدولية في إدارة النظام الدولي.

ولذلك نجد من خلال استقراء مراكز الدراسات الاستراتيجية في الخليج العربي أنها امتلكت منذ العقد الثامن القدرة على بناء مراكز التفكير الاستراتيجي والتي كانت بخطوات فردية من كل دول الخليج، لا بل حتى الدول الخليجية التي لم تنتم إلى مجلس التعاون الخليجي حاولت المسير بهذا الاتجاه. ولنتذكر تجارب العراق وإيران اللتين حاولتا بناء مراكز فكرية استراتيجية تحاكي النظام العقائدي في بناء الاستراتيجية الشاملة للدولة، في حين أن مراكز الدراسات الاستراتيجية في أغلب دول مجلس التعاون الخليجي حاولت تبني فكرة التنمية في الأداء الاستراتيجي للدولة والقدرة على التحول من نمط الدولة الريعية إلى نمط الدولة المعاصرة والقادرة على بناء موازنات مالية ذات قدرة على تنويع مداخيل الثروة القومية للدولة الخليجية المعاصرة، ولنتذكر هنا تجربة (المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، دولة الكويت).

لكن هاجس الأمن في الخليج ظل الفيصل الحاكم لنظم التفكير الاستراتيجي سواء أدرج في برامج المؤسسات العالمية للتفكير الاستراتيجي، أو المؤسسات الوطنية في دول مجلس التعاون الخليجي، لا بل حتى الدول غير المنتمية لمجلس التعاون الخليجي عملت على تبني سياسات التفكير بمنظومة الأمن الإقليمي والقدرات الوطنية.

وعلى مدى ثلاثة عقود من الزمن ظلت برامج الأمن والدفاع في دول مجلس التعاون الخليجي حبيسة التفكير التقليدي في إدارة البرنامج ومخرجاته بدلالة الأدب الاستراتيجي الصادر عنه، لكن أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ جعلت من أدبياتها تأخذ الطورين الثاني والثالث من التفكير الاستراتيجي (التفكير، التخطيط، الاستشراف)، وهذا ما أحدث نقلة كبيرة في مراكز الدراسات في دول مجلس التعاون الخليجي لتأخذ مساراً آخر في التفاعل عبر إعادة هيكلة برامج البحث العلمي والحلقات الدراسية والمؤتمرات الدولية في مجال الأمن والدفاع، واضعة هدفاً أساسياً هو كيف يتم تشخيص أسباب ظاهرة الإرهاب الدولي؟ وما الدوافع والمبررات لذلك وكيفية معالجة حالات التطرف من خلال إعادة تقييم المنظومة الاجتماعية ومنشآتها الفكرية المنتجة لقيم التفكير الأساسية الدافعة لذلك؟

مراكز الدراسات تعيش الآن مرحلة ازدهار في العالم عموماً والخليج خصوصاً

وهذا ما دفع مراكز الدراسات والأبحاث الاستراتيجية إلى التفاعل مع مراكز الدراسات الدولية والإقليمية، بالإضافة إلى الانفتاح على دول الخليج غير المنتمية لمجلس التعاون الخليجي كالعراق وإيران واليمن ومحاولة بناء برامج بحثية في محاولة لاستقراء التحديات الإقليمية وتأثيراتها الدولية في إطار الأمن الإقليمي والعلاقة مع الأمن الدولي.

وما إن جاءت أحداث التحول في العراق ابتداءً من عام ٢٠٠٣، حتى انبرت مراكز الدراسات وبرامج الأمن والدفاع إلى التكيف مع هذا الحدث المهم لدول الخليج العربية والنظام الإقليمي العربي، وحاولت بكل الإمكانات استقراء البيئة الإقليمية والدولية ما بعد ١٠ إبريل ٢٠٠٣، وكيف تحولت وتغيرت؟ وما هي الأبعاد المستقبلية لها، وأثرها على سياسات الأمن والدفاع في الخليج العربي؟

واستمرت مراكز الدراسات والأبحاث الاستراتيجية إلى يومنا هذا في محاولة تطوير آليات التفكير لصناع القرار ومؤسسات النظام السياسي في دول الخليج العربية مركزة في غالبها على صيرورة الأمن القومي للاتحاد الخليجي، محاولةً بذلك استقراء الآليات القانونية والأطر التشريعية والسياسية والحاجة الاستراتيجية لبناء وتطوير تجربة دول مجلس التعاون الخليجي إلى تجربة الاتحاد الخليجي كخطوة استراتيجية وضرورة للتحول ونواة حقيقية للكيان الخليجي الذي مر بأطوار متحولة ومتغيرة.

لكن برامج الأمن والدفاع مازالت تحتاج إلى تطوير، ومن هنا نقترح برنامجاً للأمن والدفاع يهدف إلى مواكبة الانتقال نحو تجربة الاتحاد الخليجي المقبل، ويتمثل هذا البرنامج في بناء استراتيجية الأمن والدفاع للاتحاد الخليجي خلال الفترة (٢٠١٣ - ٢٠١٥)،

هاجس الأمن في دول الخليج هـو الفيصل لنظم التفكير الاستراتيجي فيها

وتكون مخرجاتها (استراتيجية للأمن والدفاع للاتحاد الخليجي ٢٠١٥-٢٠٢٠)، والمتمثلة في النقاط الأساسية التالية:

١- فلسفة الاتحاد الخليجي.

٢- قيم صنع قرار الأمن والدفاع في الاتحاد الخليجي.

٣- الاستراتيجية الشاملة للاتحاد الخليجي.

٤- العقيدة العسكرية للأمن والدفاع في الاتحاد الخليجي.

٥- إعادة تعريف الخطر والمصلحة الاستراتيجية والتفاعلات الإقليمية والدولية وبناء عقيدة عسكرية متطورة تأخذ بنظريات إدارة القوة الاستراتيجية الثلاث لبناء القوات العسكرية المشتركة للاتحاد الخليجي والمتمثلة في القوة البرية، القوة البحرية والقوة الجوية، مع إعطاء أولوية قصوى للقوات الجوية لدورها في حسم إدارة الخطر والحد من تهديداته.

٦- الاستقراء المستقبلي للبيئة الإقليمية والدولية والتوازنات العالمية ومحاولة العمل مع المحاور الدولية في إطار إدارة توازن المصالح الاستراتيجية، وأن تكون المحصلة النهائية للتفاعل هامش ربح كبير مقابل خسائر نسبية قادرة على التكيف والتحول مع الزمن والجهد نحو فرص تستطيع دول الخليج إدارتها والعمل على إحرازها.

٧- لا بد أن يكون هنالك نظام للتقييم والمتابعة والمراجعة الاستراتيجية كل ٢٤ شهراً مع اجتماع متكامل لكل الدول الأعضاء في الاتحاد الخليجي من أجل الاطلاع على التحديات ومحاولة الوقوف على الآليات والوسائل الكفيلة بالحد من آثارها، وهذا ما يدفعنا إلى القول إنه كلما كانت استراتيجية الأمن والدفاع للاتحاد الخليجي قادرة على التكيف والتحول والاستجابة كان النجاح في العمل دقيقاً جداً ولنتذكر أننا في عصر الموجة الذكية.

إذاً نجد من خلال ما تقدم أن ارتكاز برامج الأمن والدفاع على مجموعة من الأفكار المقترحة هو الذي سيدفع الاستراتيجية الشاملة للاتحاد الخليجي نحو التقدم والمضي ومواكبة الدور والوظيفة والرؤية التي مرت بها المجموعة الأوروبية، والتي ستؤدي إلى أن يكون الاتحاد الأوروبي أحد العناصر المؤثرة في السياسة الدولية خلال الربع الثالث من القرن الحادي والعشرين، أي أن مراكز الدراسات الاستراتيجية والمؤسسات البحثية في دول الخليج تحتاج إلى برامج تأهيلية لبناء برنامج الأمن والدفاع للاتحاد الخليجي خلال الفترة (٢٠١٣-٢٠١٥) يكون معززاً للاستراتيجية الشاملة للاتحاد الخليجي في مطلع الربع الأول من القرن الحادي والعشرين ومن ثم الانطلاق إلى التطبيق (٢٠١٥-٢٠٢٠)، محاولة بذلك عقد المراجعات الدورية كل ٢٤ شهراً من أجل متابعة الأداء ومحاولة ابتكار مسارات جديدة للأداء الاستراتيجي لدول الاتحاد الخليجي في إطار الآليات والمؤسسات المسؤولة عن إدارة استراتيجية الأمن والدفاع للاتحاد الخليجي ●

*أستاذ الدراسات المستقبلية – جامعة النهرين – بغداد

مراكز أبحاث من المحلية إلى العالمية
(مركز دراسات الوحدة العربية نموذجاً)

اكتسب عمل مراكز الأبحاث أهمية متزايدة في الدول المتقدمة في العقود الأخيرة، بحيث أصبحت تلك المراكز كأنها مصانع يتم فيها اختيار الموضوعات الإشكالية والقضايا المعاصرة، وصهر الأفكار وتقديم التحليلات والرؤى لتخرج ناضجة ومهيأة أمام صانع القرار.

د. مفيد الزيدي *

لقد ازداد الاهتمام في الدول العربية بمراكز الأبحاث لتخرج بعضها من الدائرة المحلية إلى الدائرة العالمية ومنافسة مراكز الأبحاث المتقدمة في الولايات المتحدة وبريطانيا مثلاً. ويقف في طليعة تلك المراكز العربية، (مركز دراسات الوحدة العربية) في بيروت لما يتميز به من تاريخ طويل من العمل الجاد في مجال البحث العلمي، والفكر القومي، وتجديد مسارات أعماله ونشاطاته، وإشرافه على إصدار المجلات والكتب العربية والمترجمة، واحتضانه جل المفكرين والمثقفين والباحثين العرب في داخل البلدان العربية وخارجها من مختلف التيارات السياسية والفكرية القومية واليسارية والليبرالية والإسلامية، وتفاعله مع المتغيرات الإقليمية والدولية خلال أكثر من ثلاثة عقود ونصف العقد من الزمن كانت عصيبة على المشهد السياسي العربي، وحافلة بالأزمات والحروب والانتكاسات والتغيرات السياسية والمجتمعية، فضلاً عن تأسيس المؤتمر القومي العربي، والمؤتمر القومي العربي-الإسلامي، ودعم إقامة المنظمة العربية للترجمة، والمنظمة العربية لحقوق الإنسان، ومنظمة الشفافية العربية، وأيضاً دعم الجمعية العربية للعلوم السياسية وجمعية العلوم الاجتماعية العربية، فضلاً عن مواكبته وإسهاماته الفكرية في القضايا العربية والإسلامية الراهنة.

التأسيس:

في خضم إرهاصات مرحلة ما بعد نكسة يونيو ١٩٦٧ وعملية تحريك قضية الوحدة العربية فكرياً وثقافياً ما بين النخب الفكرية العربية والتي تركزت في بيروت ودمشق، فقد نشر عدد من المثقفين العرب توقيعاً بهذا المعنى عامي ١٩٦٧-١٩٦٨ في مجلة (دراسات عربية) في بيروت من خلال التشاور والعمل الفردي ليتبلور في إطار موضوع مركز يختص بالوحدة العربية، وصدر البيان الأول في يناير ١٩٧٥، وقعه ٣٢ مثقفاً من مختلف الدول العربية، وتضمن شرحاً لأهدافه وطريقة عمله ووسائله، ونشر في عدة صحف عربية فيما بعد، أطلق على المركز تسمية (مركز دراسات الوحدة العربية) ليحصر اهتمامه بقضايا الوحدة العربية أساساً، حيث أشار البيان إلى أن المركز غايته البحث العلمي حول تكامل المجتمع العربي والوحدة العربية بعيداً عن كل نشاط سياسي أو ارتباط بحكومة أو عمل حزبي، ويضع له أسساً وقواعد في عمله.

وبعد تلك الخطوة الأولى في التأسيس تألفت لجنة تنفيذية مؤقتة من بين الموقعين على البيان أخذت تجري اتصالات مع الدول العربية لجمع التبرعات للمركز الجديد، وعقد الاجتماع التأسيسي الأول في الكويت يومي ١و١١ يناير١٩٧٦ تم فيه إعلان تأسيس المركز فعلياً

يعد مركز دراسات الوحدة العربية أحد خمسة مراكز عالمية تعنى بالدراسات المستقبلية

كل كتب ومجلات مركز دراسات الوحدة العربية تخضع لنظام صارم في التحكيم

وأقر النظام الأساسي والنظام الداخلي له. وأكد المركز أن وسيلته تنمية الوعي الوحدوي في إعداد دراسات وأبحاث وترجمة الأبحاث وتحليل الواقع العربي ومظاهره، والعراقيل التي تعترض الوحدة العربية وكيفية توحيد الوطن العربي، والاستفادة من التجارب غير العربية التي هي ذات فائدة ودلالة مقارنة في فهم الوحدة العربية، ومخاطبة المركز كل طبقات المجتمع العربي وشرائحه، وأن يمتد نشاطه إلى كافة الدول العربية من خلال قيام المفكرين والمثقفين العرب بجهود فكرية كل في اختصاصه، وهو هدف يعيد القوة للتيار الفكري الوحدوي، ولا يشترط شروطاً مسبقة حول ماهية المثقف ومعتقداته حتى من كان غير مؤمن بالوحدة العربية، وأن مساهمة المركز السياسية تكون لما له علاقة بالوحدة العربية، وهو لا يتدخل في الشؤون السياسية للدول العربية، ويعتمد في تمويله ونشاطاته على التمويل الذاتي المباشر ومبيعات إصداراته وموارده الذاتية، وتبرعات ومساعدات مادية من أشخاص أو مؤسسات عربية للمساهمة في أعماله من دون أن يفرض ذلك شروطاً على سياسة المركز.

ويعد مركز دراسات الوحدة العربية في واقع الحال واحداً من خمسة مراكز عالمية تعنى بالدراسات المستقبلية، والذي يهتم بالدول العربية تحديداً، وقد تحول في عام ٢٠٠٠ إلى منظمة دولية غير حكومية، ويعود ذلك إلى دور أحد مؤسسيه هو الدكتور خير الدين حسيب الذي عمل مديراً للجنة التنفيذية ومديراً عاماً للمركز لسنوات طويلة، وله الفضل فيما وصل إليه المركز من رصانة علمية ومكانة عربية وعالمية.

ومن جهة أخرى يتميز عمل المركز بأن كافة كتبه ومجلاته تخضع لنظام صارم في التحكيم، وتقبل فيه الدراسات العلمية المعمقة في موضوعات الكتب أو المجلات المراد نشرها ضمن شروط وضعها المركز، وهو يصدر سنوياً حوالي ٦٠ كتاباً، وعدة مجلات هي، مجلة المستقبل العربي، مجلة إضافات (المجلة العربية للعلوم الاجتماعية)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، المجلة العربية للعلوم السياسية، ومجلة شؤون عربية معاصرة.

خطة العمل:

وضع المركز منذ البداية برنامجاً ثقافياً تفصيلياً لنشاطاته ودراساته وندواته وترجماته ومؤتمراته وكيفية النشر في مجلاته وكتبه، كما وضع المركز خطة العمل الأولى بين (١٩٨٠-١٩٨١)، والثانية بين (١٩٨٢-١٩٨٥) التي امتدت إلى عام ١٩٨٨، والثالثة بين (١٩٨٩-١٩٩٣)، واستمر اعتماده لبرامج العمل في تنفيذ أهدافه وخططه، ثم تمحور منذ نهاية تسعينات القرن العشرين في البرنامج الثقافي للمركز القائم على (المشروع الحضاري النهضوي العربي) في عناصره الستة، وهي الوحدة، الديمقراطية، العدالة الاجتماعية، التنمية المستقلة، الاستقلال الوطني والقومي، والتجدد الحضاري.

هيكلية المركز:

يتشكل المركز في هيكلية تنظيمه من هيئات أساسية هي:

١- مجلس الأمناء: يتكون من أعضاء المجلس العاملين، ولا يقل

عددهم عن عشرة أعضاء، ويشرف على نشاطات وأعمال اللجنة التنفيذية في المركز، ويوفر الموارد لها، ويراقب إنفاقها ويصادق على موازنتها، ويختار اللجنة التنفيذية من بين أعضائه ولمدة أربع سنوات، ويصادق على تعيين المدير العام للمركز، في حين يجتمع المجلس مرة واحدة كل سنتين على الأقل، ويتخذ قراراته بأغلبية الأصوات، ويضم المجلس أيضاً أعضاء شرف غير عاملين يختارهم من الأعضاء السابقين في المجلس أو ممن قدموا أو يقدمون خدمات مميزة وجليلة للمركز ومشروعه الفكري والبحثي.

٢- اللجنة التنفيذية: تتألف من سبعة أعضاء ينتخبهم مجلس الأمناء من بين أعضائه لمدة أربع سنوات، وتتولى مهام المجلس ما بين فترات انعقاده.

٣- الجهاز الإداري: يتولى الأعمال التنفيذية كافة التي تهدف إلى إنجاز برنامج المركز ومتابعة أنشطته، ويترأسه مدير عام المركز، وتختاره اللجنة التنفيذية، ويصادق على تعيينه مجلس الأمناء لفترة قدرها أربع سنوات٢.

خاطب مركز دراسات الوحدة العربية كل طبقات المجتمع العربي وشرائحه

إصدارات المركز:

بلغت إصدارات المركز حوالي ٨٠٠ كتاب تمثل حصيلة متنوعة في الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية الصرفة (التطبيقية) والثقافية والعسكرية والقانونية، وحوالي ٣٩٢ عدداً من مجلته الشهرية المعروفة (المستقبل العربي) والتي تأسست عام ١٩٧٨، وأصبحت الكتب والمجلة نواة مكتبة أساسية من الدراسات العلمية الرصينة والجادة والموضوعية التي تغطي الدول العربية ومجالاتها المختلفة، حيث تناول المركز خلال سنوات عمله الطويلة إصدار الدراسات في عدة مجالات علمية وفكرية هي:

١- الفكر القومي: شخصياته، ثوراته، أعمال مفكريه، فكره النظري، مشروعه الوحدوي، حركاته الفكرية، تنظيماته السياسية، الجامعة العربية، ومواقف الدول الكبرى من العرب.

٢- الثقافة: الاستشراق، العمارة، الحداثة، التفسير، الشعر، اللغة العربية، الموسيقا، التراث، الأصالة والمعاصرة، العقل العربي، الحضارة العربية، والأخلاق.

٣- الاجتماع: المجتمع العربي، ابن خلدون، المرأة، الجاليات العربية، الإصلاح، حقوق الإنسان، المجتمع المدني، العمالة الأجنبية، والعمالة العربية.

٤- السياسة: العرب والآخر، العلاقات العربية-العربية والعربية-الدولية، الفكر السياسي، النظم السياسية، الحروب العربية، الاحتلالات الأجنبية، الديمقراطية، الأمن القومي، العولمة، القوة النووية، التسلح، صنع القرار، أوروبا والعرب، إفريقيا والعرب، أمريكا والعرب، والعرب وآسيا.

٥- الاقتصاد: الوقف، التنمية، الاستثمار، الصناعة، الزراعة، التجارة، المياه، النفط، والوحدة الاقتصادية.

٦- الإعلام والاتصال: الإعلام العربي، صورة العرب والآخر، المعلوماتية، الإنترنت.

٧- القضية الفلسطينية.

٨- العلوم والتكنولوجيا - الفضاء المعلوماتي، الإنترنت والعلوم، ثورة المعلومات.

٩- التربية والتعليم - الإصلاح التربوي، التعليم، فلسفة التربية.

١٠- التاريخ - نظم- وثائق، موسوعات، الاقتصاد العربي، تدوين تاريخي، مدن، ومذكرات تاريخية.

١١- الجغرافية - بيئة، تصحر، أنهار، زراعة.

١٢- الفلسفة - فلسفة العقل، ملل، فكر عربي، ثقافة، حضارة.

١٣- التوثيق - ببلوغرافيا الوحدة العربية، موسوعات، وثائق.

١٤- قصص الناشئة.

مجلة المستقبل العربي:

صدر العدد الأول من المجلة في مايو١٩٧٨ وهي مجلة فكرية، وكانت تصدر مرة كل شهرين، ثم أصبحت تصدر شهرياً منذ عام ١٩٨٠ وشعارها (وعي الوحدة العربية-وحدة الوعي العربي)، وتعمل على خدمة قضايا الوحدة العربية عن طريق البحث العلمي الموضوعي الهادف، والنظرة المستقبلية، وقد حققت المجلة سمعة علمية مرموقة في الأوساط الجامعية والعلمية والأكاديمية في البلدان العربية وخارجها، وهي تقف الآن في مقدمة الدوريات العربية المحكمة.

ويصدر المركز ضمن جهوده الفكرية والقومية إصدارات حديثة هي:

١- كتب المنظمة العربية للترجمة، التي استطاعت في مدة قصيرة أن تقدم ترجمات لكتب حديث وقيمة ومتميزة بالاختيار وجودة الترجمة وحسن الإخراج الطباعي والفني في شتى الاختصاصات العلمية التطبيقية والإنسانية والاجتماعية.

٢- منشورات المؤتمر القومي العربي- وهي (حال الأمة العربية) تغطي بيانات وأعمالاً وأحداثاً قومية وقرارات تصدر سنوياً.

٣- سلسلة أطروحات الدكتوراه، التي أسهمت بشكل كبير في نشر أفضل أطروحات الدكتوراه التي نوقشت في الجامعات والمعاهد العليا العربية في شتى التخصصات المهمة أو التي نوقشت في جامعات أجنبية، وتمت ترجمتها إلى اللغة العربية، والتي أضافت الشيء الكثير

استطاع مركز دراسات الوحدة العربية منذ تأسيسه الاعتماد على الحيادية السياسية والفكرية

للباحثين وطلبة الدراسات العليا والقراء العرب عامة.

٤- كتب المستقبل العربي، وهي تصدر لمجموعة باحثين نشروا أبحاثهم في مجلة المستقبل العربي، ويقوم المركز باختيار وجمع بعض منها لتصدر في كتاب يحمل قضية واحدة. ويقوم المركز بتوزيع كتبه ومنشوراته كافة في الدول العربية في المؤسسات الحكومية والشخصيات والأفراد والجامعات والمكتبات في المدن، وتصل إلى الأقضية والنواحي البعيدة كجزء من مشروعه الفكري الوحدوي، ويوزع المركز أيضاً نتاجاته في الولايات المتحدة وأوروبا وأستراليا.

٥- مجلة شؤون عربية معاصرة، وهي مجلة يصدرها المركز باللغة الإنكليزية واسمها (contemporary Arab affairs)، فصلية تصدر بالتعاون مع (دار نشر روتلدج) في لندن، وتهدف للمساهمة في الخطاب الفكري بين العرب والغرب من خلال نشر مساهمات الباحثين العرب لاطلاع الرأي العام الأجنبي عليها، وصدر العدد الأول منها في يناير٢٠٠٨. ٣

وختاماً يُطرح تساؤل كيف وصل مركز دراسات الوحدة العربية إلى الصدارة على الصعيد العربي، وما هو سر التفوق الذي جعله يصل إلى المنافسة العالمية؟

في واقع الحال استطاع مركز دراسات الوحدة العربية أن يعتمد منذ بداية تأسيسه على الحيادية السياسية والفكرية، والاستقلالية والاعتماد الذاتي بعيداً عن التبعية للحكومات أو الشخصيات، وتجاوزه للتحديات التي مر بها بلد المقر لبنان خلال الحرب الأهلية بين (١٩٧٥-١٩٨٩)، حيث تجاوز المركز بإدارته والعاملين فيه تحديات الحرب من أجل الاستمرار والتميز بأعماله ومنشوراته، ثم حسّن إدارته من خلال اللجنة التنفيذية بخبراتها الاقتصادية والمالية، وفكرها القومي ومنهجها العلمي في البحث والتأليف، وعلاقاتها التاريخية بالشخصيات والقوى القومية في كافة الدول العربية، وتصنيفها المفكرين والباحثين العرب كل حسب اختصاصه وتكليفهم بالكتابة في المؤتمرات والندوات التي عقدها المركز، حيث خرجت دراسات المركز على مدى سنوات طويلة بجودة علمية ومنهجية رصينة، وهذا ما جعل المركز يبقى ويستمر أكثر من ثلاثة عقود بحسن الأداء والرصانة العلمية والإدارية، فضلاً عن حسن اختيار أعضاء مجلس الأمناء واللجنة التنفيذية والذين مثلوا نخبة المفكرين والمثقفين العرب من مختلف الدول العربية، وأسهموا في دعم المركز بكل السبل المتيسرة، ورسموا خريطة عمله خلال السنوات الماضية، ولا يمكن تجاهل الكادر الإداري للمركز على الرغم من قلة عدده، لكنه تميز بأدائه ومؤهلاته وكفاءته ودقته في العمل.

وهناك أسباب أخرى يمكن أن يشخصها كل من عمل مع المركز عن قرب أو تعامل معه، وأبرزها تأكيده على العلمية في إصداراته، وتحكيمه الرصين والدقيق للكتب التي تعرض للنشر أو الأبحاث والدراسات المقدمة للنشر في مجلة المستقبل العربي، والأوراق المطروحة في ندواته ومؤتمراته، أو الموسوعات التي يكلّف بها المركز العلماء والباحثين العرب، ما أضفى على كتبه وإصداراته الاحترام والتقدير من لدن الباحثين والأكاديميين وطلبة الدراسات العليا داخل البلدان العربية وخارجها. كما أن نتاجات المركز تنوعت ولم تقتصر على العمل القومي فحسب، حيث شملت العلوم الصرفة التطبيقية والعلوم الإنسانية والاجتماعية والتي تمس اهتمام العرب وقضاياهم الفكرية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والدينية والعسكرية والقضائية والتكنولوجية، واحتضان أغلب المفكرين والمثقفين والباحثين العرب الذين نشروا نتاجهم العلمي والفكري في إصدارات المركز سواء من الكتب أو المجلات أو الموسوعات أو المؤتمرات والندوات التي عقدها المركز، وقد تضافرت كلها في الحصيلة المتميزة من نتاجات المركز التي بات من الصعب بحق تجاوزها عند الكتابة عن العرب بمختلف شؤونهم وقضاياهم التاريخية والمعاصرة.

وعلى الرغم من السنوات الطويلة من تكوين مركز دراسات الوحدة العربية، فإنه حافظ على تجدده بفضل حيويته، ومواكبته للتطورات العلمية التي يشهدها العالم، ومحاكاته للأزمات والتحديات التي تواجه العرب سنة بعد أخرى، وعقداً بعد آخر، ونتيجة لتلك المواكبة خرجت دراسات المركز تحاكي الواقع العربي والعالمي، وتتفاعل مع الجديد في العلوم والتكنولوجيا، وتتواصل مع أكبر مراكز الأبحاث والجامعات المتقدمة في الغرب، فضلاً عن العلماء والكتّاب الكبار شرقاً وغرباً، بحيث انفتح المركز على عدد كبير منهم، وتجسد ذلك بانعقاد مؤتمراته وندواته خارج لبنان في أحيان كثيرة في الدول العربية أو الأجنبية التي تهتم بالشأن العربي وعلاقاتها بالدول العربية، وواقع العرب في الألفية الثالثة، وربما هذا أحد أبرز ملامح الإبداع العلمي والفكري لمركز دراسات الوحدة العربية، ذلك التواصل العربي مع الآخر ●

*أستاذ في جامعة بغداد

مراكز الأبحاث والدراسات في العالم العربي حاجة ملحّة

عندما بلغ التطور الأوروبي مرحلته التاريخية الأكثر نضجاً والمتمثلة في إيجاد نوع من التعاون بين شعوبه وأممه المتناحرة عبر التاريخ، جرى تحديد أسس التعاون بما يتوافق مع طريقة فهم تلك الشعوب لحتمية التطور الآني والمستقبلي والذي سيثبّت مصيرهم ضمن واقعهم الجغرافي - السياسي المستجد.

حسن عزالدين *

بعد التوافق على المفاهيم العريضة التي تحكم أداء هذا الكيان في كافة القطاعات، تم التوافق أيضاً على إيلاء أهمية استثنائية وقصوى للبحوث والعلوم المعرفية بشكل عام، نظراً لأهميتها في رفد هذه المرحلة التاريخية الحساسة، وبالتالي تحصينها من مخاطر الانزلاق إلى غياهب التخلف والجهل. وكان المطلوب تحقيق دفعة قوية إلى الأمام وليس إلى الخلف، ولذلك برزت أهمية وجود مراكز الأبحاث كإحدى أهم دعائم التطور المطلوب تحقيقه في كافة المجالات.

ومما لا شك فيه أن هناك فارقاً جوهرياً بين طريقة التفكير السائدة في المجتمعات المتطورة، وتلك المتبعة في بعض دول العالم العربي في ما يخص إبراز أهمية مراكز الأبحاث والدراسات والسعي لوضعها في أماكن متقدمة جداً. وقد تتباين نسبة الوعي حيال هذا الأمر بين دولة عربية وأخرى، إلا أنها تبقى في الإطار العام متراجعة بشكل كبير عما هي عليه في دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة واليابان وغيرها.

والمقياس لذلك لا يتمثل في أعداد مراكز الأبحاث الموجودة في العالم العربي والتي قد تكون كبيرة، بل في الميزانيات المخصصة لها، والأهم في نوعية العمل الذي تنتجه. وحتى الآن لا توجد في الواقع سوى إحصائيات ضبابية أو مشوشة عن حجم الدعم المالي الحكومي المقدم لمراكز الأبحاث في معظم أقطار العالم العربي، في حين أن هذا الأمر بات من المسلّمات في بعض المجتمعات الأخرى التي تعتبره مقياساً لتطورها الذي تفتخر به، وبالتالي يكون جزءاً أساسياً من الميزانيات العامة للحكومات الوطنية. خذ على سبيل المثال الإحصائيات المختلفة حول هذا الأمر والتي تبيّن أن الولايات المتحدة كانت في مرحلة من المراحل تقدم حوالي (٢,٦ في المائة) من ناتجها الإجمالي المحلي إلى الأبحاث وعمليات التطوير، بينما بلغت هذه النسبة (٢,٩ في المائة) في اليابان، و(١,٩ في المائة) في دول الاتحاد الأوروبي (تم تسجيل هذه النسب قبل تحقيق عملية توسيع الاتحاد الأوروبي، وبالتالي فإنها ارتفعت الآن بشكل ملحوظ). أما ضمن إطار الاتحاد الأوروبي نفسه فتوجد فوارق معينة بين الدول الأعضاء، حيث نرى بعضها قد اقترب من نسبة ٣ في المائة والبعض الآخر تخطّاها (مثل فنلندا)، في حين ما زالت دول أخرى تجاهد من أجل رفع النسبة.

وهذا الأمر يكشف بوضوح أن الدول الغربية تضع العلوم والأبحاث في مواقع متقدمة جداً لإدراكها العميق لقدرتها على تحقيق تقدمها وتطورها بما يتناسب مع التحديات التي تفرضها المرحلة. وما دفعها إلى تحقيق ذلك هو الانسجام القائم بين مجتمعاتها حول طريقة استيعابها للتحديات المذكورة، المعتمدة بالطبع على التاريخ المشترك، الثقافة المشتركة، والقيم الثابتة المتعارف عليها أو المسلّم بها من قبل تلك المجتمعات.

وفي الوقت الذي يبدو فيه هذا الأمر واضحاً في ذلك القسم من العالم، لا يبدو كذلك في دولنا العربية التي لم تتعامل في

تعد مراكز الأبحاث إحدى أهم دعائم التطور المطلوب تحقيقه في كافة المجالات

قسمها الكبير بشكل جدي مع مسألة تخصيص الميزانيات المطلوبة لمراكز الأبحاث والدراسات. ويبدو أن سبب ذلك يعود بالدرجة الأساسية إلى وجود عجز خطير في إدراك أهمية البحث العلمي لتحديد المسار المستقبلي للدولة والمجتمع، وبالتالي لوجود حالة من التقوقع الفكري المتحكّمة في تفاصيل أي تطور في أكثر من قطاع. وإن دل ذلك على شيء فإنه يدل بالتأكيد على انسحاب الثقافة الاستهلاكية التي تتميز بها المجتمعات العربية بشكل عام حتى على القطاع العلمي، بحيث باتت هذه المجتمعات تستسهل مسألة تلقي النتائج العلمية المحققة في مكان آخر بدلاً من أن تعمل على المشاركة في صياغتها وصناعتها، وبالتالي فرض وجودها على خريطة الإبداع العلمي.

وعلى الرغم من أن المجتمعات العربية تتشابه كثيراً في ما يخص التاريخ والثقافة والقيم المشتركة، إلا أنها لم تتمكن حتى الآن من إيجاد القواسم المشتركة في ما يخص عمليات البحث والتطوير في الجوانب العلمية المختلفة، بل تراها تركّز على الجهود الفردية الهادفة إلى لعب وظيفة وطنية محدودة الأفق تصب في غالب الأحيان بمصلحة بعض أجهزة الدولة، أو تشكل محاولة فاشلة لإيجاد فرص عمل جديدة لجيل من الشباب العاطل عن العمل.

ولم تتمكن الدول العربية حتى الآن من تحقيق توازن بنّاء وخلاّق بين أقسامها المملوءة بالقدرات والكفاءات التي لا يمكن تجاهلها، وبين الأقسام الأخرى التي تنعم بالمال الوفير والقدرات الهائلة لإنجاح الجانب الإداري واللوجستي من عمل مراكز الأبحاث. هذا الأمر أدى إلى إيجاد حالة من الانفصام في الشخصية العلمية العربية إن صح التعبير: فمن جهة نرى كفاءات حقيقية مشتّتة لا تجد من يدعمها، ولا تعرف كيف تترجم إبداعها فترى في الهجرة متنفساً طبيعياً ومنطقياً يضمن لها القدرات والإمكانات المتوافرة في العالم الغربي، فيستفيد الغرب من إبداعها وتضيع هويتها العربية. ومن جهة أخرى نرى مراكز أبحاث (علمية) عربية تقوم بأعمال روتينية لا ترتقي إلى ما هو مطلوب على صعيد البحث العلمي الحقيقي، بل تهدف، كما ذكر سابقاً، إلى تحقيق رغبات ضيقة الأفق للنظام الحاكم.

وبالطبع قد يكون هناك بعض المراكز التي تسعى إلى فرض واقع جديد يُثبت أهليتها على الخريطة العلمية، لكنها تبقى محدودة من حيث القدرات والتنوع البحثي، فتراها تحصر جهودها في مجالات معيّنة لا شك في أنها ضرورية، في حين نرى المجالات الأخرى غائبة كلياً. خذ على سبيل المثال لا الحصر الطبيعة المتنوعة لمراكز الأبحاث الموجودة حتى في دول أوروبية صغيرة، والتي تتوزع بين تلك التي تهتم بدراسة نوعية الحياة، القدرة التنافسية للبضائع المنتجة محلياً، الطاقة المخصصة للاقتصاد والمجتمع بشكل عام، المجتمع المعلوماتي، التحول الاجتماعي، الأبحاث التاريخية، السياسية، الإعلامية، الثقافية والتراثية. أضف إلى ذلك مجموعة التخصصات المختلفة التي يجب أن تكون جزءاً من مراكز أبحاث

قد تستفيد منها الدولة بشكل أو آخر، مثل مراكز الأبحاث التي قد تكون رديفة لعمل وزارات التجارة والاقتصاد، التربية، الموارد المائية والكهربائية، الشؤون الداخلية والخارجية، والصناعة، إلخ. ويضاف إلى كل ذلك بالطبع مراكز الأبحاث الأخرى ذات الطابع العلمي البحت، والتي تتخصص في القطاعات الطبية والكيميائية والفيزيائية وعلم الفلك وما شابه ذلك.

إن النواقص التي يعاني منها العالم العربي في كافة تلك القطاعات واضحة بشكل خطير، ولا يرتبط الأمر حتماً بالقطاعات العلمية وحدها، بل بمراكز الأبحاث التي من المفترض أن تكون جزءاً من بعض إدارات الدولة ووزاراتها. وإذا اضطررنا اليوم لمقارنة الواقع العلمي والبحثي في سياق التنافس الاستراتيجي القائم في المنطقة ضمن ما يعرف بالصراع العربي- الإسرائيلي، أو ذلك الماثل أمامنا بقوة الآن ضمن ما يعرف بالصراع العربي - الإيراني، فإننا لن نجد حرجاً بدق ناقوس الخطر والدعوة إلى وقفة جدية لمعالجة الوضع الشاذ القائم في الدول العربية.

فإسرائيل وإيران تعتبران الآن من الدول العظمى في المنطقة في ما يخص الأبحاث العلمية على اختلاف أنواعها، وكلتاهما توليان أهمية استثنائية لمسألة فهم وإدراك طبيعة التطور على اختلافه في الدول المجاورة والعالم عموماً، ولذلك تعتمدان بشكل رئيسي على مراكز الأبحاث والدراسات التي تساعدهما على تحقيق ذلك الفهم، ولا يتعلق الأمر بأعداد كبيرة لا معنى لها، بل بنتائج محققة على أكثر من صعيد. وإذا أُنشئت الإدارات ومراكز الأبحاث في الوزارات المختلفة فلتحقيق هدف عملي وعلمي ملموس يفترض به أن يرفد سياسة الدولة بشكل أو آخر.

هذا الأمر مطلوب بقوة في العالم العربي حالياً، حيث باتت الحكومات أمام خيار استراتيجي يجب عليها أن تؤكد من خلاله رغبتها في تحقيق النقلة النوعية المطلوبة، أو على العكس، تكريس فشلها من خلال الإمعان بسياسة المراوحة في المكان. وقد يكون من المفيد أن تتوصل هذه الحكومات إلى حقيقة مفادها أن مراكز الأبحاث التي ستحظى برعايتها الموضوعية ستكون رديفة لتقدمها وتطور المجتمع بشكل عام، وستضعها في مصاف الدول التي يفتخر مواطنوها بها.

وقد يكون من المفيد التذكير في هذا السياق بضرورة اعتماد الكفاءة في ما يخص القطاعات التي قد تكون رديفة لعمل مراكز الأبحاث ضمن مؤسسات الدولة. خذ على سبيل المثال الإدارات المختلفة الموجودة في وزارات الخارجية أو التجارة والصناعة الأوروبية (أو الإسرائيلية أو الإيرانية) وقارنها بتلك الموجودة في العالم العربي، إذ إن قليلاً من المؤسسات الرسمية في الدول العربية تعتمد مبدأ الكفاءة أو التخصص كمعيار في التوظيف، في حين نرى الغالبية العظمى منها تركز على مبدأ ملء الشواغر الوظيفية بشكل كمّي وليس نوعياً، بما يخلق بطالة مقنّعة كتلك التي كانت سائدة إبان العهد الشيوعي في أوروبا: جماهير من الموظفين غير المنتجين تسيطر على تلك المؤسسات، وتجعلها غير قادرة على التقدم إلى الأمام.

لقد أثبتت التجارب في أكثر من مكان فشل تلك السياسة التوظيفية لأنها تنقل إلى موقع المسؤولية أشخاصاً لا علاقة لهم بالحقل الذي انتُدبوا للعمل فيه. وهذا أمر يجب أخذه في الاعتبار إذا قررت أية دولة عربية تحمّل مسؤولياتها في ما يخص إنشاء مراكز أبحاث ودراسات تعمل من أجل تحقيق المنفعة والمصلحة العامة، ويراد منها تحقيق نتائج مشرّفة وحقيقية، حيث لا مكان هنا للواسطة أو المنافع، ولا حاجة لحلول وسط قد تكون مضرة في بعض الحالات، لا سيما العلمية منها. وبكل الأحوال، فإن مراكز الأبحاث المنشودة ستكون قادرة على فرض نفسها من خلال نتائجها المحققة على المستوى الوطني وتالياً على المستويين الإقليمي والعالمي، ولن تتمكن من التقوقع خلف سياسة المصالح الضيقة أو الرغبات السيئة. والأمر بسيط جداً، فإما تكون أو لا تكون. وهذا واقع يجب أخذه على محمل الجد بالنظر إلى مجموعة التجارب التي مرت بها مراكز أبحاث كثيرة في العالم، وهي تجارب تستدعي التعامل معها بشكل موضوعي للاستفادة منها قدر الإمكان.

بعض المراكز العربية تسعى إلى فرض واقع جديد يُثبت أهليتها على الخريطة العلمية

ويبقى أن نأمل بأن يصل واقع مراكز الأبحاث والدراسات في العالم العربي إلى الوضع الذي (تعاني) منه مثيلاتها في العالم الغربي حالياً، حيث تتنافس فيما بينهما في كل عام لتحصيل أكبر قدر ممكن من الأموال المفروزة لها من ميزانية الدولة. كل منها يقدم مشاريعه وخططه للمستقبل القريب والبعيد، وأجهزة الدولة تقرر من منها سيحصل على المبالغ المقترحة وبأي حجم، بما يتوافق بالطبع مع سياسة دعم العلوم والأبحاث التي تفخر بتبنّيها كل دولة.

فهل ستصل دولنا العربية، أو بعض منها على الأقل، إلى هذا المستوى المتقدم من التفكير، والذي يضع مراكز الأبحاث والدراسات ضمن أهم الأسس التي تقوم عليها الدولة، وتجعلها فخورة بإنجازاتها؟

*كاتب صحفي لبناني

مركز الدراسات الفلسطينية:
دراسة لتجربة مركز بحثي في جامعة عراقية

تحاول هذه الورقة التعرف إلى واحدٍ من أهم مراكز البحث العلمي في الجامعات العراقية وأقدمها في الوقت ذاته هو مركز الدراسات الفلسطينية والتعرف إلى أهم المحطات التي شكلت علامات فارقة في تاريخ هذا المركز والصعوبات التي واجهها والتي يمكن أن يواجهها أي مركز بحث أكاديمي يحاول أن يتبع أسلوب البحث العلمي في المجال السياسي بشكل ينأى به عن تدخل جهة سياسية معينة تحاول فرض توجهاتها عليه.

علاء عبدالرزاق *

يعد مركز الدراسات الفلسطينية واحداً من أقدم مراكز البحث العلمية في جامعة بغداد، وكانت لحظة تأسيسه مرتبطة بواحدة من أهم الانتكاسات التي واجهتها الأمة العربية، إذ صدر الأمر الإداري بتأسيسه بعد نكسة الخامس من حزيران في عام ١٩٦٧، وبوشر بالعمل به في نهاية العام ذاته.

وسعى المركز وبحكم طبيعة الظروف السياسية التي مرّ بها العراق في تلك المرحلة إلى أن يكون مركزاً وثائقياً يعرف الباحثين وطلاب التاريخ والعلوم السياسية والقانون بأوليات القضية الفلسطينية، إذ لم يكن في ظل الأنظمة الشمولية أن يكون لمركز تابع لجامعة هي بدورها تابعة لوزارة التعليم أن يقدم استشارات لصانع القرار الذي كان غالباً ما ينفرد برأيه. ولقد استمر المركز في عمله بتزويد الباحثين بمراحل ومستجدات الصراع العربي- الصهيوني والتعريف كذلك بأنماط التفكير الإسرائيلي وأنماط عدة من التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي والكشف عن أساليب التربية والتعليم والدعاية وعلاقات إسرائيل الخارجية، ودراسة القوى الفاعلة في المجتمع الإسرائيلي من منظمات مهنية وحركات دينية وأحزاب سياسية.

وتنوعت منذ بدايات تأسيس المركز الأقسام التي ضمها والتي تشعب العمل فيها، وكان التقسيم يخضع في أحيان كثيرة لرغبات مزاجية أكثر من كونه استجابة لتطلعات أو مستجدات علمية إلا ما ندر، لكنه وبكل الأحوال كان يضم قسماً للدراسات الإسرائيلية والذي يضم بدوره قسماً لترجمة أحدث ما كتب باللغة العبرية من دراسات وبحوث وذلك من أجل فهم طبيعة الفكر الإسرائيلي، وكيف يمكن التصدي له. وعلى الرغم من أن المركز أصدر دراسات عديدة حملت في طياتها أوليات لفهم التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي إلا أنه لم يزود الباحث العراقي والعربي بالكيفية التي يمكن التنبؤ بمخرجات صنع القرار الإسرائيلي أو آليات صنع القرار في إسرائيل.

ومع سعي نظام حزب البعث لاسيما مع تقلد صدام حسين مقاليد السلطة الكاملة وبنحو فعلي في عام ١٩٧٩ أضحى المركز تابعاً للماكنة الإعلامية للنظام البائد، فعلى الرغم من الميزانية الضخمة التي رصدت له في حقبة السبعينات والتي توزع أغلبها على شراء المصادر من إنكليزية وعبرية وفرنسية وعربية، إلا أن واقع الحال دل على أن النظام القائم كان يسعى لأن يكون المركز واجهة من واجهاته الإعلامية في الخارج، ورغبة منه في المتاجرة بالقضية الفلسطينية وتجييرها لخدمة الأهداف السياسية التي يسعى إلى تحقيقها.

لقد تراجع دور المركز كثيراً خلال حقبة الثمانينات، أي خلال مرحلة الحرب العراقية- الإيرانية وانشغال الماكنة الإعلامية للنظام البائد بما أسمتها قضية الصراع العربي - الفارسي وأولية هذا الصراع على حساب الصراع العربي -الإسرائيلي، فلم تصدر عن المركز في تلك المرحلة كتب ذات شأن يمكن أن تغني الباحثين

في مجال التصدي للمشاريع الإسرائيلية التي أريد لها أن ترسم خريطة جديدة لمنطقة الشرق الأوسط، وكان هنالك تجاهل لكثير من الحقائق التي أفرزتها تطورات القضية الفلسطينية على الأرض لاسيما بعد مؤتمر أوسلو وتوقيع اتفاقية غزة وأريحا التي كانت من النتائج التي أفرزها الغزو العراقي للكويت وتدمير ما تبقى من نظام إقليمي عربي مشترك قادر على أن يحل الأزمات العربية، ويتصدى لو صدقت النيات للمشاريع الإسرائيلية.

ولعل مركز الدراسات الفلسطينية قد عانى ما عانته مراكز البحث العلمي وحركة البحث العلمي في العراق نتيجة للتدخل السافر من لدن المؤسسة الحزبية حتى غدا في بعض الأحيان بمثابة آلة إعلامية تقوم على تمجيد سياسات النظام البعثي الحاكم، وتبرر تدخله في القضية الفلسطينية، والذي لم يكن بأي حال من الأحوال لمصلحة القضية الفلسطينية أو دعم الشعب الفلسطيني، وإنما كان بمثابة مزايدات إعلامية ورقص على الآلام والأماني الخاصة بالشعب الفلسطيني ومحاولة تسخير بعض التيارات السياسية الفلسطينية من أجل خدمة الماكنة الإعلامية للنظام.

يعد مركز الدراسات الفلسطينية من أقدم مراكز البحث العلمية في جامعة بغداد

وتطور الموقف بعد التغيير السياسي في العراق عام ٢٠٠٣، وتصوّر الكثيرون أن مركز الدراسات الفلسطينية سوف يلغى نتيجة لارتباطه ببعض المواقف التي حسبت على النظام البائد إلا أن المركز استعاد في واقع الأمر وجهه الأكاديمي الذي يفترض أن يتخذه أي مركز بحثي علمي وأكاديمي ينتهج أسلوب الحيادية والموضوعية في تناوله للقضايا السياسية، ولم يسع النظام السياسي في العراق الجديد لأن يفرض توجهاً معيناً على المركز أو سائر مراكز البحث العلمي في جامعة بغداد والجامعات الأخرى.

ويضم المركز في الوقت الحاضر قسماً للترجمة وسوف نتناول الواقع الخاص بالدراسات المترجمة في المركز:

تعد الدراسات والأبحاث المترجمة في مركز الدراسات الفلسطينية من الوحدات التي عرفها المركز منذ تأسيسه، وإن لم يتم تأسيس قسم خاص للترجمة منفصل عن بقية الوحدات البحثية داخل المركز إلا في شهر نوفمبر عام ٢٠٠١، ويهدف قسم الترجمة إلى:

- ترجمة أحدث ما كتب في الأدبيات الإنكليزية والفرنسية والإسبانية، والمتعلقة بالشأن الفلسطيني - الإسرائيلي.
- محاولة معرفة نمط التفكير الخاص بدوائر البحث الغربية والأفراد والكتّاب المعنيين بالشأن الفلسطيني.

لقد أصدر قسم الترجمة نشرة مترجمة تصدر شهرياً، فضلاً عن ملفات مترجمة تخصص لموضوع واحد، تصدر خلال مدد متقاربة، فضلاً أيضاً عن مساهمة أعضاء القسم في ترجمة الأبحاث والدراسات التي تنشر في مجلة مركز الدراسات الفلسطينية.

ولابد من التذكير بأن حجم ما يكتب من قضايا الصراع العربي -الصهيوني باللغات الأوروبية الحية، لاسيما باللغة الإنكليزية، يعد أكبر بكثير من حجم ما ينشر باللغة العربية، وذلك لأهمية هذه القضية وتداخلها بالمصالح الغربية، واهتمام الجانب الإسرائيلي بالدفاع عن كيانه في الدوائر البحثية والإعلامية في أوروبا والولايات المتحدة.

وهنالك قسم آخر هو قسم الدراسات الفلسطينية والإسرائيلية، وتشكل هذا القسم أواخر عام ٢٠١١ بناءً على تعليمات رئاسة جامعة بغداد، ويتولى العمل فيه مجموعة من الباحثين المتخصصين في هذا المجال من ذوي الخبرة ومن أصحاب الشهادات العليا في كل ما يخص القضية الفلسطينية والصراع العربي- الصهيوني سواء في مجالات التأصيل الفكري أو مجالات العمل السياسي وكل ما له علاقة بفلسطين أو (إسرائيل) سواء في مجالات علم السياسة، الاقتصاد، علم الاجتماع، علم النفس والعلوم العسكرية وغيرها.

ويقوم المركز في الوقت الحاضر بإصدار مجلة فصلية تحوي أبحاثاً جرى تقييمها وتبيان مدى علميتها وتطابقها مع معايير البحث العلمي، وهنالك نشرات شهرية تتوزع بين قسمي الترجمة وقسم الدراسات الفلسطينية والإسرائيلية تتعلق بأهم المستجدات على ساحة الصراع العربي-الإسرائيلي.

وعلى الرغم من انفتاح المركز على التطورات السياسية التي حصلت في العراق بعد عام ٢٠٠٣ إلا أنه لم يمارس دوره المكمل له كمركز استشاري يمكن أن يرفد صانع القرار العراقي بمقترحات وآراء واستشارات تخص كيفية التعامل مع القضية الفلسطينية ومستجدات الوضع الفلسطيني والآليات التي يمكن اتخاذها لمواجهة أي تطور في الموقف على ساحة الصراع العربي- الإسرائيلي يمكن أن تؤثر في الواقع العراقي، وتترك بصمات على تحركه في المنطقة.

ولابد من التأكيد على حقيقة مفادها أن ساحة البحث العلمي في العراق وكما هو الحال مع الكثير من الدول العربية تعاني جملة من المعوقات منها نقص التمويل والاعتماد على جهة سياسية أو حزبية تحاول فرض توجهاتها على ساحة البحث العلمي، الأمر الذي يفقد البحث رصانته، كما يفقد المركز وضعه الأكاديمي واستقلاليته ●

*أستاذ علوم سياسية - جامعة بغداد

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

قراءات في كتب

نصوص في العلاقات الدولية والعلوم الإجتماعية

هذا الكتاب الذي أعدته كليدا مولاج هو عروض موجزة لنحو ثلاثين كتاباً صدرت حديثاً لمجموعة كتّاب ومفكرين عالميين، وهي تتناول موضوعات شتى في مختلف المجالات والحقول الفكرية، منها مجالات الفكر السياسي، والعلاقات الدولية، والعولمة، والاقتصاد السياسي؛ فضلاً عن أنها تغطي موضوعات تعنى بالشرق الأوسط وأوروبا.

التقارب السعودي – المصري يعيد إلى العرب دورهم

يجمع كافة المراقبين على القول إنه ما كان لإيران أو تركيا أن تلعبا الدور الذي تلعبانه الآن، وأن تحتل كل منهما الموقع الذي تحتله على الخريطة السياسية في منطقة الشرق الأوسط لولا ضعف التضامن العربي والتباعد الذي حصل بين قطبي العالم العربي والإسلامي السعودية ومصر.

د. صالح بكر الطيار *

زيارة مرسي إلى جدة نجحت في إعادة وضع اللبنة التأسيسية لعلاقات جديدة مع السعودية

مع اندلاع (الربيع العربي) في مصر بدا أن الشارع هو الذي كان يتحكم في علاقات مصر العربية والدولية، لأن نظام حسني مبارك الذي كان ضابطاً للإيقاعات قد انهار بأكمله، وخرجت إلى العلن قيادات انشغلت بشكل كامل بالوضع الداخلي من حيث الصراع بين طرفين أحدهما ليبرالي وآخر سلفي، وكل منهما يعتبر نفسه أنه هو من أشعل الثورة وهو الأجدر بإدارة شؤون البلاد. لكن الانتخابات البرلمانية التي جرت والتي هي محل تشكيك بشرعيتها الآن، ومن ثم الانتخابات الرئاسية التي أثمرت عن نجاح المرشح محمد مرسي أظهرت صورة الجهة التي ستدير شؤون البلاد خلال المرحلة المقبلة. وبما أن السعودية تعتبر نفسها معنية بما يجري في مصر فقد وقفت تراقب التطورات، وتبدي الملاحظات من بعيد مخافة أن تنحرف القاهرة عن موقعها العروبي، وأن تبتعد عن الثنائية الفاعلة التي تشكلها مع الرياض. وحصلت خلال هذه الفترة أزمة عابرة حين خرجت تظاهرات معادية للسعودية للمطالبة بالإفراج عن محام مصري متهم بتهريب حبوب الأدوية المخدرة، الأمر الذي دفع الرياض إلى إقفال سفارتها في

مع اندلاع الأحداث في مصر بدا أن الشارع هو الذي كان يتحكم في علاقات مصر العربية والدولية

القاهرة وقنصليتيها في الإسكندرية والسويس في إبريل من العام الجاري. ولقد استدرك المجلس العسكري المصري خطورة ما يجري فقام المشير طنطاوي بزيارة عاجلة إلى الرياض للحد من حجم الخلافات ولتوضيح الموقف الحقيقي لمصر، وهذا ما ساهم بعودة العلاقات إلى مجاريها الطبيعية. ومن ثم جاءت مؤخراً زيارة الرئيس محمد مرسي إلى جدة ولقاؤه مع خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز ليؤكدا أن ما جرى كان كناية عن غيمة عابرة، وأن الدولتين تتكاملان في حماية مصالح العرب وفي الدفاع عنها، كما تتكاملان على المستوى الإسلامي، حيث اعتبر محمد مرسي أن السعودية تمثل الإسلام الوسطي ومصر هي الحامية لهذا المشروع. وبذلك يكون مرسي قد قرر تحديد موقع مصر العربي في ظل التجاذبات الحاصلة في المنطقة، حيث تعتبر إيران نفسها أنها هي من أشعل فتيل الثورات العربية، فيما تركيا تعتبر نفسها مثالاً يحتذى في انتهاج الإسلام المعتدل. وتدرك مصر اليوم أن بإمكانها الاستغناء عن أي تحالف مع إيران أو تركيا، لكن من الصعب عليها الابتعاد عن السعودية لأن هذه الأخيرة تحتضن (١,٦٥ مليون عامل مصري)، ولأن العلاقات التجارية بين البلدين وصلت قيمتها إلى (٤,٧٥ مليار دولار) عام ٢٠١١ مقابل (٤,١ مليار دولار) عام ٢٠١٠، فيما الاستثمارات السعودية في مصر هي بحدود (٧,٢ مليار دولار). يضاف إلى ذلك المساعدات التي تقدمها السعودية إلى مصر والتي كان آخرها قرض بقيمة مليار دولار تم إيداعه في المصرف المركزي لمدة ثماني سنوات.

وقد تكون زيارة مرسي إلى جدة وهي الأولى له خارج البلاد قد نجحت في إعادة وضع اللبنة التأسيسية لعلاقات جديدة، لكن الأمور يجب أن تأخذ المنحى الفعلي من خلال ما ستمارسه السلطات المصرية مستقبلاً، حيث هناك تحديات عدة تنتظر تحديد موقفها منها مثل ملف النزاع الخليجي - الإيراني، والملف السوري ومدى تقاربها أو ابتعادها عن المشروع التركي. وبما أن رحلة الألف ميل تبدأ بخطوة فمن الممكن اعتبار خطوة مرسي مجرد بداية على الطريق الصحيح ●

* رئيس مركز الدراسات العربي- الأوروبي

أزمات زاحفة وحلول مؤجلة

شهد العالم متغيرات جوهرية في الصراع المعاصر، ولعل أبرز سماته المخيفة التحول من حرب الحدود والجيوش إلى الحروب الشبحية والعمليات الخاصة وإذكاء حرب الهويات الفرعية واستهداف المجتمعات، ولعل نموذج العراق يجسد وحشية هذه المتغيرات الخطيرة، ونتاجاً لصراع الاستراتيجيات الأجنبية والإقليمية.

د. مهند العزاوي*

عملت الأدوات السياسية الوافدة على تفتيت الديموغرافيا العراقية إلى مكونات وطوائف وأعراق مع تفاقم مظاهر عسكرة الإسلام والميليشيات والجماعات الخاصة والتي تعمل بشكل مزدوج في السلطة وخارجها، وهي المرتكز الجوهري للفوضى النازفة، ويبدو أنه انعكاس للتخادم الأمريكي-الإيراني في العراق لاستمرار الفوضى كمبرر لتعزيز النفوذ الإيراني، ما يشير إلى انهيار واقعي في أمن دول المنطقة من دون استثناء، كون النموذج العراقي طازجاً وقابلاً للتطبيق في أي بلد عربي (عرقنة الدول العربية). ويلاحظ نقل سيناريو العراق الدموي إلى سوريا التي أصبحت ساحة صراع دولي وإقليمي، والأحداث الجارية في العالم تؤكد مخطط القضم الجيوبوليتيكي للدول العربية، وتجزئتها إلى دويلات متحاربة مضطربة تسودها المهارشة الطائفية لتستنزف قدراتها وشعوبها.

عقيدة السلطة بالإكراه والصدمة

نشهد ظواهر الإبادة الفكرية والثقافية ضد الشعوب العربية وخصوصاً جيل الشباب الذي فقد الواقعية، ودخل في دهاليز العالم الافتراضي باستخدام الوسائط المتعددة، ويبدو أن عجلة التفكيك مستمرة خصوصاً بعد استخدام (عقيدة السلطة بالإكراه والصدمة) العراق أنموذجاً، وقد استنزفت ديموغرافيته بشكل بشع، وأسهمت في تفكيك المجتمع عمودياً وأفقياً بمحاور طائفية وعرقية، وأوجدت فجوة كبيرة بين السلطة والشعب، ومن أبرز مخلفاتها ظواهر النزاعات وتناسل التنظيمات المسلحة والاضطراب السياسي والأمني، مع تعاظم ظواهر الاعتقالات والتعذيب المنظم وتطويع مادة الإرهاب بشكل طائفي، ما يعزز تجارة السجون التي أصبحت تضاهي أرباح النفط والذهب، وقد أسهمت أيضاً بانتشار الفساد والاستئثار بالمال العام من قبل الأدوات السياسية١، ويدور في فلكهم حواشي منافقة لصوصية من كافة الشرائح تسهم في إشاعة البؤس والجوع وتفاقم البطالة في ظل استيراد العمالة من الهند والدول الآسيوية، وبات هذا التحول البائس الفوضوي يطلق عليه تجار السياسة في العالم (شراء الدول وتفكيكها) وفقاً للنظريات الاقتصادية التي يطلق عليها (مدرسة شيكاغو

أضحى تفكيك الدول منهجاً شعبياً عاطفياً وإرادة خارجية ملحّة لزرع الفوضى وتهديم المؤسسات

ينزلق العالم العربي اليوم إلى وضع حرج للغاية يستهدف هويته ومكانته

– رأسمالية الكوارث) لمنظّرها (مليتين فريدمان) اليهودي الأصل والأمريكي الجنسية والتي حققت نظريته فوضى هدامة واسعة في العراق وصدمة واختلالاً مجتمعياً كبيراً ذهب ضحيتها ملايين البشر.

تجريف القدرة العربية

نشهد اليوم تداعيات تجريف القدرة العربية، واندثار المنظومات القيمية، واستنزافاً ديموغرافياً متعدد الأوجه، مع خواء فكري منظم، وسياسة إلحاق للمجتمعات العربية بالعالم الافتراضي، ويواجه تهديدات آنية وشيكة تقع ضمن مرتبة المخاطر الكبرى، ولعل أبرزها شبح التقسيم إلى دويلات دينية طائفية إثنية عرقية (حرب المائة عام)، وانتشار الحروب المركبة والحرب الديموغرافية الزاحفة والتي نشهد ملامحها في لبنان والعراق وسوريا والكويت والبحرين والسودان والصومال واليمن وليبيا، ونعزوها للأسباب التالية:

❖ غياب العقيدة العربية السياسية واندثار استراتيجياتها التخصصية.

❖ غياب الاستراتيجية العربية الناجعة التي تعالج الأزمات الزاحفة.

❖ انهيار الأمن القومي العربي في ظل تفاقم مخططات التقسيم.

❖ القبول بالخطيئة العراقية (دولة المكونات والطوائف والأعراق) كأنموذج يسوق له.

❖ تسويف القضية الفلسطينية وتعاظم الصراع السياسي بين القوى الفلسطينية.

❖ تطبيق مخططات تفكيك السودان والانفصال مقابل السلطة.

❖ احتراب الصومال المزمن وعسكرة السلطة.

❖ تداعيات الطائفية السياسية في العراق واليمن ولبنان وسوريا والكويت والبحرين.

❖ انتشار ظواهر عسكرة الإسلام والميليشيات المسلحة ذات الارتباطات المشبوهة.

❖ تطبيق عقيدة السوق للشركات وتداعيات الخصخصة وتفاقم الفقر والبطالة والجوع.

❖ حمى التسلح النووي والصاروخي الإيراني في المنطقة.

❖ شبح الحروب المحتملة في المتوسط أو الخليج العربي أو العمليات البديلة لها.

❖ عمليات الإرهاب السياسي المختلفة والحروب الإعلامية والنفسية.

❖ تفكيك البنى التحتية المجتمعية وفق أساليب التقطيع الناعم العمودي والأفقي.

❖ غياب سياسة الاحتواء السياسي والتكامل المجتمعي.

❖ انتشار وتجارة وتعاطي المخدرات.
❖ تجارة الأسلحة والمتفجرات وانتشار عصابات الجريمة المنظمة.
❖ أجيال سائبة من دون بوصلة وطنية ومنظومات أيديولوجية عربية إسلامية فاعلة.

الدولة أم العالم الرابع

يشهد العالم العربي متغيرات جوهرية ذات طابع فوضوي، وتؤشر إلى تطبيق أنموذج (العرقنة النازفة)، وأضحى تفكيك الدول منهجاً شعبياً عاطفياً وإرادة خارجية ملحة لزرع الفوضى وتهديم المؤسسات بدواعي الاجتثاث والعزل والفلول... إلخ من المصطلحات السوقية لتجار الطوائف من ذوي الأفكار الهدّامة لنظرية الدولة، لأن الواقعية السياسية طيلة العقود الماضية تلتزم بنظرية الدولة في ترتيب النسق الدولي، لأن الدولة هي الوحدة الأساسية في السياسة الدولية، والكيان المهيمن في الشؤون الدولية، وكونها استثماراً حضارياً وتراكماً إنفاقياً وهوية ثقافية، ولعل من أبرز مقومات (النظرية الدولاتية) أنه يجب أن تحتكر الدولة القوة المقرونة بالقانون والعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان، وتمارس السلطة بالإقناع، وترسي الحياة السياسية الدستورية، وتؤمن الديمقراطية الحقيقية، وفي الوقت نفسه تؤمن الردع ضد التهديدات الخارجية، وترسي المقومات الأساسية للأمن القومي وما يطلق عليه (الأمن والدفاع)، وتمارس الدبلوماسية لتحقيق المصالح العليا للبلد، وتتفاوض لعقد المعاهدات الدولية والاتفاقيات والتحالفات التي تضمن أمنها وحقوق شعبها، وتمارس أيضاً النفوذ إلى حد كبير في تحديد السياسة التجارية والمالية والإنتاج الصناعي والزراعي، وتأمين الخدمات الأساسية، وتحرص على إرساء دولة المواطنة وتترجم تطلعات الشعب بالمكانة والهوية الحضارية، وتعطي نظرية الدولة صورة أكثر واقعية عن عالم السياسة الدولية. ولا بد من الإشارة إلى المتغيرات التكتيكية في استراتيجية الإزاحة (حروب الإزاحة العربية)، ونستعرضها بما يلي:

١- الضخ الطائفي الإعلامي عبر وسائل الإعلام.
٢- الحروب الإعلامية عبر الوسائط المتعددة ووسائل الإعلام الموجهة.
٣- الحرب الإلكترومعلوماتية.
٤- حرب المصطلحات وحرب الأثير.
٥- حرب الصور وصور الحرب.
٦- الدعاية السوداء والحرب النفسية.
٧- شيطنة النظام والدولة.
٨- تبسيط الاستهداف وتضخيم الأحداث.
٩- زرع وتنشيط الخلايا النائمة الهدامة.
١٠- إذكاء الاضطراب الأمني والسياسي والاجتماعي.
١١- الإجهاد المؤسساتي وتقطيع الأوصال الشعبية.
١٢- عسكرة الإسلام والتجارة الطائفية.
١٣- اختراق المخزون المعرفي والتأثير في السلوك.
١٤- غياب الدور النخبوي والفكر العربي الناجع لمعالجة التداعيات الفكرية والاجتماعية والاقتصار على المحافل الإعلامية الدعائية، وتغليب لغة التجارة الإعلامية على الأخلاقيات الإعلامية والدور الإيجابي.
١٥- هامشية مراكز الدراسات العربية في صناعة القرار واتساق عدد كبير منها مع التقارير والدراسات التابعة للمراكز الأجنبية والتي لا تتسق مع واقعية الأحداث، وتنطلق من مصلحة الممول لتلك المراكز او السياسة العامة للبلد المضيف لها.

ثمة خشية من نقل سيناريو العراق إلى الدول العربية وفق فلسفة الفوضى السياسية

استعادة المبادأة الاستراتيجية

تبرز الأهمية الجيواستراتيجية للعالم العربي كقوة تشغل رقعة متقدمة في العالم الثاني، وتحتكم على نصف الموارد الاستراتيجية في العالم، ومعضدة بأكثر من محور جيوسياسي، وأبرزها المشرق العربي (دول المتوسط - الخليج العربي - المغرب العربي) التي تتهاوى فيها نظرية الدولة، كما شهدنا في تونس والسودان ومصر وليبيا، وهذا يشكل عاملاً مضطرباً لتوازن القوى العربي الإقليمي. وبالمقابل هناك تماسك النسيج الديموغرافي للشارع العربي كالوشائج والعادات المشتركة والتعاضد في الأزمات، ولابد من قراءة استراتيجية متأنية للتهديدات والأزمات الزاحفة وإعادة رسم السياسة العربية في ظل تعاظم مظاهر القتل المجاني اليومي من دون رادع أخلاقي وقانوني، وكذلك التهديدات الإقليمية والدولية وانشطار الدول والانفصال وخضوع المنطقة لصراع الوصول الدولي والعبث الإقليمي. ولابد من العمل على حشد مفاعيل القوة والضغط لتحقيق التكامل السياسي والاقتصادي والعسكري العربي، وهو أمر صعب المنال حالياً، لكنه ضرورة لاستعادة القدرة العربية الشاملة، وتشكيل تمركز للقوة في معادلة التوازن العربي- الإقليمي والحضور الدولي، ويمكن تحديد أبرز الملفات المتقدة التي تفترض معالجتها كما يلي:

يشهد العالم العربي متغيرات جوهرية ذات طابع فوضوي وتؤشر إلى تطبيق أنموذج العرقنة النازفة

❖ التصدي لحرب الهويات الفرعية والاحتراب الطائفي والعرقي والذي أصبح مدخلاً سهلاً للتفكيك السياسي للدول العربية كافة بلا استثناء.

❖ الملف العراقي مسؤولية دولية وعربية لابد من معالجته بخريطة طريق مسؤولة تؤمن هوية العراق الموحدة، وتعزز التعايش الاجتماعي المفقود، وتنظم حشد القدرة بغية التصدي للتهديدات الداخلية والإقليمية والدولية التي يتعرض إليها.

❖ معالجة الملف الفلسطيني والممارسات الصهيونية القمعية والاستيطانية.

❖ معالجة الصراع الطائفي السياسي في العراق ولبنان وسوريا والكويت والبحرين واليمن وتداعيات تقسيم السودان وصراع القبائل والميليشيات في ليبيا والصومال.

❖ الوقاية من الحروب المركبة القادمة باستخدام الشعوب كورقة ضغط وأيضاً استخدام مصطلحات براقة تخفي خلفها مخططات فوضوية تنسف الدولة والنظام.

❖ تخطي الخلافات العربية ومعالجة التهديدات الآنية والوشيكة.

❖ معالجة المخدرات والسلاح وتهريب العقول والقدرات العربية إلى الخارج.

❖ تدعيم القيم الإنسانية والاعتبارية للمواطن العربي في كافة الدول العربية.

❖ تعزيز روح المواطنة العربية الإسلامية.

❖ منح المواطن العربي حياة كريمة عزيزة تتلاءم مع مكانته بالاستفادة من تجارب عربية.

❖ الإصلاحات السياسية الناجعة والسريعة والاحتواء المرن.

إن العالم العربي ينزلق إلى وضع حرج للغاية يستهدف هويته ومكانته، ويعيش في حزمة تهديدات آنية ووشيكة ومحتملة في ظل غيبوبة المعالجة الفورية والاستراتيجية، ولابد للدول العربية أن تحقق التكامل الذاتي ووحدة الهدف والمصير وتفكيك الأزمات الداخلية وفق سياسة العلاج الناعم لسد الثغرات والمفاصل اللينة والتي ينتهزها الخصوم، ولابد من خوض الحروب الإجهاضية لمعالجة هجمات التفكيك الساعية لتفكيك القدرة السياسية العربية، خصوصاً أنها تعزز الاضطراب السياسي والأمني الداخلي وفق فلسفة (الحروب من الداخل). وخلافاً لذلك سيشهد العقد المقبل هجمات التفكيك السياسي الكبرى للدول العربية، ويبدو أننا ندشن عقداً جديداً صاخباً بالانفصال والتقسيم وفقاً لمخططات مريبة، وباستخدام العنف التجاري والعمليات الخاصة، وعبر الانقلابات والحروب الأهلية، ونخشى من نقل سيناريو العراق إلى الدول العربية وفق فلسفة الصدمة والفوضى السياسية لبيع الدول كما تزعم النظريات الهدامة ●

*مفكر عربي من العراق

الهوامش:

١- كشفت مصادر مقربة من السفارة الأمريكية في بغداد أن لدى السفارة تقريراً تفصيلياً عن الثروات المالية الخرافية للقوى السياسية وبعض نوابها في العراق الجديد. وبحسب التقرير الأمريكي، فإن مجموع ما تملكه القوى السياسية النافذة يبلغ نحو ٧٠٠ مليار

٢- العرقنة النازفة من نظرية الدولة إلى فوضى العالم الرابع - مايو (٢٠١١- بحث منشور تنظير للكاتب يحاكي التداعيات العربية وفرضية ترحيله إلى العالم الرابع الذي وصفه صورة العالم الرابع في حالة الفوضى كانت قد وضعت وبشكل مقنع ولخصت في عنوانين لأعمال واسعة الانتشار وطبعت عام ١٩٩٣ وهما كتاب لـ (زبينغيو بريجينسكي) (خارج عن التحكم) وكتاب لـ) دانييل باترك موينهان) (عاصمة الجحيم) انظر صموئيل هنتغنتون (صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي) الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، مصراته، ١٩٩٩، ص٩١.

متطلبات قيام العملة الخليجية الموحدة

نجحت دول مجلس التعاون الخليجي خلال العقدين الماضيين في تطوير علاقاتها الاقتصادية بما يقربها من التكامل الاقتصادي والوحدة الاقتصادية، وتبنى المجلس الأعلى خلال اجتماعاته السنوية العديد من القرارات المهمة في المجال الاقتصادي، والتي دفعت العمل الاقتصادي المشترك خطوات كبيرة إلى الأمام، وكان من أهم هذه القرارات تلك المتعلقة بالاتحاد الجمركي، السوق الخليجية المشتركة، التكامل الإنمائي، والاتحاد النقدي.

علي عفيفي علي غازي *

أصدر المجلس الأعلى في دورته العشرين (الرياض- نوفمبر ١٩٩٩)، لتهيئة البيئة القانونية اللازمة لمواكبة هذه التطورات، قراره بتطوير الاتفاقية الاقتصادية بما يتلاءم مع تطور العمل المشترك، واستكمال متطلبات التكامل الاقتصادي بين دول المجلس لمواكبة المستجدات الدولية في المجال الاقتصادي.

وتحقيقاً لهذا الهدف تم تكليف الأمانة العامة بإعداد مشروع للاتفاقية الاقتصادية المطورة يتم عرضه على الدول الأعضاء واللجان المختصة في إطار المجلس. ولتنفيذ ذلك استطلعت الأمانة العامة آراء الدول الأعضاء بما ترى إضافته إلى نصوص الاتفاقية أو حذفه أو تعديله، وتم إعداد مشروع أولي عُرض على الدول الأعضاء لإبداء رؤيتها بشأنه. وفي ضوء ذلك شُكّل فريق فني من الدول الأعضاء والأمانة العامة لدراسة المشروع، وعقد الفريق اجتماعات مكثفة لهذا الغرض خلال شهري فبراير ومارس ٢٠٠١، تمت خلالها مناقشة مرئيات الدول الأعضاء، وتعديل مشروع الاتفاقية الاقتصادية الموقعة عام ١٩٨١، والتي تنص في مادتها الثانية والعشرين على أن: (تقوم الدول الأعضاء بتنسيق سياساتها المالية والنقدية والمصرفية وزيادة التعاون بين مؤسسات النقد والبنوك المركزية بما في ذلك العمل على توحيد العملة لتكون متممة للتكامل الاقتصادي المنشود فيما بينها[1]).

ورغبة من الدول الأعضاء في مجلس التعاون الموقعة على هذه الاتفاقية لتحقيق الهدف المنشود منها، والذي حددته مقدمتها في (تنمية وتوسيع وتدعيم الروابط الاقتصادية فيما بينها على أسس متينة لما فيه خير شعوبها، ومن أجل العمل على تنسيق وتوحيد سياستها الاقتصادية والمالية والنقدية، وكذلك التشريعات التجارية والصناعية، والنظم الجمركية المطبقة فيها) فقد قررت النظر في هذه الاتفاقية، وتعديلها بما يتفق والهدف من توقيعها، ووافق المجلس الأعلى على الاتفاقية الجديدة، وتم التوقيع عليها من قبل قادة دول المجلس في ٣١ ديسمبر ٢٠٠١، خلال انعقاد الدورة الثانية والعشرين في مسقط بسلطنة عمان.

وجاءت هذه الاتفاقية الاقتصادية بنقلة فعلية حقيقية تتويجاً لأسلوب العمل المشترك بين الدول الأعضاء، حيث لا تقتصر على

الاتفاقية الاقتصادية الموقعة في 2001 لم تأت إلا نتيجة لتقارب دول مجلس التعاون

قيام العملة الخليجية الموحدة ضرورة اقتصادية حتمية تفرضها المتغيرات الاقتصادية الدولية

التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء، بل تتعدى ذلك إلى النص صراحة على التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، من خلال تبني برامج محددة وآليات قابلة للتنفيذ لتحقق في النهاية اتحاداً نقدياً واقتصادياً بين دول المجلس، تماشياً مع ما نصت عليه في مادتها الرابعة: (بهدف تحقيق الاتحاد النقدي والاقتصادي بين دول المجلس بما في ذلك توحيد العملة، تقوم الدول الأعضاء وفق جدول زمني محدد بتحقيق متطلبات هذا الاتحاد بما في ذلك إحراز مستوى عالٍ من التقارب بين الدول الأعضاء في كافة السياسات الاقتصادية، لاسيما السياسات المالية والنقدية والتشريعات المصرفية، ووضع معايير لتقريب معدّلات الأداء الاقتصادي ذات الأهمية لتحقيق الاستقرار المالي والنقدي، مثل معدّلات العجز والمديونية والأسعار[٢]).

والحقيقة أن الاتفاقية الاقتصادية الموقعة في ٢٠٠١ لم تأت إلا نتيجة لتقارب دول مجلس التعاون الخليجي منذ قيامه في ١٩٨١، وليست إلا تتويجاً لمسيرة التعاون الاقتصادي المشترك بين الدول الأعضاء، إذ تضمنت البيانات الختامية للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، سلسلة خطوات من أجل تحقيق التقارب الاقتصادي، والذي توج بالسعي إلى توحيد العملة الخليجية، إذ تضمن البيان الختامي للمجلس الأعلى في دورته الحادية والعشرين في المنامة بمملكة البحرين في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٠ بنداً خاصاً بتنسيق السياسات المالية والنقدية وهو:

(وسعياً إلى تنفيذ المادة ٢٢ من الاتفاقية الاقتصادية الموحدة المتعلقة بتنسيق السياسات المالية والنقدية والمصرفية، وزيادة التعاون بين مؤسسات النقد والبنوك المركزية بما في ذلك العمل على توحيد العملة لتكون متممة للتكامل الاقتصادي المنشود فيما بينها، اعتمد المجلس الأعلى مثبتاً مشتركاً لعملات دول المجلس كخطوة أولى لتحقيق هذا الهدف. ووجه لجنة التعاون المالي والاقتصادي، ولجنة محافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية بوضع برنامج عمل وفق جدول زمني محدد لتحقيق ذلك، وعرضه على المجلس الأعلى في دورته المقبلة. كما وجه لجنة المحافظين بالاتفاق على الآليات والإجراءات اللازمة لزيادة تسهيل التعامل بعملات دول المجلس في أسواق الدول الأعضاء[٣]). وليعتمد المجلس في دورته التالية الثانية والعشرين (الاتفاقية الاقتصادية بين دول المجلس) لتحل محل الاتفاقية الاقتصادية الموحدة، التي أقرها المجلس في نوفمبر ١٩٨١ وذلك لمواجهة تطورات العمل الاقتصادي في المجلس وإنجازاته، ومواكبة للتطورات على الساحة الاقتصادية الدولية.

وفي البيان الختامي للدورة نص على: (وسعياً إلى إقامة الاتحاد النقدي لدول المجلس وإطلاق العملة الموحدة وافق المجلس الأعلى على البرنامج الزمني للاتحاد النقدي، حيث وجه لجنة محافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية بتطبيق قرار المجلس الأعلى بشأن اعتماد الدولار مثبتاً مشتركاً لعملات دول المجلس في

موعد أقصاه نهاية عام ٢٠٠٢، كما وجه لجنة التعاون المالي والاقتصادي ولجنة المحافظين بالاتفاق على معايير الأداء الاقتصادي اللازمة لنجاح الاتحاد النقدي، وذلك في موعد أقصاه نهاية عام ٢٠٠٥ تمهيداً لإطلاق العملة الموحدة في موعد أقصاه الأول من يناير ٢٠١٠ .

وقامت الدول الأعضاء على الفور باعتماد الدولار الأمريكي مثبتاً مشتركاً لعملاتها، وعرض تقرير الأمانة العامة في الدورة التالية الثالثة والعشرين بالدوحة بدولة قطر في ٢٢ ديسمبر ٢٠٠٢ بشأن متابعة تنفيذ البرنامج الزمني للاتحاد النقدي، وعبّر عن ارتياحه للإجراءات التنفيذية التي اتخذتها الدول الأعضاء لاعتماد الدولار الأمريكي مثبتاً مشتركاً لعملات دول المجلس في المرحلة الحالية، وربط أسعار صرف عملاتها به، ليؤكد البيان الختامي للدورة الرابعة والعشرين بالكويت في ٢٢ ديسمبر ٢٠٠٣ على موافقة الدول الأعضاء بالمجلس على البرنامج الزمني لإصدار العملة الخليجية الموحدة في موعد أقصاه ٢٠١٠.

ومنذ ذلك التاريخ ودول المجلس تخطو خطوات جادة في سبيل تحقيق هذا الاتحاد النقدي، وتوحيد العملة الخليجية، وفي سبيل ذلك تحققت عدة إنجازات منها: السماح لمواطني الدول الأعضاء بممارسة تجارة التجزئة وتجارة الجملة، وتملك الأسهم والعقارات، وممارسة المهن والأنشطة الاقتصادية كالزراعة والصناعة والمقاولات والثروات الحيوانية، وإقامة الفنادق والمطاعم ومراكز التدريب، والحصول على قروض من البنوك وصناديق التنمية الصناعية في الدول الأعضاء وغيرها من القرارات والأنشطة، التي هيأت الأرضية لإقامة السوق الخليجية المشتركة، والتي تعد خطوة أولى في سبيل تحقيق الاتحاد الجمركي، ومن ثم توحيد العملة، والاتحاد النقدي الذي يتبعه الاتحاد الاقتصادي، والذي يعد خطوة في سبيل تحقيق الاتحاد السياسي.

ولكن رغم ذلك فإن تجربة مجلس التعاون الخليجي لم تبلغ بعد ما بلغته التجربة الأوروبية من كمال رغم محاولات مجلس التعاون الخليجي الجادة للأخذ بنظام المجموعة الأوروبية، لكنه لم يفلح في الاعتداد بها في بعض المبادئ الأساسية، التي تمثل حجر الزاوية في نجاح أي تجربة في التكتلات الإقليمية، ذلك أن المجموعة الأوروبية قبلت التنازل عن قدر من سيادتها الوطنية لصالح المؤسسات فوق القومية، أما الدول أعضاء مجلس التعاون، فقد انتابت أمانته العامة المخاوف من تذمر بعض الأعضاء من الانتقاص من سيادتها، ولو كان ذلك بسبب مصلحة المؤسسات فوق القومية، كما أن دول مجلس التعاون اتخذت مفهوم التعاون أساساً لتطوير علاقاتها بدلاً من مفهوم التكامل، وهو ما يقلل من مقتضيات التكامل من حزم ودقة في تنفيذ المراحل، التي يبنى عليها نطاق التكامل. وفي الحقيقة فإن مجلس التعاون بوسعه أن يحقق مزيداً من التكامل فيما لو اتخذ من تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة في الاتحاد منهجاً له، وهو منهج موفق، حيث جرى على فحوى ما هو معمول به في ميثاق المجموعة الأوروبية، ولا أدل على ذلك من أن مسألة وزن الأصوات داخل دولة الإمارات لا يجعل لكل إمارة صوتاً بل يجعل لكل إمارة عدداً من الأصوات يتناسب مع ثقلها داخل الاتحاد[٤]، تماماً كما هو الشأن في ميثاق المجموعة الأوروبية.

وفي نطاق المحكمة الاتحادية لدولة الإمارات نجد أن أحكام هذه المحكمة ملزمة لكافة الإمارات المتحدة، فإذا ما قضت هذه المحكمة بعدم دستورية قانون أو لائحة أو قرار صادر عن إحدى الإمارات، ويتعارض مع دستور دولة الاتحاد تعين على السلطة المعنية في الإمارة اتخاذ ما يلزم من التدابير لإزالة المخالفة الدستورية أو تصحيحها، وذلك وفقاً لنص المادة ١٠١ من دستور دولة الإمارات العربية المتحدة[٥]، والتي نجد صداها في ميثاق المجموعة الأوروبية، بينما يفتقر إليها ميثاق مجلس التعاون الخليجي[٦].

من المهم جداً أن تتعلم دول مجلس التعاون وتستفيد من دروس وتجارب من سبقوها

وقد اتخذت دول مجلس التعاون الخليجي بالرياض في ١٩ مارس ٢٠٠٥ عدة خطوات اقتصادية تعبّد الطريق نحو قيام الاتحاد النقدي الخليجي والعملة الخليجية الموحدة. ومن هذه الخطوات وضع حد أدنى للدين العام لا يتجاوز ٦٠ في المائة من الناتج الوطني لدول الخليج، كما وافق محافظو البنوك المركزية في الدول الست على تحديد مستويات أسعار الفائدة على العملات، وعلى حجم الاحتياطيات النقدية، ونسبة العجز في الميزانيات الحكومية بالنسبة للناتج الوطني على أن يتم الالتزام بهذه الخطوات ابتداء من عام ٢٠٠٧. وعلى هذا فإن قرار إصدار عملة خليجية موحدة تشترك في إصدارها ستة اقتصادات متباينة في أحجامها من حيث الناتج الوطني وعدد السكان وإيرادات ومصروفات الميزانية، وكذلك التباين الكبير في الميزان التجاري وميزان المدفوعات لأمر يستحق الدراسة الدقيقة والتريث، فعلى الرغم من جرأة الفكرة وبراعة أهدافها الوطنية إلا أنه من المهم جداً أن تتعلم وتستفيد من دروس وتجارب من سبقوها في هذا المضمار الاقتصادي الشائك، وأعني بذلك تجربة قيام العملة الأوروبية الموحدة (اليورو) ليس فقط بعد إصدارها، وما حققته من أهداف وطموحات لشعوبها، لكن من المهم أيضاً معرفة الخطوات التاريخية التي مرت به هذه العملة قبل إصدارها.

التطورات المتسارعة تفرض تحديات على دول الخليج للإسراع بوحدتها السياسية والاقتصادية

إن التحضير لقيام اليورو بدأ قبل أكثر من ٥٠ عاماً من الاستعدادات الهائلة من أجل بناء الصرح الاقتصادي والسياسي الضروري، والذي سيتداول العملة الموحدة. ففي ١٩ سبتمبر ١٩٤٦ بعد الحرب العالمية الثانية، نادى ونستون تشرشل رئيس وزراء بريطانيا آنذاك بقيام اتحاد أوروبي على غرار الولايات المتحدة يسمى (الولايات المتحدة الأوروبية)، وفي ١٦ إبريل ١٩٤٨ وعلى أثر التمويل الأمريكي لإعادة بناء أوروبا بوساطة خطة مارشال أنشئت منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي لتنظيم وإدارة نحو١٣ مليار دولار للإنفاق على المشاريع الأوروبية، وعقب ذلك العديد من المفاوضات والاجتماعات تمخضت عنها بعض المعاهدات، أهمها معاهدة باريس في ١٨ إبريل ١٩٥١ لإقامة الاتحاد الأوروبي للفحم والحديد بمشاركة بلجيكا وفرنسا وألمانيا وايطاليا ولوكسمبورغ وهولندا، ومن نتائجها إلغاء التعرفة الجمركية وبعض القيود التجارية بينها عام ١٩٥٣.

وفي روما وقعت معاهدة إنشاء المجموعة الأوروبية (الاتحاد الأوروبي حاليا) ومعاهدة الاتحاد الأوروبي للطاقة النووية، اللتين دخلتا حيز التنفيذ في أول يناير ١٩٥٨، واستمرت اللقاءات الاقتصادية والسياسية بين الدول الأوروبية بين شد وجذب حتى تمخضت عن قيام معاهدة ماستريخت عن الاتحاد الأوروبي بمباركة ١٥ دولة أوروبية غربية دخلت حيز التنفيذ في أول نوفمبر ١٩٩٣، وكانت هذه المعاهدة التاريخية اللبنة الرئيسية لقيام العملة الأوروبية الموحدة التي وافقت ١١ دولة على تبنيها، بينما تحفظت بريطانيا والدنمارك والسويد واليونان على الانضمام إلى منطقة اليورو، إلا أن اليونان انضمت عام ٢٠٠١. وقد أخذ طرح اليورو في الأسواق ثلاث مراحل: الأولى في أول يوليو ١٩٩٠ وتهدف إلى تحقيق حرية كاملة لانتقال رؤوس الأموال والاستثمارات عبر دول الاتحاد، وتحقيق تعاون في السياسات النقدية والمالية. المرحلة الثانية بدأت أول يناير ١٩٩٤ بإنشاء معهد النقد الأوروبي. أما المرحلة الثالثة فبدأت في أول يناير ١٩٩٩ حيث بدأ العمل من الناحية المحاسبية باليورو، وفي أول يناير ٢٠٠٢ بدأ تداول اليورو في الأسواق الأوروبية.

وعلى ضوء هذه الخطوات الاقتصادية التاريخية المهمة يمكن أن ندرك أن توحيد عدة عملات لاقتصادات متباينة الإمكانات لا يحتاج إلى وقت لإنجازه فقط، بل يحتاج إلى تخطيط عميق ومعرفة علمية واسعة بالمراحل الاقتصادية، التي يجب أن يتم من خلالها بناء القاعدة السياسية الاقتصادية الصلبة، والتي سوف تقوم عليها العملة الموحدة، فتوحيد العملة يعني ضم السياسات النقدية الست في سياسة نقدية موحدة، تحمل على عاتقها مسؤولية زيادة الناتج الوطني لهذه الدول إلى أقصى مستوى، وخفض معدلي البطالة والتضخم من أجل رفع المستوى المعيشي لمواطني دول مجلس التعاون.

وهناك أسئلة مهمة يجب طرحها للنقاش، وهي هل توحيد العملة يقوي اقتصادات دول الخليج أم يعود عليها بالخسارة؟ ولماذا؟ وكيف؟ ومن سيكون أكثر انتفاعاً بالعملة الموحدة؟ ومن سيكون أكثر تضرراً بها؟ وأين سيكون البنك المركزي الموحد ومن سيديره؟ ومن المسؤول الأول والأخير عن نجاح أو فشل السياسة النقدية الموحدة؟ وهل التكامل الاقتصادي بين دول الخليج يحتاج إلى قيام عملة اقتصادية موحدة؟ وهل سترتبط العملة الخليجية الموحدة بالدولار أم سلة من العملات؟ وما حجم السيولة المتوقعة لهذه العملة، والتي من شأنها تقوية أركانها؟ وهل يمكن للدول الست الالتزام الكامل بحد أعلى للدين العام لا يزيد على ٦٠ في المائة وبعجز في الميزانية لا يزيد على ٣ في المائة؟ وما مصير هذه العملة إذا انخفضت أسعار النفط إلى أدنى حد؟ وحري بنا أيضاً أن نتساءل هنا عما إذا انفصلت إحدى دول الخليج الست فجأة عن العملة الخليجية الموحدة، كما حدث أخيراً خلال الاتفاقات الثنائية لبعض دول مجلس التعاون مع الولايات المتحدة؟ وأخيراً وليس آخراً لماذا رفضت بريطانيا والدنمارك والسويد الانضمام إلى اليورو؟ أسئلة يجب أن يواجهها محافظو البنوك المركزية في دول مجلس التعاون خلال اجتماعاتهم قبل إصدار العملة الخليجية الموحدة.

وفي ضوء التجربة الأوروبية وحسب آراء الاقتصاديين الخليجيين، فإن التجربة الخليجية سوف تستغرق وقتاً، لكن ربما يكون أقل من المدة الزمنية التي أخذتها التجربة الأوروبية للوصول إلى اليورو كعملة أوروبية موحدة، وربما جاء تحفظ سلطنة عمان على الدخول في الوحدة النقدية مماثلاً لتحفظ وعدم دخول بريطانيا والدنمارك حتى الآن في الوحدة النقدية الأوروبية، حيث تولي سلطنة عمان أهمية لعملتها الوطنية (الريال العماني)، وربما أيضاً مخاوف من عدم نجاح العملة الخليجية الموحدة في حال إقرارها.

وتتباين وجهات النظر بين المصرفيين والاقتصاديين الخليجيين بشأن الوحدة النقدية، فالمؤيدون يرون أن الوقت حان لتدشين الوحدة النقدية الخليجية في ضوء التحديات التي تواجه دول المجلس، في حين يرى المعارضون أو المتحفظون أن دول المجلس لم تحقق إلا منجزات بسيطة، لا تؤهلها للدخول في وحدة نقدية لها تبعاتها، وتستلزم قطع شوط طويل من إقرار خطوات عدة، كما أن الآراء المؤيدة ترى أن اعتماد عملة خليجية موحدة له مزايا عدة ستنعكس بشكل إيجابي على اقتصاد دول الخليج من جهة، وعلى مواطني دول المجلس من جهة أخرى، حيث ستلغي العملة الموحدة مسألة تبديل العملة عند الانتقال من بلد خليجي إلى آخر، ما يعطي حرية أكبر في انتقال الأفراد بين الدول الأعضاء، ويشجع التجارة البينية والسياحة، بالإضافة إلى أن العملة الموحدة ستجعل من الدول الأعضاء كتلة اقتصادية واحدة لها ثقلها في مواجهة تكتلات اقتصادية عالمية مثل الاتحاد الأوروبي، الذي سيجد نفسه مضطراً لإعادة النظر في علاقته الاقتصادية مع دول الخليج بعد أن أصبحت لها عملة موحدة. ومن هنا يتعين على الخليجيين الاستفادة من التجربة الأوروبية في التوصل إلى عملة موحدة، ومحاولة تجنب السلبيات التي واجهها اليورو، ذلك أنه من المتوقع أن تواجه العملة الخليجية الموحدة في حال إقرارها عقبات وسلبيات عدة، متمثلة في مخاطر العملة، وعدم القدرة على المحافظة على قيمتها كما حدث بالفعل مع اليورو.

ولا خلاف على أن التوصل إلى اتحاد نقدي خليجي سوف يستغرق وقتاً طويلاً، فالأمر ليس بالسهولة، ناهيك عن أن دولاً بحجم الدول الأوروبية قطعت سنوات حتى وصلت إلى عملتها الموحدة، لكن تظل نقطة البداية هي الأهم، وهو ما فعلته قمة المنامة خصوصاً أن قرارها اتخذ بناء على خطوات عملية قطعتها دول الخليج في التقريب بين سياساتها المالية والنقدية، حيث إن مجالات التنسيق والتعاون في مجال السياسة النقدية بين الدول الأعضاء شملت معدلات الصرف والائتمان المصرفي والرقابة والإشراف على الجهاز المصرفي، وكذلك أجهزة المقاصة والتدريب، لكن يظل الأمر المتعلق بالعملة الخليجية الموحدة يحتاج إلى المزيد من الدراسة، التي تحدد الالتزامات التي يجب على كل دولة الوفاء بها كي يتأهل الجميع للاتحاد النقدي.

وقد بدأت فكرة إصدار عملة موحدة لدول مجلس التعاون الخليجي مع نشأة المجلس، فقد أشارت الوثيقتان الرئيستان للمجلس، النظام الأساسي والاتفاقية الاقتصادية الموحدة لعام ١٩٨١، إلى الخطوط العريضة والمعالم الأساسية والعامة لبرنامج تعاون وتكامل اقتصادي لدول مجلس التعاون، وضمن مجالات التعاون الأخرى التي استهدفها إنشاء المجلس فقد تناولت الاتفاقية الاقتصادية الموحدة مراحل التكامل الاقتصادي، حيث تحدثت بالتفصيل عن منطقة تجارة حرة، وتوحيد التعرفة الجمركية، وتناولت بإجمال متطلبات السوق المشتركة والاتحاد الاقتصادي والنقدي، بما في ذلك ما نصت عليه المادة (٢٢) من الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بأن (تقوم الدول الأعضاء بتنسيق سياستها المالية والنقدية والمصرفية وزيادة التعاون بين مؤسسات النقد والبنوك المركزية بما في ذلك العمل على توحيد العملة لتكون متممة للتكامل الاقتصادي المنشود فيما بينها).

ومنذ ذلك الوقت بدأ العمل لتحقيق التكامل بين دول المجلس، فقد أنشئت في إطار المجلس عام ١٩٨٣ لجنة محافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية في دول المجلس بهدف تنفيذ ما نصت عليه هذه المادة، وتنسيق السياسات النقدية والمصرفية، وتفرعت عن لجنة المحافظين لجان متخصصة لدراسة الجوانب الفنية للتعاون والتكامل في مجالات الإشراف والرقابة والتدريب المصرفي ونظم المدفوعات، وفي عام ٢٠٠٢ أنشئت لجنة الاتحاد النقدي.

التجربة الخليجية سوف تستغرق وقتاً أقل من المدة التي أخذتها التجربة الأوروبية

وخلال الفترة ما بين (١٩٨٥-١٩٨٧) أجرت لجنة المحافظين مشاورات مكثفة بين الدول الأعضاء للتوصل، كخطوة أولى نحو العملة الخليجية الموحدة، إلى مثبت مشترك لعملات دول المجلس، وطرحت حقوق السحب الخاصة (SDR) كمثبت مشترك غير أنها لم تحقق الإجماع.

ونظراً للاستقرار النسبي في أسعار صرف عملات دول مجلس التعاون خلال الثمانينات والتسعينات، ولكون إقامة الاتحاد النقدي وإصدار عملة موحدة يعتبران مرحلة تكاملية متقدمة تسبقها في الغالب ووفق النظرية الاقتصادية مراحل تكاملية أخرى، هي منطقة التجارة الحرة، والاتحاد الجمركي، والسوق المشتركة، فقد كان الرأي السائد داخل مجلس التعاون في أوائل التسعينات أن الوقت لم يحن بعد لبحث تفاصيل إقامة الاتحاد النقدي وإصدار العملة الموحدة، ولذلك ارتأى وزراء المالية والمحافظون في دول المجلس تأجيل بحثه إلى نهاية عقد التسعينات.

وبنهاية عقد التسعينات، ونظراً لتحقيق تقدم في ما يتعلق بالاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون، ولنجاح الاتحاد الأوروبي في موضوع اليورو، وانطلاقاً من توجه دول المجلس لتعزيز العمل الاقتصادي المشترك وتبني آليات وبرامج زمنية لتحقيقه أعيد بحث موضوع العملة الخليجية الموحدة، وقرر المجلس الأعلى في

إصدار عملة خليجية موحدة تشترك في إصدارها
6 اقتصادات متباينة أمر يستحق الدراسة الدقيقة

قمته التي عقدت في مملكة البحرين في ديسمبر ٢٠٠٠ تبني الدولار الأمريكي مثبتاً مشتركاً لعملات دول المجلس في المرحلة الحالية، ووجه وزراء المالية والمحافظون بإعداد برنامج زمني لإقامة الاتحاد النقدي وإصدار العملة الخليجية الموحدة.

ووافق المجلس الأعلى في ديسمبر ٢٠٠١ على البرنامج الزمني لإقامة الاتحاد النقدي، والذي يقضيئ بتطبيق الدولار الأمريكي مثبتاً مشتركاً لعملات دول المجلس في المرحلة الحالية قبل نهاية ٢٠٠٢، وهو ما تم تطبيقه بالفعل من قبل كافة دول المجلس في الموعد المحدد، كما يقضي البرنامج بأن تتفق الدول الأعضاء على معايير تقارب الأداء الاقتصادي ذات العلاقة بالاستقرار المالي والنقدي اللازمة لنجاح الاتحاد النقدي قبل نهاية ٢٠٠٥، وذلك تمهيداً لإطلاق العملة في موعد لا يتجاوز الأول من يناير ٢٠١٠، وذلك ما تناولته متطلبات الاتحاد النقدي والاقتصادي، والتي نصت على أنه (بهدف تحقيق الاتحاد النقدي والاقتصادي بين دول مجلس التعاون بما في ذلك توحيد العملة، تقوم الدول الأعضاء وفق جدول زمني محدد بتحقيق متطلبات هذا الاتحاد بما في ذلك إحراز مستوى عال من التقارب بين الدول الأعضاء في كافة السياسات الاقتصادية، لاسيما السياسات المالية والنقدية والتشريعات المصرفية ووضع معايير لتقريب معدلات الأداء الاقتصادي ذات الأهمية لتحقيق الاستقرار المالي والنقدي، مثل معدلات العجز والمديونية والأسعار).

وخلال السنوات الأربع الماضية عكفت اللجان المعنية في مجلس التعاون على تنفيذ هذه الفقرة، واستكملت بحث معايير التقارب الاقتصادي وتحديد مكوناتها وطريقة حسابها والنسب والحدود المقبولة للتقارب الاقتصادي، وذلك من خلال الدراسات المقدمة من الدول الأعضاء والأمانة العامة، مع الاستفادة من الدراسات التي أعدها البنك المركزي الأوروبي وصندوق النقد الدولي لهذا الغرض، وأنشئت في الأمانة العامة وحدة متخصصة لدراسات الاتحاد النقدي للمساعدة في ما تتطلبه إقامة وإصدار العملة الخليجية الموحدة من دراسات وأبحاث وعمل مستمر لتأمين فرص نجاحه.

وقد أقرّ المجلس الأعلى في دورته السادسة والعشرين بأبو ظبي في ديسمبر ٢٠٠٥ المعايير التالية لتحقيق تقارب الأداء الاقتصادي والاستقرار المالي والنقدي:

١- معايير التقارب النقدي، وتتمثل في معدلات التضخم ومعدلات الفائدة، ومدى كفاية احتياطيات السلطة النقدية من النقد الأجنبي.

٢- معايير التقارب المالي، وتتمثل في نسبة العجز السنوي في المالية الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي.

وقد ناقشت لجنة المحافظين في عام ٢٠٠٥، وفي اجتماعها في إبريل ٢٠٠٦، طريقة حساب وقياس هذه المعايير وتحديد نسب العجز والمديونية القصوى المسموح بها، كما ناقشت البدائل المقترحة للسلطة النقدية المشتركة التي ستتولى مهام إصدار العملة الخليجية الموحدة وإدارة السياسة النقدية الموحدة، وتوصلت اللجنة إلى توصيات محددة حول هذه المواضيع.

ومن المتوقع أن يتم الاتفاق على تفاصيل معايير التقارب الاقتصادي وعلى التشريعات والأنظمة المتعلقة بإنشاء السلطة النقدية المشتركة (مجلس نقدي يتحول إلى بنك مركزي خليجي) وتحديد مهامها وعملها وعلاقتها بالسلطات النقدية الوطنية في دول المجلس، كما يتوقع أن يتم الاتفاق على مواصفات العملة الخليجية الموحدة ومسماها وأسلوب طرحها للتداول.

وعلى أي حال، فإن قيام العملة الخليجية الموحدة ضرورة اقتصادية حتمية تفرضها المتغيرات الاقتصادية الدولية، تلك العملة التي يقترح البعض تسميتها (الدينار العربي) أو (الدينار العربي الخليجي) تميزاً له عن الدينار العربي الحسابي المستخدم كوحدة حسابية للأقطار العربية مجتمعة في صندوق النقد العربي، وتكون هذه العملة قابلة للتحويل ومتداولة على نطاق أقطار مجلس التعاون الخليجي، خالقة بذلك منطقة عمل واحدة متجانسة وموحدة، وتعتبر هذه الصيغة ولا شك أنسب الصيغ لظروف الواقع الموضوعي في الأقطار الخليجية، بل أكثرها اتفاقاً مع التطور التاريخي للمنطقة التي عرفت في بعض مراحلها التاريخية صيغة ما من صيغ التوحد النقدي في ظل الإدارة الاستعمارية عندما كانت نقود الخليج كلها باستثناء السعودية تصدر من قبل وكالة تابعة لحكومة الهند[٧].

ومن ثم فإن العملة الخليجية الموحدة هي تأصيل وتتويج ونتاج الجهد المشترك من أجل الوحدة، ومن أجل تأصيل الانتماء وزيادة درجة الولاء والارتقاء بالآمال والطموحات الخليجية من أجل

تحقيق نهضة شاملة ومتكاملة في كافة المجالات، والعملة الخليجية الموحدة ما هي إلا جسر بين ضفتين قد يرى البعض أنهما متباعدتان ابتعاداً ملموساً، وهما ضفة أولى تعبّر عن واقع حال الأمة العربية كلها في الحاضر الذي تعيشه من ألم وحسرة ومهانة وذلة، وبين ضفة أخرى هي طموح كل الشعوب العربية والأجيال العربية الفتية، التي ترغب في أن تعيش في عزة وكبرياء وشمم. كما أن العملة الخليجية الموحدة لا تقف عند مجرد الهوية العربية والحفاظ عليها، بل هي أداة فعل وتفعيل ومفاعله غير محدودة في اقتصاد عالمي دخل إلى مرحلة العولمة الاجتياحية التي تجتاح كل شيء، ولا تقف أمامها حواجز فاصلة أو جدران عازلة، بل تذوب أمام تيارها المتدفق كافة القيود والحدود.

لقد كان يوماً ما الدينار العربي الذهبي المصكوك في دولة العروبة الإسلامية الممتدة شمالاً وجنوباً وشرقاً وغرباً في آسيا وإفريقيا وأوروبا، كان هذا الدينار العملة السائدة والمسيطرة في التعاملات والمبادلات التجارية، وكانت الدولة الأموية وخليفتها الدولة العباسية وما يتبعها من دول حريصة تمام الحرص على سيادة نظامها النقدي ليس داخل أراضيها فقط، بل خارجها أيضاً، ومن يتابع كنوز الممالك والدول الأخرى التي تم العثور عليها سيرى أن من بين آثارها المكتشفة والمحتفى بها في متاحفها العملات الإسلامية الذهبية التي كان أفرادها وتجارها يستخدمونها في معاملاتهم ومبادلاتهم، وفي مخزون القيمة، وفي عمليات التداول والاستدانة وفي عمليات استيفاء ديونهم.

إن العملة الخليجية الموحدة هي طوق النجاة وأداة الإنقاذ للأمة العربية ولدول مجلس التعاون الخليجي لكي تحذو الدول العربية حذو منهج هذه الدول، فهذه العملة المقترحة تعد وسيلة تنبيه وإيقاظ وصحوة قوية لبعث الهمة وشحذ الإرادة العربية نحو الوحدة، وهي بمثابة معالم طريق ممتد وموغل في حاضر شديد الإزعاج ومثير للقلق والتوجس إلى آفاق مستقبل مشرق ومفعم بالأمل الوثاب إلى الحياة الأجود والأفضل والأحسن. وبالتالي فإن العملة الخليجية الموحدة ليست خياراً يخضع للقبول أو الرفض، وليست أملاً بين اليأس والرجاء، بل هي فوق هذا كله حتمية من حتميات الوجود العربي والخليجي في عصر عولمة الاقتصاد.

ومن هذا العرض يتضح لنا أن العملة الخليجية الموحدة حلم طال انتظاره، وذلك لأن التطورات السياسية والاقتصادية المتسارعة إقليمياً وعالمياً تفرض تحديات على دول الخليج تجاه الإسراع في وحدتها السياسية والاقتصادية. وأياً كانت طبيعة الجدل القائم حول الوحدة النقدية الخليجية فإن المؤكد أن الأمر يتوقف على مدى جدية دول الخليج، ورغبتها في أن تصبح واحداً يستطيع أن يحدد موقعه بوضوح على خريطة العولمة ●

*صحفي وأكاديمي مصري

الهوامش:

١- المادة الثانية والعشرون من الاتفاقية الاقتصادية الموقعة بين دول مجلس التعاون الخليجي غداة تأسيسه عام ١٩٨١. الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية: الاتفاقية الاقتصادية بين دول مجلس التعاون، (الرياض: الأمانة العامة، ٢٠٠٤).

٢- المادة الرابعة من الاتفاقية الاقتصادية الموقعة بين دول مجلس التعاون الخليجي غداة تأسيسه عام ١٩٨١. الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية: الاتفاقية الاقتصادية بين دول مجلس التعاون، (الرياض: الأمانة العامة، ٢٠٠٤).

٣- اعتمدنا في الاقتباسات من البيانات الختامية للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية على الكتاب الصادر عن الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي: البيانات الختامية لدورات المجلس الأعلى من الدورة الأولى إلى الدورة ٢٩ (الرياض: الأمانة العامة ٢٠٠٩)، والبيانات الختامية لدورات المجلس الأعلى من الدورة ٢٣ إلى الدورة ٣١ (الرياض: الأمانة العامة، ٢٠١٠).

٤- دستور دولة الإمارات العربية المتحدة، (أبو ظبي: المجلس الوطني الاتحادي، ٢٠٠٠).

٥- المصدر السابق، المادة ١٠١.

٦- عبد المنعم محمد داوود: مجلس تعاون دول الخليج، (الإسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٨٨)، ص (١٠٥-١٠٧).

٧- حيث كانت السلطات النقدية البريطانية حتى يونيو ١٩٥٩ تقف على استعداد دائم لتزويد تلك الأقطار بحاجتها من النقد المتداول وتأمين تحويل النقد إلى الجنيه الإسترليني، أما السعودية فقد أصدرت عملتها الخاصة (الريال السعودي الفضي) عام ١٩٢٧ ووضعت بذلك حداً للفوضى التاريخية التي ظلت تعاني منها فترة من الزمن. عبدالمنعم السيد علي: التطور التاريخي للأنظمة النقدية في الأقطار العربية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣)، ص (٨٥ -٨٦).

فرنسيس فوكوياما:
من نهاية التاريخ إلى مستقبل التاريخ

كتب فرنسيس فوكوياما مقالاً في عدد يناير ٢٠١٢ من مجلة (Foreign Affair)، تحت عنوان «مستقبل التاريخ»، وقد أبدى فوكوياما قلقه على مصير الديمقراطية الليبرالية. وكان فوكوياما قد كتب مقالاً في خريف ١٩٨٩ في مجلة (The National Interest) الأمريكية بعنوان «نهاية التاريخ»، وقد بشر فيه بانتصار الديمقراطية الليبرالية بعد أن سقطت الماركسية في الوقت الذي كان الاتحاد السوفييتي يحتضر ثم سقط رسمياً في عام ١٩٩١.

أ. د. أحمد البرصان *

لكن فوكوياما اليوم يبدي تشاؤمه حول مصير الديمقراطية الليبرالية. فما هي الأيديولوجية القادمة بعد الشيوعية والديمقراطية الليبرالية؟

نهاية التاريخ ونشوة النصر

اعتبر فوكوياما سقوط الماركسية بزوال الاتحاد السوفييتي انتصاراً أيديولوجياً للرأسمالية الأمريكية، وقد أثار مقال (نهاية التاريخ) جدلاً واسعاً بين المفكرين ليس على مستوى الولايات المتحدة الأمريكية فقط، بل على مستوى العالم، وعلى أثر ذلك طوّر دراسته، ونشرها فيما بعد في كتابه (نهاية التاريخ والإنسان الأخير)، لكن مقولة نهاية التاريخ وجدت تحدياً من أستاذه في جامعة هارفارد الذي أشرف على رسالته للدكتوراه صموئيل هنتنغتون في مقاله في صيف ١٩٩٣ في مجلة (Foreign Affair) (صدام الحضارات) والذي أيضاً أثار جدلاً واسعاً حتى الآن، ويرى هنتنغتون أن التاريخ لا ينتهي بالديمقراطية الليبرالية، بل ستواجه تحدياً بصدام الحضارات، وركز هنتنغتون على الصدام بين الحضارتين الإسلامية والغربية، وأضاف إلى هذا الصدام الحضارة الكونفوشسية (الصين)، وقد تأثرت سياسة الولايات المتحدة في عهد بوش الابن بنظرية صدام الحضارات. والواقع أن فوكوياما وأستاذه هنتنغتون نظر كل منهما من زاوية عرقية (عنصرية)، كأن التاريخ والفكر محتكران على الحضارة الغربية، وهناك حضارات وتيارات فكرية خارج العالم الغربي لعبت دورها في التاريخ الإنساني، سواء الحضارة الإسلامية أو الصينية، وهذا يذكرنا بكتاب إدوارد سعيد (الاستشراق) الذي انتقد فيه دراسات المستشرقين عن الحضارة الإسلامية، ووصفهم بعدم الموضوعية والحقد الذي أبعدهم عن الحقيقة، وقد تراجع فوكوياما فيما بعد عن نهاية التاريخ، لأنه ليس أول مفكر قال بنهاية التاريخ فقد قالها من قبل كل من الفيلسوف الألماني هيغل عندما أصابه الغرور، وقال «عندي ينتهي التاريخ بالجدلية المثالية»، وجاء من بعد هيغل ماركس، بقوله «عندي ينتهي التاريخ عندما طرح النظرية الماركسية»، فانتهت المثالية وسقطت الماركسية ولم ينته التاريخ، وكذلك تراجع فوكوياما، وهو يتحدث اليوم عن مستقبل التاريخ كأنه رثاء للديمقراطية الغربية.

يرى هنتنغتون أن التاريخ لا ينتهي بالديمقراطية الليبرالية التي ستواجه تحدياً بصدام الحضارات

واليوم وبعد عقدين ونيف يتأسف فوكوياما على مصير الديمقراطية الليبرالية التي كانت دفعت نشوة النصر على الاتحاد السوفييتي لأن يبشّر بالديمقراطية الليبرالية، الديمقراطية الأمريكية، لكنه في ظل الأزمة الاقتصادية التي تواجهها الرأسمالية والمظاهرات الشعبية التي تجتاح (وول ستريت) في نيويورك، المركز المالي والتجاري، والذي يمثل رمز القوة الاقتصادية الأمريكية، يتباكى فوكوياما على الديمقراطية الليبرالية، في ظل غياب الطبقة الوسطى بسبب الفجوة الواسعة بين الأغنياء والفقراء.

نهاية هيمنة الرأسمالية الأمريكية

لقد حمل الرئيس البرازيلي السابق ليولا دي سيلفا الأزمة المالية العالمية للولايات المتحدة بقوله «إن الأزمة سببها الناس ذوو البشرة البيضاء والعيون الزرقاء» وحتى فوكوياما نفسه اعترف بأن الرأسمالية الأمريكية لم تعد جذابة لأحد في العالم اليوم. ويقول شارل كيوبشان أستاذ العلاقات الدولية في جامعة جورج تاون منذ عام ٢٠٠٨، لقد فقد عدد من الأمريكيين منازلهم ووظائفهم ومدخرات التقاعد، ورجعوا إلى عهد الركود في أجور الطبقة الوسطى، ففي العشر سنوات الأخيرة فقد أصحاب المنازل ١٠ في المائة من دخلهم، وأن الفارق في الدخل قد ارتفع بين الأمريكيين، ما جعل الولايات المتحدة الدولة الأولى بين الدول الصناعية التي فيها تفاوت في الدخل. وحسب ما يقوله كيوبشان تراجعت منافسة العمالة الأمريكية في ظل العولمة (الأمركة)، فعلى سبيل المثال شركة جنرال موتور الأمريكية التي تقدر ب ٣٥ مليار دولار، وتوظف في داخل الولايات المتحدة ٧٧ ألف عامل، بينما على مستوى العالم خارج الولايات المتحدة ٢٠٨ آلاف موظف، وهذا يعني البحث عن الربح لرخص العمالة خارج الولايات المتحدة، ويكون على حساب العامل الأمريكي، وهكذا الشركات العملاقة الأخرى.

أزمة الاتحاد الأوروبي وتراجع الاقتصاد الياباني

إذا كانت الرأسمالية الأمريكية في تراجع، فالاتحاد الأوروبي يواجه أزمة مالية في دولة من دوله تعاني أزمة الديون تهدد بمصير الاتحاد الأوروبي، وهي أزمة اليونان، وهناك من يتوقع أزمة لإسبانيا، والجدل في داخل الاتحاد الأوروبي حول من يتحمل المسؤولية لحل أزمة اليونان، وتتجه الأنظار إلى ألمانيا الدولة الأقوى اقتصادياً في الاتحاد الأوروبي. وبغض النظر عن قضية أزمة اليونان، فالاتحاد يواجه مشكلات أخرى وهي شيخوخة السكان في الوقت الذي تقع في جنوب المتوسط دول تتميز بالشعوب الشابة الباحثة عن عمل، وفي وقت عجزت أوروبا عن دمج السكان المسلمين في المجتمع الأوروبي، فأوروبا تواجه أزمة اقتصادية واجتماعية تضع مسألة الاتحاد الأوروبي في محل استفهام، خاصة أن الاتحاد الأوروبي منذ معاهدة روما ١٩٥٧، حيث كانت ويلات الحرب العالمية الثانية وملايين القتلى، فكان الاتحاد خلاصاً لهم من شبح حرب أخرى، لكن الجيل الجديد في أوروبا لم يشهد أو يعان من الحروب حتى يتفهم ضرورة الاتحاد، لكنه باحث عن عمل وحل لمشكلاته الاقتصادية، ما يهدد الاتحاد في حالة الفشل بإيجاد حلول لمشكلات الجيل الجديد.

أما الرأسمالية اليابانية فهي في تراجع، فمنذ نهاية عقد الثمانينات من القرن الماضي حدث تراجع في دخل الطبقة الوسطى وصعود في عدم المساواة في اليابان، فقد كانت نسبة الفقر في أواخر الثمانينات ٧ في المائة باليابان، أصبحت ١٦ في المائة مع عام ٢٠٠٩، وهي نسبة عالية في دولة مثل اليابان، كانت في عام ١٩٨٩ تحتل المرتبة الرابعة في الاقتصاد العالمين لكنها احتلت المرتبة ٢٤ في عام ٢٠١٠، فقد عانت اليابان في الوقت الذي يتصاعد فيه النمو الاقتصادي عند جاراتها الصين الشعبية والنمور الآسيوية.

> أثار مقال (نهاية التاريخ) لفوكوياما جدلاً واسعاً بين المفكرين على مستوى العالم

إن الغرب يعاني أزمة الرأسمالية الاقتصادية، ويعاني أيضاً أزمة الديمقراطية الليبرالية، فالليبرالية الجديدة التي تبناها كل من ريغان في الولايات المتحدة ومارغريت تاتشر في المملكة المتحدة عندما تركت العنان للحرية الاقتصادية ومن دون قيود، أدت إلى هذه الكوارث الاقتصادية.

روسيا والصين: أنظمة سلطوية واقتصاد ينمو

إن الصين أكبر دولة في العالم سكاناً والأولى في النمو الاقتصادي في العالم لها نظام اقتصادي متفرد الوجهة، وكذلك روسيا تشهد نمواً في ظل نظام سلطوي، ما يجعل الصين كما يقول (عايز جات) الدولة العظمى السلطوية في العالم، فالصين ذات اقتصاد موجه، ليست الحرية مطلقة، فالدولة ما زالت تتدخل في السياسة الاقتصادية، وليست دولة حارسة. وفي ظل تراجع الرأسمالية الغربية والديمقراطية الليبرالية، التي أدت إلى عدم المساواة وتعاظم فارق الدخل وهيمنة أقلية تملك المال على الحياة الاقتصادية وحتى في التشريع الذي يحد من نفوذها، فإن جماعة المصالح التي تملك الثروة تشكل مشكلة في الولايات المتحدة جعلت فوكوياما يتشاءم من إيجاد حل في المستقبل القريب لتراجع الدخل وغياب الطبقة الوسطى وجشع رأس المال، لكنه يتمنى أيديولوجيا جديدة.

فوكوياما نفسه اعترف بأن الرأسمالية الأمريكية لم تعد جذابة لأحد في العالم اليوم

فوكوياما وأيديولوجيا جديدة: نهاية هيمنة جماعة المصالح

وحيث إن الديمقراطية الليبرالية تحتضر كما يراها فوكوياما، فإنه يطرح خطوطاً عريضة لأيديولوجيا جديدة: تحرر سياسة الديمقراطية من هيمنة الاقتصاد، وجعل شرعية الحكومات مرتبطة بتحقيق المصلحة العامة، وإعادة هيكلة القطاع العام بعيداً عن هيمنة جماعة المصالح، أيديولوجيا تحقق مصالح العباد وتحمي الطبقة الوسطى، وألا يكون اقتصاد السوق غاية في ذاته بقدر ما هو وسيلة لتحقيق مصلحة العباد، كأن فوكوياما يرى تدخلاً للدولة لحماية المواطن من جشع الرأسمالية المتوحشة التي أطلقت لاقتصاد السوق العنان بلا قيود، ما جعل فئة قليلة في المجتمع الرأسمالي تملك المال تتحكم في العباد، وتفرض أجندتها القائمة على الربح بلا حدود، حتى تحكمت في السياسة في المجتمعات الرأسمالية.

إن التوزيع العادل للثروة هو جوهر ما يطرحه فوكوياما، وليس مصلحة فئة تملك المال وتستخدمه لصالحها، فالقطاع المالي في واشنطن أفسد الحياة السياسية على حد تعبيره حتى إن هذه الفئة الصغيرة تقاوم التغيير خوفاً على مصالحها، فليس غريباً أن نشهد مظاهرات في شوارع (وول ستريت) تردد شعارات إسقاط أصحاب المال، مطالبة بعيش كريم. فسبحان مغيّر الأحوال، إذ لم تعد واشنطن أرض الفرص السانحة، كأن حال رأسمالية السوق والديمقراطية الليبرالية في طريقهما إلى مصير الشيوعية.

الأيديولوجية القادمة: لا شرقية ولا غربية

إن الأزمة المالية التي اجتاحت الغرب بسبب الجشع المالي وعندما فقد الناس منازلهم بسبب سياسة الليبرالية الجديدة، نادى البابا قبل عامين وعلى صفحات صحيفة الفاتيكان بأن تأخذ البنوك الغربية بأخلاقية المصارف الإسلامية التي كانت إلى حد كبير بعيدة عن الأزمة المالية، وبعيدة عن الربا المحرم، وهذه دفعت كثيراً من البنوك الغربية أن تسمح بالتداول في بعض جوانبها بالمصرفية الإسلامية، وأخذت دول أوروبية تستقطب المالية الإسلامية لإنقاذ نفسها، فهل في المستقبل تكون المصرفية الإسلامية هي السائدة؟ قد يكون ذلك بحاجة إلى وقت وجهد من القائمين على المصرفية الإسلامية، وبالتالي. فالإسلام أيديولوجية جاءت بالحلول لمشكلات الإنسان الاجتماعية والاقتصادية وغيرها. فهي أيديولوجية شاملة، تحترم الفرد والجماعة، وليست أفكار فوكوياما هي الأيديولوجية التي تحل مشكلات العالم، ففي ظل التغيرات العالمية فإن الأيديولوجية المقترحة لمستقبل العالم ستكون من الشرق الأوسط، مهد الديانات السماوية، ويبقى الإسلام هو المنقذ لأزمات العالم الاقتصادية وغيرها من أزمات ●

*أستاذ العلاقات الدولية – جامعة الملك عبدالعزيز – جدة

هل مكافحة الإرهاب تستحق هذه التكلفة الباهظة؟

إنّ تكلفة تنفيذ أي تفجير انتحاري زهيدة، وتبلغ ١٥٠ دولاراً أمريكياً تقريباً. هذا المبلغ الزهيد يؤدي بالمعدل إلى مقتل اثني عشر شخصاً، ويبثّ الرعب في نفوس سكان المنطقة التي يستهدفها التفجير.
لقد ردّ العالم المتطور على تهديد الإرهاب الإسلامي المتطرف ببناء أكبر وأقوى التحصينات الممكنة حول الأهداف الرئيسية، فقد أصبح الدخول إلى المطارات والسفارات أصعب، كما باتت المرافق الرئيسية مسدودة في وجه الانتحاريين المحتملين.

بيورن لُمبورغ *

منذ عام ٢٠٠١، أنفق العالم قرابة سبعين مليار دولار لتعزيز إجراءات الأمن الداخلي المتزايدة. وكما كان متوقعاً، فقد قلّص هذا الجهد هجمات الإرهاب العالمي بنحو ٣٤ في المائة، لكنّ المعدل السنوي لضحايا الإرهاب ازداد بواقع سبعة وستين قتيلاً.

ويُعزى هذا الارتفاع في حصيلة الخسائر البشريّة إلى ردّ الإرهابيين المقابل على الأخطار المتعاظمة التي فرضتها عليهم التدابير الأمنية المشدّدة، فقد ركّزوا على الخطط التي توقع أكبر قدر ممكن من القتلى خارج نطاق هذه التدابير.

لقد خلص بحث أُجري مؤخراً لصالح (مشروع إجماع كوبنهاغن) إلى أن الدول التي يستهدفها الإرهاب أسرفت في الإنفاق على إجراءات غيّرت اتجاه خطر وقوع الهجمات الإرهابية بدلاً من تقليص هذا الخطر.

وكما أكّد مؤلف البحث، تود ساندلَر، فإنّ التنبؤ بتصرفات الإرهابيين سهل للغاية، وذلك لأن الإجراءات التي تتخذها الحكومات لحماية مكان محدّد تدفع الإرهابيين ببساطة للانتقال إلى هدف آخر.

فقد أحدث استخدام أجهزة كشف المعادن في المطارات الدولية عام ١٩٧٣، تراجعاً فورياً ملحوظاً واستمر إلى فترة طويلة في عمليات خطف الطائرات. لكنْ في الوقت ذاته، سُجّلت زيادة كبيرة في عمليات احتجاز الرهائن والحوادث الأخرى التي رفعت معدلات الضحايا. لذا، كانت النتيجة غير المقصودة لاستخدام أجهزة كشف المعادن مزيداً من سفك الدماء.

وكذلك الأمر، أدى تحصين سفارات الولايات المتحدة خلال هذا العقد إلى تزايد عمليات اغتيال ومهاجمة موظفيها في الأماكن غير الآمنة. وبفعل إجراءات حماية المسؤولين، تحوّلت الهجمات الإرهابية باتجاه رجال الأعمال والسيّاح، كما حدث في بالي عام ٢٠٠٥.

أما زيادة الإنفاق على حماية الأمن الداخلي في الولايات المتّحدة وكندا وأوروبا، فقد رفعت معدّل الهجمات الإرهابية ضدّ المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط وآسيا، حيث الأهداف (أسهل) وبإمكان المتطرفين الإسلاميين الاعتماد على دعم السكان المحليين.

إن الرسالة السياسية بسيطة: لكي نكون فعّالين يتعيّن على إجراءات مكافحة الإرهاب أن تجعل تنفيذ الهجمات الإرهابية بكل أنواعها صعباً للغاية، أو أن تُجفّف موارد الإرهابيين. ومعظم مبادرات مكافحة الإرهاب الحالية لا تحقق أيّاً من هاتيْن الغايتيْن.

إن جعل بعض الأهداف (أصعب) يشجّع الإرهابيين ببساطة على

أنفق العالم قرابة 70 مليار دولار لتعزيز إجراءات الأمن الداخلي المتزايدة منذ 2001

حوالي 40 في المائة من هجمات الإرهاب العالمي وجهت ضدّ مصالح أمريكية

التحول إلى الأهداف السهلة. إذ باستطاعة الإرهابيين ملاحظة التغييرات التي تُدخلها الحكومات على الأهداف المحتملة، ثم يهاجمون وفقاً للمستجدّات. وهذا ما ينسحب على هجمات الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، حيث نُظر إلى مطارات لوغان ونيوآرك ودالاس كمطارات تفتقر إلى المراقبة الأمنية الجيدة.

وسيكلّف تعزيز الإجراءات الدفاعيّة حول العالم بمعدّل ٢٥ في المائة حوالي خمسة وسبعين مليار دولار إضافية على مدى خمس سنوات. وبحسب السيناريو الأقل احتمالاً والأكثر تفاؤلاً، ستتراجع الهجمات الإرهابية بمعدّل ٢٥ في المائة، ما يعني أن العالم سيوفّر حوالي واحد وعشرين مليار دولار (انظر الصفحة ٥٠ من تقرير (إجماع كوبنهاغن) حول حسابات الإرهاب العالمي.) حينئذٍ، سيوفّر كلّ دولار إضافي أُنفق على تعزيز الإجراءات الدفاعية ثلاثين سنتاً تقريباً كحدٍّ أقصى. وإذا تبنينا السيناريو الأكثر تفاؤلاً، نجد أن تعزيز الإجراءات الدفاعية سيعني إنفاق عشرات المليارات من الدولارات بلا جدوى.

لماذا الاستمرار في الإنفاق وبهذا القدر؟

تحافظ الدول على مستويات الإنفاق الهائلة في هذا المجال الباهظ التكاليف والقليل الجدوى لاعتبارات سياسية، وبسبب حرصها الشديد على تقليص احتمال التعرّض لأي هجوم إرهابي. فبطبيعة الحال، هناك الكثير من المبالغة في ردود فعل الناس على الأحداث الكارثيّة التي يُعتقد أن احتمالات حدوثها ضئيلة؛ وفي المقابل يُهملون الاستعداد لمواجهة الأحداث التي تبدو احتمالات حدوثها أكبر وخسائرها أقل. علاوة على ذلك، تنخرط كل الدول المستهدفة بسباق أمني محموم لتوجيه الهجمات الإرهابية صوب الأراضي الأجنبية، ولن يكون هناك فائز من هذا السباق في آخر المطاف.

ويتمتّع الإرهابيون بأفضليات استراتيجية واضحة على الدول التي يهاجمونها، فهم قادرون على التحرّك بين عامة الناس بسبب صعوبة تمييزهم، فيما توفّر لهم الديمقراطيات الليبرالية مجموعة كبيرة من الأهداف. ولا يخضع الإرهابيون لأي قيود عند تنفيذ هجماتهم، بينما يتعيّن على الحكومات أن تلتزم بقوانين ومعايير أخلاقية. ويكمن الفارق الأكبر بين الإرهابيين وحكومات الدول التي يستهدفونها في حقيقة أن الإرهابيين يتعاونون فيما بينهم خلافاً لتلك الحكومات.

فمنذ أواخر التسّينات ومنظمات الإرهاب العالمي تتعاون في إطار شبكاتها المرنة في مجالات التدريب وتبادل المعلومات الاستخباراتية وحتى النشطاء، فضلاً عن توفير الملاذات الآمنة والدعم المالي واللوجستي والأسلحة، ويتشارك الإرهابيون بمواردهم لتعزيز فاعلية ترساناتهم المتواضعة.

وعلى النقيض من الإرهابيين، نجد أن الدول التي يستهدفها الإرهاب تولي اهتماماً خاصاً لاستقلاليتها في الأمور الأمنية، ولا تتفق هذه الدول أحياناً حتى على تحديد منْ هو العدو. فحتى وقت قريب، لم ينظر الاتحاد الأوروبي إلى (حماس) كحركة إرهابية. وعلى الرغم من اختلاف أجنداتها وأنصارها وأهدافها، فإن العدوين الأبرز بالنسبة

للعديد من المنظمات الإرهابية هما: إسرائيل والولايات المتّحدة.

لقد وُجّه حوالي ٤٠ في المائة من هجمات الإرهاب العالمي ضدّ مصالح أمريكية. ويؤكّد بعض المراقبين أن القوة العظمى الوحيدة في العالم تستطيع فعل المزيد لبلورة صورة إيجابية لها قادرة على أن تنسف من خلالها كل الدعاية الإرهابية.

ومن الإجراءات التي قد تساعد على إنجاز هذا الهدف إعادة توزيع المساعدات المالية أو زيادة حجم المساعدة الأجنبية. فحالياً لا تقدّم الولايات المتّحدة إلا (١٧,٠ في المائة) من صافي دخلها القومي كمساعدة تنمويّة رسمية. وهذه ثاني أدنى نسبة بين دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. كما أن هذه المساعدة تُخصص في الغالب للدول التي تدعم أجندة السياسة الخارجية الأمريكية.

إنّ من شأن الجهود الرامية لزيادة المساعدة الإنسانية من دون شروط أن تسمح للولايات المتّحدة بفعل المزيد من أجل مكافحة الجوع والأمراض والفاقة، ما سيُمكّنها من تعزيز مكانتها وتقليص أخطار الإرهاب.

هل من حلّ رخيص؟

من المنظور العالمي الأوسع، يبدو أن تعزيز التعاون مسألة صعبة بسبب حرص الدول الشديد على الاحتفاظ بقرارها السيادي المتعلّق بإدارة قوات الشرطة والأمور الأمنية. ولا ينجح التعاون الدولي إلا إذا كان شاملاً، فإذا امتنعت كل دول العالم باستثناء دولة واحدة عن توفير ملاذ آمن للإرهابيين على أراضيها، مثلاً، فإن هذه الدولة الوحيدة الداعمة للإرهاب ستعرقل جهود بقية دول العالم.

لكنْ إذا توفّرت الإرادة السياسية، فإن التعاون المتزايد لتجفيف مصادر تمويل الإرهابيين سيكون رخيصاً نسبياً. ويتضمّن مثل هذا التعاون تسليم المزيد من الإرهابيين واتخاذ إجراءات صارمة ضد المؤسسات الخيرية التي تساهم في تمويل الإرهاب، وتعزيز جهود مكافحة تهريب المخدّرات وتجارة السلع المزوّرة والنشاطات التجارية المحظورة الأخرى، والتي تمكّن الإرهابيين من ممارسة أنشطتهم.

ولأن تكلفة تنفيذ الهجمات الإرهابية زهيدة، فإن هذه المقاربة قد لا تقلّص بالضرورة تلك الأحداث (الروتينية) الصغيرة، مثل التفجيرات أو الاغتيالات السياسية، لكنها ستقلّص بشكل ملحوظ احتمالات وقوع الأحداث الإرهابية الكارثيّة، والتي تتطلب تخطيطاً دقيقاً وموارد ضخمة. وستكون فوائد هذه المقاربة هائلة، وقد تتطلب مضاعفة ميزانية الشرطة الدولية (الإنتربول) واستقطاع عشر الميزانية الدولية السنوية المخصصة للمراقبة وبناء القدرات، وتخصيصه لتتبّع أموال الإرهابيين بتكلّفة سنويّة قدرها ١٢٨ مليون دولار تقريباً. وجدير بالذكر أن منع وقوع هجوم إرهابي كارثي واحد يوفّر على العالم مليار دولار على الأقل. وبالتالي فإنّ المنفعة المرجوّة قد تصل إلى عشرة أضعاف التكلفة تقريباً.

هذا، ويتعيّن على الدول المستهدفة من قبل الإرهاب أن تتذكّر أنّ العالم يواجه العديد من التحديات التي تُعدُّ، لأسباب عديدة، أكثر إلحاحاً بكثير من مكافحة الإرهاب. فمنذ عام ٢٠٠١، بلغ المعدّل السنوي لضحايا هجمات الإرهاب العالمي ٥٨٣ قتيلاً حسب بيانات وزارتي الداخليّة والخارجية الأمريكيتيْن. وهذا المعدّل لا يساوي شيئاً بالمقارنة بالأرواح التي يحصدها مرض فقدان المناعة المكتسبة (الإيدز) أو مرض الملاريا، وحتى سوء التغذية وحوادث المرور.

وخلافاً للتحديات العالمية الأخرى، فإنّ جهود مكافحة الإرهاب قد تنطوي على تداعيات خطيرة غير مقصودة. وقد تؤدي الإجراءات الهجومية الحازمة ضدّ الإرهابيين إلى هجمات انتقاميّة بسبب العذابات الجديدة التي تولّدها، بينما يشجع التعاون من أجل تلبية مطالب المحتاجين أطرافاً أخرى على سلوك الطريق نفسه.

منع وقوع هجوم إرهابي كارثي يوفّر على العالم مليار دولار على الأقل

ومن الممكن أحياناً القضاء على منظمة إرهابية بعينها، لكنّ ذلك يؤدي في الغالب إلى ظهور العديد من المنظمات الإرهابية الجديدة. وقد يؤدّي قتل زعماء الجماعات الإرهابية إلى ظهور زعماء جدد أقل شفقة ورحمة، كما اكتشفت إسرائيل من خلال تجاربها مع أحداث (أيلول الأسود) واستهداف زعماء حركة حماس.

وستبقى الهجمات الإرهابية دائماً وسيلة واضحة ورخيصة بالنسبة للمجموعات التي تسعى إلى نشر الرعب والهلع. وكلّ دولار أنفقه الإرهابيون لتنفيذ التفجيرات التي استهدفت شبكة مواصلات لندن في يوليو ٢٠٠٥، سبّب أضراراً جسيمة (إذ قُدّر إجمالي الأضرار بنحو (٥,٢ مليار دولار) ونجم عن عملية كلّفت ألفيّ دولار فقط.)

ويتعيّن على أعداء الإرهاب أن يردّوا بحزم وعقلانية لضمان الحصول على أقصى جدوى ممكنة مما ينفقون في سبيل مكافحة الإرهاب. فالخوف يدفع بعض الدول إلى إنفاق مبالغ طائلة على بناء تحصينات أقوى مما ينبغي حول الأهداف المحتملة، لكنّ المنافع المرجوّة من تطوير التعاون الدولي وتبنّي سياسات خارجية بعيدة النظر ستكون أعظم بكثير.

إن أكثر الردود فاعليةً على الإرهاب هي الأقل تكلفةً. ومن المحزن أنها بالتأكيد ليست الأسهل تطبيقاً ●

*أستاذ مساعد بكلية الاقتصاد في جامعة كوبنهاغن ومدير مركز إجماع كوبنهاغن

السيولة العالمية وتخمة المدّخرات والتنسيق السياسي العالمي (2-2)

أنسغار بلكي * – دانييل غروس**

الأطراف الجديدة في المشهد الاقتصادي العالمي

قد يكون المستقبل مختلفاً تماماً عن الماضي لسبب بسيط واحد هو ظهور أطراف جديدة في المشهد الاقتصادي العالمي أو ما يسمّى الأسواق الناشئة، عموماً، والصين، خصوصاً. وقد سجلت أسواق دول البريك BRIC (البرازيل وروسيا والهند والصين) كمجموعة، مستويات مرتفعة للغاية في النمو المالي الكلي خلال السنوات الأخيرة (من خمس إلى عشر سنوات بحسب كل سوق) بالمقارنة بمجموعة الثلاث، على الأقل، وعلى صعيد النسب المئويّة للنمو المالي الكلي أيضاً (M2 للولايات المتحدة وM3 للدول الأخرى).[٢٥] فبالنسبة للأسواق الناشئة، تراوح متوسط المؤشّر الأخير ما بين ١٥ في المائة و٢٠ في المائة، بينما سجلت الصين مؤخراً (خصوصاً خلال السنتين الماضيتين) مستويات أعلى من منظور التحليل التجريبي. في المقابل، انخفض معدّل النمو المالي الكلي لمجموعة الثلاث بشكل ملحوظ في أعقاب الأزمة المالية، مع أن معدل النمو المالي الأساسي ظل مرتفعاً بسبب تراجع وتيرة دورة رأس المال وانحسار النشاط الائتماني، لا سيما في منطقة اليورو. لذا، كان معدّل النمو المالي في العالم حوالي ضعف مستواه في مجموعة الثلاث (بنصيب قدره ٠,٦ لمجموعة الثلاث و٠,٤ لمجموعة البريك).

هناك اقتصادات نامية وناشئة لديها فائض هائل في المدخرات

إن حضور الأسواق الناشئة في المشهد الاقتصادي العالمي، لا سيما البرازيل وروسيا والهند والصين (البريك)، يحمل معه قضايا جديدة لجهة التنسيق العالمي للسياسات النقدية. فتعزيز التنسيق عبر الأطلسي (أو على مستوى مجموعة السبع المشلولة حاليا) قد لا يكون كافياً لأن وزن اقتصادات الأسواق الناشئة في الاقتصاد العالمي بازدياد مطّرد.

بروز مجموعة (البريك) والسيولة العالمية الفائضة

تتمثل إحدى الطرق المستخدمَة لإبراز أهمية الأطراف الجديدة في المشهد الاقتصادي بتقدير نصيبها من السيولة العالمية الراهنة. ولو استخدمنا إجمالي الناتج المحلي ومكافئات القدرات الشرائية لتقدير أوزان الاقتصادات المختلفة لحصلنا على الأوزان التالية لمجموعة (الولايات المتّحدة، يورو، اليابان): (٠,٤٠، ٠,٣٠ و٠,١٦).[٢٦] ولمجموعة البريك ككل (طبقاً لتنبؤات صندوق النقد الدولي)، نحو ٢٧ في المائة من إجمالي الناتج العالمي. لذا، نرى من المنصف إعطاء ٦٠ في المائة من الوزن العالمي إلى مجموعة الثلاث و٤٠ في المائة منه لمجموعة البريك.

علاوة على ذلك، تنمو السيولة بوتيرة سريعة للغاية في معظم دول مجموعة البريك، بينما تتباطأ في معظم دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. وتكفي مقارنة بسيطة بين المؤشرات العالمية المستنبطة من البيانات المنفصلة لمجموعتي البريك والدول الثلاث للوقوف على الفارق الكبير بين مساهمتي المجموعتين في نمو الفائض المالي العالمي؛ وهو حجم النمو المالي العالمي الكلي ناقص حجم نمو إجمالي الناتج العالمي الاسمي.

ففي عام ٢٠٠٩، بلغ نمو فائض السيولة في مجموعة البريك حوالي أربعة أضعاف نظيره في اقتصادات مجموعة الثلاث، وبلغ الضعفين بالمتوسّط خلال الفترة الممتدة بين عامي (٢٠٠١– ٢٠٠٧)، وتساوى مع نظيره المرتفع للغاية في مجموعة الثلاث في عام ٢٠٠٨. يشار، هنا، إلى أن الرّنمينبي ليس قابلاً للتحويل بشكل كامل، ما يعني أن تداعيات السيولة الفائضة في الصين على أسواق المال العالمية قد تكون محدودة.

وتظهر مستويات إمداد مجموعة الإحدى عشرة (G-11) بالسيولة الفائضة ومستويات طلب المجموعة عليها[٢٧]. ولهذا الغرض، سنستخدم مؤشر سيولة محدّداً، وهو حصيلة تقسيم مؤشّر السيولة العالمية (مرّة أخرى على أساس التراكم المالي الكلي) على مؤشّر الناتج الإجمالي الاسمي. وسنصحّح الأخير استناداً إلى مؤشّر خيارات تقلبات أسعار صرف العملات الذي وضعته هيئة شيكاغو، بالإضافة إلى القيمة المرجعيّة الشائعة الاستخدام عند تقييم التقلبات في أسواق صرف العملات وقدرها ٥٠٠. وتشير القيم التي تفوق الرقم الأخير إلى أن أسواق صرف العملات كثيرة التقلب، وأن خيارات الشراء التي تتيحها باهظة التكاليف، بالتالي، يتعيّن تلافي مخاطر تقلبات هذه الأسواق عبر استغلال خيارات البيع. ويسمى هذا المؤشر، في الغالب، مؤشّر الخوف. ومن المثير للاهتمام، هنا، حقيقة أن حجم مساهمة مجموعة الإحدى عشرة في فائض السيولة العالمية في عام ٢٠٠٩، فاق مستوى طلبها على السيولة في ذلك العام، ناهيك عن مساهمة مجموعة البريك في هذا الفائض.

لكن، وكما سبقت الإشارة في الجزء الثاني من الورقة، فإن الحاجة للتنسيق تبرز أيضاً لأن هناك اقتصادات نامية وناشئة لديها معاً فائض هائل في المدخرات، إما لأنها تصدّر النفط أو تندرج ضمن إطار (التأثير الصيني).

> صندوق النقد الدولي تنبّأ بأن الخلل في الحساب الجاري العالمي سيزداد بشكل هائل

فائض المدّخرات

يتمثّل التحدي الآخر الذي قد تحمله السنوات القليلة المقبلة لصنّاع السياسة في السؤال التالي: كيف ينبغي التعامل مع فائض المدّخرات الهائل والمتعاظم؟ وتظهر بيانات صندوق النقد الدولي خللاً في ميزان الحساب الجاري العالمي، أي مجموع الحسابات الجارية لكافة دول العالم. فنظرياً، يتعيّن دائماً أن يساوي هذا المجموع صفراً. لكن في الواقع العملي لم يحدث هذا إلا نادراً. وقبل عشر سنوات فقط كان العالم يعاني عجزاً في حسابه الجاري، لكن خلال العقد الماضي تحوّل هذا العجز إلى فائض ضخم.

وبالنسبة للماضي، من الواضح أن نتائج عملية (قياس) الخلل في الحساب الجاري العالمي تعكس ببساطة أنه كانت هناك بعض الأخطاء في عملية القياس. لكنّ الأهم من ذلك هو أن صندوق النقد الدولي يتنبّأ بأن (الخلل) في الحساب الجاري العالمي (سيزداد بشكل هائل.) وسبب هذا التنبؤ، الذي قد يبدو سخيفاً، بسيطٌ جدّاً. فالفرضية التي طالما انطلقت منها المؤسسات النقدية الدولية في الماضي لبلورة توقّعاتها تمثّلت في أن (السياسات النقديّة ثابتة.) وكانت هذه الفرضية أيضاً سبب تسمية المؤسسات النقدية الدولية لبياناتها المستقبلية (توقّعات) وليس (تنبّؤات.) وكان المقصود من تلك البيانات إظهار ما يمكن أن يحدث في حال عدم تغيّر السياسات النقدية. وببساطة، يستنبط من هذه القصّة حقيقة حاسمة هي: أن السياسات النقدية الحالية لا يمكنها أن تستمر لأنها ستؤدّي إلى نمو مستمر في فائض المدّخرات العالمية الهائل أصلاً. إن (الخلل) في الحساب الجاري العالمي يرتبط بشكل وثيق بفائض الحساب الجاري للعالمين الناشئ والنامي.

ومن الواضح أنه ينبغي منع تنبّؤات صندوق النقد الدولي من

سيمثّـل سحـب السيـولة الـفائضة إحـدى المهمات الرئيسية للبنوك المركزية حول العالم

التحوّل إلى حقائق، لأن العالم غير قادر على إدارة أيّ فائض متعاظم في الحساب الجاري للسبب التالي: إذا استمر نمو الفائض في مدّخرات الدول النامية والناشئة (خصوصاً الدول المصدّرة للنفط والصين)، سيتعيّن على المناطق الأخرى أن تدير عجزاً إجمالياً مساوياً لهذا الفائض. لكن إذا كانت هذه المناطق لا ترغب و/ أو لا تستطيع إدارة مثل هذا العجز الهائل، فإن العالم النامي لن يستطيع إدارته.

لقد مثّلت الأزمة الراهنة وسيلة (فعّالة) للغاية لتقليص فائض المدّخرات العالمية، وقد ظهر انخفاض حاد في مستوى الخلل في الحساب الجاري العالمي في عامي (٢٠٠٨- ٢٠٠٩)، لكنّ السؤال الذي يطرح نفسه بقوة، هنا، هو كيف يستطيع الاقتصاد العالمي أن يتعافى من دون أن يعيد توليد مستويات الخلل المالي العالمي التي أدت إلى الأزمة المالية الراهنة؟

هذا هو التحدي الكبير الذي يواجه صنّاع السياسة اليوم وهو أيضاً السبب الجوهري الذي يجعل التنسيق السياسي العالمي أمراً يستحيل الاستغناء عنه، لأن غياب التنسيق السياسي سيؤدي، على الأرجح، إلى أسوأ السيناريوهات المحتملة: تقليص فائض المدّخرات العالمية من دون أن يتعافى الاقتصاد العالمي.

الاستنتاجات والتوقعات

لقد أكّدنا وجود علاقة وثيقة بين مستويات الخلل في الحساب الجاري العالمي التي سجّلت خلال الألفية الثالثة، والأزمة المالية العالمية الأخيرة. كما أثبتنا أن كليهما نشأ بسبب السياسات النقديّة التي اتبعتها دولتان بعينيهما منذ بداية هذه الألفية، بالإضافة إلى الممارسات المشوّهة التي سهّلت انتشار هذه السياسات في كل أنحاء الولايات المتّحدة، وأسهمت في انتقالها إلى الأسواق المالية العالمية، في نهاية المطاف. أما في الولايات المتّحدة، تحديداً، فقد ولّد التفاعل بين السياسة النقديّة لبنك الاحتياطي الفيدرالي وأسعار الفائدة العالمية الحقيقية والحوافز الائتمانية المشوّهة وبعض المنتجات المالية المبتكرة، ولّد مزيجاً سامّاً من الظروف التي جعلت الولايات المتّحدة مركز الزلزال الذي فجّر الأزمة المالية العالمية. وأسهم نظام صرف العملات والسياسات الاقتصادية الأخرى التي اتبعتها أسواقٌ بعينها، مثل الصين والدول المصدّرة للنفط، في تمكين الولايات المتّحدة من الاقتراض من الخارج بأسعار فائدة متدنية لتمويل فقاعة سوق العقارات الأمريكية، التي انفجرت في نهاية المطاف. لكن في المقابل، تبيّن أن تدنّي أسعار الفائدة الحقيقية نتيجة لارتفاع أسعار النّفط وفائض المدّخرات الصينية المتزايد، سهّلا لاحقاً عملية التكيّف مع أزمة الائتمان العقاري.

وفي الوقت الراهن، تحديداً، ينبغي تنسيق السياسات النقدية العالمية، لأن البنوك المركزية أغرقت الأسواق بالسيولة خلال الأزمة المالية. وسيمثّل سحب هذه السيولة الفائضة إحدى المهمات الرئيسية للبنوك المركزية حول العالم، لأن تحليلنا أظهر أنها تؤدي بدايةً إلى تضخم أسعار الأصول ثم إلى تضخم السلع الاستهلاكية في النهاية. وإذا لم يتم تنسيق عملية الخروج من هذه السياسة النقدية المفرطة في التوسّع، فإن الاقتصاد العالمي سيواجه مزيداً من المعضلات الصعبة ●

*عميد قسم الاقتصاد الكلي – جامعة دويسبورغ إيسن – برلين – ألمانيا
**مدير مركز دراسات السياسة الأوروبية – (CEPS) بروكسل

الهوامش:

٢٥- تم جمع البيانات من المصادر الرسمية ذات العلاقة.
٢٦- طبقاً لما ورد في بيلكي وأورث وسيتزَر (٢٠٠٩)، الجزء المتعلّق بالموضوع، ص ١١.
٢٧- أنظر بيلكي وأورث وسيتزَر (٢٠٠٩)، الجزء المتعلّق بالموضوع، ص ١١.

حدود مواكبة العمالة العربية والخليجية للتقدم التكنولوجي

يؤدي التطور التكنولوجي إلى حتمية أن يتسلح عامل المستقبل بالمعارف والمهارات والسلوكيات التي تتواءم مع المتغيرات التكنولوجية والإقليمية والعالمية، ومن ثم فإنه من الضروري إعداد المواطن العربي وتعليمه وتدريبه على أحدث تكنولوجيا العصر، باعتبار أن القوى العاملة العربية هي القادرة على التعامل مع عناصر الإنتاج الأخرى لتوفير منتج أو خدمة بجودة عالية وتكلفة منخفضة والمنافسة في الأسواق العالمية.

مصطفى محمود خليفة *

إن هناك جهوداً ملحوظة قامت بها الدول العربية في مجال تطوير التعليم العام سواء من ناحية الاستيعاب الكامل للأعداد أو تحسين نوعية التعليم، وقد تبنت الدول العربية خططاً وبرامج طموحة في مجال التعليم والتدريب ورعاية الموارد البشرية، بغرض تحسين الأداء وزيادة الدخل القومي لرفع مستوى معيشة المواطنين وذلك عن إيمان راسخ بأن التنمية حق أساسي من حقوق الإنسان وهي أعظم مهمة تواجهها، وأن الإنسان هو صانع التنمية وهدفها، والوسيلة لتحقيق التنمية هي محاولة اللحاق بأسرع وقت ممكن بالتطورات الفنية والتطبيقية في مختلف الأنشطة والقطاعات في المجتمعات العربية من خلال مستويات متعددة من المعارف والمهارات يبني أساسها في المنشآت التعليمية بالمدارس والجامعات ثم ترفع كفايتها الإنتاجية بالتدريب الذي يربط التعليم بواقع الحياة والعمل في الدول العربية من خلال مراكز التدريب التي تلبي مخرجاتها احتياجات أسواق العمل المحلية والأجنبية.

ويرتبط التدريب المهني والتعليم الفني بإكساب المهارات الفنية والسلوكية وتأمين المؤهلات المحددة لمقابلة احتياجات سوق العمل بما يساعد على مواجهة الخلل الهيكلي بين العرض والطلب في أسواق العمل، والتدريب لا يؤدي إلى زيادة الإنتاجية فحسب، بل يؤدي إلى زيادة الثقة بالنفس ورفع الروح المعنوية للعمال وتحسين الرضا الوظيفي ورضا المستفيدين من الإنتاج أو الخدمات بما يساعد على المنافسة في سوق العمل الداخلي والخارجي.

ويساهم التدريب أيضاً في خفض تكاليف العمل والمحافظة على الأجهزة وصيانتها وتنمية الانتماء وتحقيق الذات والتكيف مع المتغيرات التكنولوجية وتحفيز العاملين وإكسابهم القدرة على البحث والتطوير وزيادة قابلية الاستخدام والترقية بما يساعد على زيادة فرص العمل.

الكفاءة الإنتاجية في الدول العربية والخليجية

يُقدر حجم القوى العاملة في الوطن العربي بنحو ١١٥ مليون عامل، تشكل نسبة الذكور ٧٩ في المائة والإناث ٢١ في المائة، ويتسم الوطن العربي بانخفاض معدلات النشاط الاقتصادي سواء على المستوى الإجمالي أو مستوى الذكور والإناث، حيث تبلغ نسبة المشاركة العامة نحو ٢٩ في المائة من إجمالي السكان، أما مشاركة النساء في النشاط الاقتصادي فهي منخفضة جداً في معظم الأقطار العربية، ويغلب على هيكل العمالة في معظم الدول العربية التركز في قطاع الزراعة والصيد مع تفاوت النسبة بين الدول العربية، ويُلاحظ أن نسبة العاملين في قطاع الصناعة ما زالت منخفضة نسبياً من حيث التوزيع المهني للقوى العاملة، فهناك نقص ملحوظ في فئة الباحثين والدارسين العلميين والمخترعين والمجددين، ويُقاس حجم هذه الفئة بعدد الاختراعات والتجديدات، أما فئة القوى البشرية المهنية والماهرة من أساتذة جامعات ومهندسين وأطباء ورجال بنوك فنيين مهرة فتُشير الأرقام العربية إلى ضآلة شديدة، أما فئة العمالة غير الماهرة فهي تُمثل نحو ٦٢ في المائة من القوى العاملة العربية، ويعود ذلك إلى ارتفاع معدلات الأمية وانخفاض نسبة التعليم العالي بالمقارنة بمعدلاتها في العالم، بالإضافة إلى افتقار العمال إلى التدريب والمهارات الأساسية والمستوى التقني الملائم.

من الضروري إعداد المواطن العربي وتعليمه وتدريبه على أحدث تكنولوجيا العصر

أما عن مستوى الإنتاجية، فهي متدنية بالنسبة للعامل العربي، فالإنتاجية هي محصلة التفاعل بين التعليم والتدريب من ناحية والتنظيم والإدارة من ناحية ثانية ومعدل الاستثمار الرأسمالي لكل عنصر من قوة العمل من ناحية ثالثة، والإنتاجية العربية عموماً لا تتجاوز خُمس مثيلاتها في العالم المتقدم في مجال الصناعة، ولا تتجاوز ١٢٠ من مثيلاتها في مجال الزراعة.

وعلى مستوى دول مجلس التعاون الخليجي، فإن معدل الإنتاجية في الساعة الواحدة قد تراجع نسبياً بنحو ٢ في المائة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٧، وذلك بعد استثناء قطاع النفط والغاز. وعلى الرغم من أن دول المجلس تمتعت بنمو اقتصادي مرتفع في السنوات الماضية، بمعدل ١,٥ في المائة سنوياً منذ عام ٢٠٠٠، فإن ذلك يعود إلى الزيادة في القوة العاملة (خاصة المستوردة)، ولا يعكس زيادة في الإنتاجية. فقد ارتفع معدل الإنتاج في الساعة (مع احتساب قطاع النفط والغاز) منذ عام ٢٠٠٠ بنسبة ضئيلة بلغت واحداً في المائة سنوياً، وهذا أقل بكثير مما حققته الهند ٩,٤ في المائة والصين ١٠,٥ في المائة، والولايات المتحدة الأمريكية ٤,١ في المائة وأوروبا ٥,١ في المائة، ويلاحظ وجود فروق ملحوظة في أداء الإنتاجية بين دول مجلس التعاون الخليجي، حيث تشهد الدول الخليجية الصغرى والأكثر تنوعاً (البحرين ١,٥ في المائة، وعُمان ١,٤ في المائة) أداءً أفضل من مثيلاتها التي تظهر اعتماداً أكبر على الموارد الطبيعية كالنفط والغاز (الإمارات واحد في المائة، والسعودية ٨ في المائة، والكويت ٣,١ في المائة، وقطر ٨,١ في المائة).

وكذلك تواجه العمالة العربية منافسة شرسة من العمالة الوافدة وخصوصاً العمالة الآسيوية داخل سوق العمل الخليجي، وهو الأمر الذي أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة بين الشباب العربي إلى حوالي ١٧ في المائة، وترجع مزاحمة العمالة الآسيوية للعمالة العربية وتفوقها عليها إلى إجادتها أكثر من لغة أجنبية، ومقدرة نسبة كبيرة منها على التعامل مع أجهزة الحواسيب الآلية، بالإضافة إلى انخفاض الأجور التي تتقاضاها مقارنة بالأجور التي تحصل عليها العمالة العربية سواء الوطنية أو الوافدة من دولة عربية أخرى، ومقدرة العمالة الآسيوية على القيام بأكثر من عمل داخل المؤسسة نفسها، وهو الأمر الذي ترفضه الغالبية العظمى من العمالة العربية.

واقع التعليم الفني والتدريب المهني

تولي معظم الدول العربية التعليم العام اهتماماً كبيراً يفوق بكثير اهتمامها بالتعليم الفني والتدريب المهني، كما توجد نظرة سلبية للتعليم الفني والتدريب المهني ومؤسساته، ويلتحق معظم من لم يستطع الاستمرار في التعليم العام بالمدارس الفنية ومراكز التدريب المهني.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة من معظم الدول العربية في مجال تطوير أنظمة التعليم الفني والتدريب المهني من حيث السياسات والأهداف والبنية المؤسسية والبرامج وطرق وأساليب التعليم والتدريب وغيرها وذلك لسد الفجوة بين متطلبات أسواق العمل ومخرجات المدارس الفنية ومراكز التدريب المهني، إلا أنه لا تزال هناك حاجة إلى بذل مزيد من الجهد لتحسين نوعية مخرجات التعليم الفني والتدريب المهني ومستويات المهارة المهنية حتى تواكب المستويات العالمية وتلبي احتياجات سوق العمل من المهن والتخصصات الجديدة، وتساهم في

زيادة قابلية التشغيل لخريجي المعاهد والمدارس الفنية ومراكز التدريب المهني بما يؤدي إلى خفض نسبة البطالة بين هذه الفئة، ويزيد من دورها في تلبية الاحتياجات المطلوبة لتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية وكذلك المنافسة في سوق العمل الخارجي.

المناهج التدريبية

توجد فجوة بين المناهج التدريبية في نُظم التعليم والتدريب المهني والتقني في معظم الدول العربية واحتياجات سوق العمل، وتفتقر المناهج والخطط الدراسية في كثير من الدول العربية إلى المرونة في التنفيذ والتطبيق لتلبية احتياجات سوق العمل ومواكبة التطور التكنولوجي، حيث لا يتم تحديث المناهج لملاحقة هذه التغيرات، وهناك قصور في التجهيزات والمعدات والوسائل التدريبية في العديد من المؤسسات التدريبية، ما يؤثر سلباً على مستوى الخريجين، كما لا يتم تحديث التجهيزات والقيام بأعمال الصيانة، وأحياناً لا تتوفر مستويات السلامة والصحة المهنية في مواقع التدريب العملي.

مشاركة النساء في النشاط الاقتصادي منخفضة جداً في معظم الأقطار العربية

سياسات التعليم الفني والتدريب المهني

لايزال التعليم الفني والتدريب المهني والفني في البلدان العربية يعاني من الفصل بين التعليم الأكاديمي والتعليم التطبيقي، حيث إن تعليم العمال الحرفيين أقل درجة من التعليم الأكاديمي حيث يتم قبول المتفوقين أكاديمياً بالتعليم العام والجامعات بينما يلتحق غير المتفوقين دراسياً بنظم التعليم والتدريب المهني والتقني، فضلاً عن غياب التوجيه والإرشاد المهني في معظم الدول العربية وعدم ربط التعليم والتدريب المهني والفني بمؤسسات العمل والإنتاج.

وقد أقر مؤتمر العمل العربي الاستراتيجية العربية لتنمية القوى العاملة والتشغيل في دورته الثلاثين عام ٢٠٠٣ كبديل متطور عن استراتيجيتين سبق له أن أقرهما، الأولى بعنوان «استراتيجية تنمية القوى العاملة العربية»، وقد أُقرت عام ١٩٨٥، والثانية (الاستراتيجية العربية للتشغيل)، وقد أُقرت عام ١٩٩٣، حيث من الطبيعي أن ترتبط تنمية القوى العاملة بالتشغيل. وقد راعت هذه الاستراتيجية سرعة التغير في مُعطيات أسواق العمل العربية ومجالات تنمية القوى العاملة العربية وتشغيلها.

وكان من بين الأهداف التي تبنتها الاستراتيجية العربية لتنمية القوى العاملة والتشغيل:

- ❖ التأكيد على أن العمل قيمة إنسانية وحضارية ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية.
- ❖ تنمية القوى العاملة العربية في إطار التنمية البشرية المستدامة والتكامل العربي.
- ❖ زيادة الإنتاجية بصورة مستدامة.
- ❖ تحقيق التشغيل الكامل للقوى العاملة العربية.
- ❖ توافق تنمية القوى العاملة والتشغيل مع اقتصاد السوق ومظاهر العولمة.
- ❖ خفض معدلات البطالة في الدول العربية التي تعاني من ارتفاعها.
- ❖ مواجهة مشكلة بطالة الشباب من حملة المؤهلات الدراسية.
- ❖ زيادة فرص تشغيل المرأة العربية.
- ❖ توطين الوظائف في البلدان قليلة السكان وذات موارد مناسبة.
- ❖ توجيه التعليم والتدريب لخدمة تنمية التشغيل والتلاؤم مع احتياجات سوق العمل كماً ونوعاً.
- ❖ تقليل سلبيات برامج التعديل الهيكلي على التشغيل والتدريب والأجور.
- ❖ تعزيز فرص التشغيل للمتنقلين العرب بين البلدان العربية.
- ❖ المحافظة على فُرص التشغيل للمهاجرين العرب.
- ❖ العناية والتشغيل في القطاع غير المنظم.
- ❖ تنمية وتنظيم معلومات سوق العمل.
- ❖ تطوير نُظم إدارة التشغيل في البلدان العربية.
- ❖ تطوير مكاتب التشغيل الحكومية.
- ❖ دعم نجاح منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

إصلاح التعليم الفني والتدريب المهني

يتطلب إصلاح التعليم الفني والتدريب المهني وضع نظام تعليمي وتدريبي يتناسب والتطورات العالمية بحيث يراعي ما يلي:

١- إنشاء نظام للمؤهلات يدعم مبدأ التعليم المستمر.

٢- إنشاء نظام تعليم فني وتدريب مهني موجه للطلب بسوق العمل.

٣- إنشاء إطار قانوني ومؤسسي لأنظمة التعليم الفني والتدريب المهني.

٤- تطوير وتحديث عناصر العملية التعليمية والتدريبية.

٥- وضع سياسة لسوق العمل تهدف إلى تدعيم حركة العمالة .

٦- تطوير سياسات التشغيل في الوطن العربي ●

*متخصص في الشؤون الاقتصادية
- مركز النخبة للدراسات - القاهرة

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

دول مجلس التعاون الخليجي في عالم متغير

دراسة في التطورات الداخلية والعلاقات الخارجية
١٩٩٠ - ٢٠٠٥

شهد العالم المعاصر منذ بداية تسعينات القرن الماضي، تحولات استراتيجية وسياسية واقتصادية وعلمية كبرى، كان لها وقعها وتأثيرها في النظم الإقليمية والفرعية عموماً، وفي منطقة الخليج بوجه خاص، حيث عرفت هذه المنطقة، في خضم التحولات العالمية، حربين إقليميتين دوليتين واحتلال بلد عربي من قبل دولة عظمى، كما شهدت تحولات اجتماعية نتيجة للتطور الاقتصادي والعلمي والتأثيرات الخارجية أيضاً .

يسعى هذا الكتاب للبحث في انعكاسات التحولات العالمية والإقليمية والداخلية على المنظومة الخليجية، وهو ينطلق من سؤال محوري يفرض نفسه في هذه المرحلة، ففي ضوء بيئة دولية متغيرة، وإقليمية قلقة، وداخلية متململة، أين تقع دول مجلس التعاون الخليجي سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وما هو مستقبلها؟

الحوكمة: الكويت نموذجاً

لقد احتل موضوع الحوكمة خلال السنوات الأخيرة مكان الصدارة لدى الإدارات الاقتصادية في الدول المختلفة نتيجة للأزمة المالية التي عصفت بشركات مساهمة كبيرة، وأدت إلى اهتزاز الثقة بمدى سلامة الإدارة لدى هذه الشركات ومدى صحة نتائجها المالية المعلنة وما لذلك من تداعيات سلبية مختلفة.

د. محمد كمال أبو عمشة *

إن تطبيق مفهوم الحوكمة سيؤدي إلى تحسين إدارة الشركة ومن ثم أدائها وقدرتها على تجاوز الأزمات المالية والتشغيلية، حيث تكمن أهمية حوكمة الشركات في حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح والحد من المخاطر وجذب المستثمرين وتوطيد دعائم الاقتصاد.

تعريف مفهوم الحوكمة

يعد مصطلح الحوكمة الترجمة المختصرة التي راجت للمصطلح (Corporate Governance) ، أما الترجمة العلمية التي اتفق عليها، فهي (أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة)، فقد تعددت التعريفات المقدمة لهذا المصطلح، ونورد أهمها فيما يلي[1]

١- تعريف مؤسسة التمويل الدولية (IFC) للحوكمة : هي النظام الذي تتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها.

٢- تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) للحوكمة : هي مجموعة من الإجراءات والعمليات التي تتم بموجبها إدارة المؤسسة والتحكم فيها لتحقيق أهدافها، وتتضمن توزيع الحقوق والمسؤوليات بين الأطراف المختلفة لهذه المؤسسة وتحديد القواعد والإجراءات الخاصة بصنع القرار فيها.

٣- تعريف لجنة (Cadbury) الصادر عن سوق لندن للأوراق المالية: إن الحوكمة هي مجموعة من أنظمة الرقابة المالية وغير المالية والتي عن طريقها تتم إدارة الشركة وتوجيهها والرقابة على شؤونها.

ويرى البعض الآخر أن الحوكمة تعني النظام، أي وجود نظم تحكم العلاقات بين الأطراف الأساسية التي تؤثر في الأداء، كما تشمل مقومات تقوية المؤسسة على المدى البعيد وتحديد المسؤول والمسؤولية . أما مفهوم حوكمة الشركات فهو إيجاد وتنظيم التطبيقات والممارسات السليمة للقائمين على إدارة الشركة بما يحافظ على حقوق حملة الأسهم والسندات والعاملين في الشركة وأصحاب المصالح وغيرهم وذلك من خلال تحري تنفيذ صيغ العلاقات التعاقدية التي تربط بينهم وباستخدام الأدوات المالية والمحاسبية السليمة وفقاً لمعايير الإفصاح والشفافية الواجبة.

ومما سبق نرى أنه لا يوجد تعريف محدد للحوكمة إلا أن كافة التعاريف تتفق على أنها الرقابة السليمة والسعي إلى المحافظة على حقوق جميع المساهمين والعاملين في الشركة وأصحاب المصالح ومجلس الإدارة.

تطبيق مفهوم الحوكمة

لقد ظهرت الحاجة إلى الحوكمة في العديد من الاقتصادات المتقدمة والناشئة[2] خلال العقود القليلة الماضية، خاصة في أعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدتها العديد من دول العالم، كما تزايدت أهميتها نتيجة لاتجاه كثير من دول العالم إلى التحول إلى النظم الاقتصادية الرأسمالية التي يعتمد فيها بدرجة كبيرة على الشركات الخاصة لتحقيق معدلات مرتفعة ومتواصلة من

تؤدي الممارسة السليمة للحوكمة إلى دعم وسلامة الجهاز المصرفي

النمو الاقتصادي. وقد أدى اتساع حجم تلك المشروعات إلى انفصال الملكية عن الإدارة، وشرعت تلك المشروعات بالبحث عن مصادر للتمويل أقل تكلفة من المصادر المصرفية، فاتجهت إلى أسواق المال. وساعد على ذلك ما شهده العالم من تحرير للأسواق المالية، فتزايدت انتقالات رؤوس الأموال عبر الحدود بشكل غير مسبوق، وأدت زيادة حجم الشركات إلى ضعف آليات الرقابة على تصرفات المديرين، ووقوع كثير من الشركات في أزمات مالية. ومن أبرزها دول جنوب شرق آسيا في أواخر التسعينات، ثم توالت بعد ذلك الأزمات، ولعل من أبرزها أزمة شركتي أنرون وورلد كوم في الولايات المتحدة في عام ٢٠٠١.

المبادئ الأساسية للحوكمة

قامت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عام١٩٩٩ بنشر مجموعة أساسية لمبادئ الحوكمة تم تنقيحها في عام ٢٠٠٤، هذه المبادئ[٣] معنية بمساعدة كل من الدول الأعضاء وغير الأعضاء في المنظمة على تطوير الأطر القانونية والتنظيمية لتطبيق الحوكمة في كل من الشركات العامة والخاصة سواء المتداولة أو غير المتداولة بأسواق المال من خلال تقديم عدد من الخطوط الإرشادية لتدعيم إدارة الشركات وكفاءة أسواق المال واستقرار الاقتصاد ككل. كما أصدرت لجنة بازل للرقابة المصرفية في العام ذاته أول دليل لمساعدة الجهات الرقابية في الدول المختلفة على حث المصارف على اتباع قواعد حوكمة سليمة وذلك بهدف دعم الجهود الحكومية في تقييم وتحسين هياكل حوكمة الشركات وتقديم النصح للقائمين على رقابة السوق المالية وللأطراف المختلفة في أسواق المال، ثم قامت لجنة بازل في عام ٢٠٠٦ بنشر نسخة أخرى منقحة لمبادئ الحوكمة . وقد أقرت اللجنة بأن تفعيل هذه المبادئ يجب أن يتناسب مع هيكل البنك وحجمه ووزنه الاقتصادي وهيكل المخاطر فيه، وأن تطبيق معايير الحوكمة في نظام قانوني معين سيتوقف على القوانين ذات العلاقة والتعليمات والتوقعات الرقابية. ونورد فيما يلي أهم هذه المبادئ وفقاً لجهة إقرارها:

مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

تعتبر مبادئ الحوكمة[٤] الخمسة التي توصلت إليها هذه المنظمة المرجعية الأساسية في أي دولة تريد أن تتبنى مفهوم الحوكمة لديها، بحيث يتضمن إطار حوكمة الشركات كلاً من تعزيز شفافية الأسواق وكفاءتها، كما يجب أن يكون متناسقاً مع أحكام القانون، وأن يصيغ بوضوح تقسيم المسؤوليات فيما بين السلطات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية المختلفة في الشركة، وتتضمن هذه المبادئ ما يلي:

١- حفظ حقوق جميع المساهمين، والتي تشمل نقل ملكية الأسهم، واختيار مجلس الإدارة، والحصول على عائد في الأرباح، ومراجعة القوائم المالية، وحق المساهمين في المشاركة الفعالة في اجتماعات الجمعية العامة.

٢- المساواة في معاملة جميع المساهمين، وتعني المساواة بين حملة كافة الأسهم، وحقهم في الدفاع عن حقوقهم القانونية، والاطلاع على

كافة المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة، وكذلك حمايتهم من أية عمليات استحواذ أو دمج مشكوك فيها.

٣- حماية حقوق أصحاب المصالح الذين لهم علاقة بالشركة مثل البنوك والعاملين وحملة السندات والموردين والعملاء، والتي تشمل احترام حقوقهم القانونية، والتعويض عن أي انتهاك لتلك الحقوق.

٤- الإفصاح والشفافية، ويشملان الإفصاح بطريقة عادلة بين جميع المساهمين وأصحاب المصالح عن المعلومات المهمة والتي يؤدي حذفها أو عدم التصريح عنها إلى التأثير في القرارات المتخذة من قبل مستخدمي هذه المعلومات.

٥- مسؤوليات مجلس الإدارة، وتشمل هيكل مجلس الإدارة وواجباته القانونية، وكيفية اختيار أعضائه ومهامه الأساسية، ودوره في الإشراف على الإدارة التنفيذية.

مبادئ لجنة بازل للرقابة المالية

تؤدي الممارسة السليمة للحوكمة إلى دعم وسلامة الجهاز المصرفي، وذلك من خلال المعايير التي وضعتها لجنة بازل للرقابة على البنوك وتنظيم ومراقبة الصناعة المصرفية، والتي يبلغ عددها ثمانية مبادئ وفقاً للتقرير الأحدث لهذه اللجنة:

١- التأكد من كفاءة أعضاء مجلس الإدارة وإدراكهم الكامل لمفهوم الحوكمة ودورهم في هذا الإطار، وأن لديهم القدرة على إصدار القرارات والأحكام المناسبة لإدارة شؤون البنك وأعماله اليومية.

٢- وضع الأهداف الاستراتيجية للبنك من قبل مجلس الإدارة .

٣- التوزيع السليم للمسؤوليات من قبل أعضاء مجلس الإدارة ووضع قواعد وحدود واضحة لها، والمساءلة والمحاسبة داخل البنك سواء لأنفسهم أو لجميع العاملين على حد سواء.

٤- وجود نظام فعال للرقابة الداخلية في البنك، وإدراك المراقبين لأهمية دورهم.

٥- مراقبة خاصة لمراكز المخاطر في المواقع التي يتصاعد فيها تضارب المصالح، بما في ذلك علاقات العمل مع المقترضين المرتبطين بالمصرف وكبار المساهمين والإدارة العليا.

٦- أن تتوافق سياسات المكافآت المالية والحوافز وتطبيقاتها مع الثقافة العامة للبنك ومع الاستراتيجية والأهداف طويلة الأجل.

٧- توافر الشفافية والإفصاح في كافة أعمال وأنشطة البنك والإدارة، وفي التقارير الصادرة عنها.

٨- تفهم أعضاء المجلس والإدارة التنفيذية العليا للبيئة التشريعية التي تحكم العمل في البنك وكذلك الهيكل التشغيلي فيه، والالتزام الكامل بالقوانين والتعليمات السارية.

محددات الحوكمة

هناك اتفاق على أن التطبيق الجيد لحوكمة الشركات يتوقف على مدى توافر ومستوى جودة مجموعة من المحددات والعوامل الخارجية والداخلية المؤثرة. ونوردهما بشيء من التفصيل فيما يلي:

المحددات الخارجية:

تشير إلى المناخ العام للاستثمار في الدولة، والذي يشمل على سبيل المثال : القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي (مثل قوانين سوق المال والشركات وتنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية والإفلاس)، وكفاءة القطاع المالي (البنوك وسوق المال) في توفير التمويل اللازم للمشروعات، ودرجة تنافسية أسواق السلع وعناصر الإنتاج، وكفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية (هيئة سوق المال والبورصة) في إحكام الرقابة على الشركات، فضلاً عن بعض المؤسسات ذاتية التنظيم والتي تضمن عمل الأسواق بكفاءة (ومنها على سبيل المثال الجمعيات المهنية التي تضع ميثاق شرف للعاملين في السوق، مثل المراجعين والمحاسبين والمحامين وغيرهم)، بالإضافة إلى المؤسسات الخاصة للمهن الحرة مثل مكاتب المحاماة والمراجعة والتصنيف الائتماني والاستشارات المالية والاستثمارية. وترجع أهمية المحددات الخارجية إلى أن وجودها يضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تضمن حسن إدارة الشركة، والتي تقلل من التعارض بين العائد الاجتماعي والعائد الخاص.

> تهدف قواعد الحوكمة إلى تحقيق الشفافية والعدالة وحماية المساهمين في الشركات

المحددات الداخلية:

تشير إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل الشركة بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، والتي يؤدي توافرها من ناحية وتطبيقها من ناحية أخرى إلى تقليل التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاثة.

الحوكمة في الجهاز المصرفي

تختص الحوكمة في الجهاز المصرفي[٧] بمراقبة الأداء من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا للبنك، وحماية حقوق حملة الأسهم والمودعين، والتي تتحدد من خلال الإطار التنظيمي وسلطات الهيئة الرقابية . ولا يرتبط نجاح الحوكمة في الجهاز المصرفي فقط بوضع القواعد الرقابية، لكن أيضاً بأهمية تطبيقها بشكل سليم، وهذا يعتمد على البنك المركزي ورقابته من جهة، وعلى البنك المعني وإدارته من جهة أخرى. وهي تؤدي إلى زيادة فرص التمويل وانخفاض تكلفة الاستثمار، والحد من الفساد وانخفاض درجة المخاطر لدى البنوك.

وترتكز الحوكمة - كما سبق القول - على عناصر أساسية لابد من

❖ المرسوم الخاص بتنظيم سوق الكويت للأوراق المالية وقرارات إدارة السوق.

❖ قانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٩ في شأن الإعلان عن المصالح في أسهم الشركات المساهمة.

❖ التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي.

❖ النظام الأساسي للبنك، وكذلك السياسات الداخلية فيه.

لقد أصدر بنك الكويت المركزي منذ النصف الثاني من التسعينات مجموعة من التعليمات والتوجيهات بشأن تعزيز أنظمة الرقابة الداخلية، ودور مراقبي الحسابات الخارجيين واستقلاليتهم والدليل الاسترشادي لواجبات ومسؤوليات أعضاء مجالس إدارات البنوك والتعليمات الصادرة بشأن ضوابط الخبرة المطلوبة في أعضاء مجالس الإدارة والإدارة التنفيذية والتعليمات بشأن إدارة ومراقبة مخاطر التشغيل وغيرها من التعليمات ذات العلاقة بمعايير الحوكمة والتي يشكل محور الإفصاح والشفافية ركناً أساسياً فيها. إذ إن تعليمات البنك المركزي تؤكد على مسؤولية مجالس الإدارة في وضع معايير للسلوك المهني والأخلاقي في البنوك.

التحديات التي تواجه تطبيق مفهوم الحوكمة

أمـا التـحديات التي تواجـه حوكمـة الـشركات فـهي إرسـاء ثقـافة الحوكـمة في الشركات وخاصة المدرجة منها ورفع مستوى الـوعـي وكـذلك دعـم مشـاركـة المسـاهـمين في اتـخـاذ الـقـرارات المهمة في الشركات المسـاهمة المدرجة وبشـكل فعال، بالإضافة إلى آلـيـة اخـتـيـار أعضـاء مجـلس الإدارة، وتـفـعـيـل عـمـل الـلـجـان المنـبـثـقـة من المجالس، وأخيراً تعـزيـز آليـات الرقـابة الـداخـلـيـة في الشركات.

كلمة أخيرة

إن حوكمة الشركات تعتمد في نهاية المطاف على التعاون بين القـطـاعين العـام والخاص لإيجـاد نـظـام لسـوق تـنـافسـيـة في مجتمع ديمقراطي يقوم على أساس القانون، كما أنها تتناول موضوع تحديث العالم العربي عن طريق النظر في الهياكل الاقتصادية وهياكل الأعمال التي تعزز القدرة التنافسية للقطاع الخاص، وتجعل المنطقة أكثر جذباً للاستثمار الأجنبي المباشر، وكذلك تحقق تكاملاً للمنطقة في الأسواق العالمية ●

*باحث في مجال التمويل والاستثمار- متخصص في الأسواق المالية العربية - الجامعة الأمريكية- الأردن

الهوامش:

١- البنك الأهلي المصري، أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة في الشركات: حوكمة الشركات. النشرة الاقتصادية، العدد الثاني، المجلد السادس والخمسون، ٢٠٠٣.

٢- نرمين أبو العطا، حوكمة الشركات سبيل التقدم، ورقة عمل، وزارة التجارة الخارجية المصرية، ٢٠٠٥.

٣- نرمين أبو العطا، حوكمة الشركات سبيل التقدم، ورقة عمل، وزارة التجارة الخارجية المصرية، ٢٠٠٥.

٤- كارتين .ل كوشتا هلبليغ، غرس حوكمة الشركات في الاقتصاديات الصاعدة والانتقالية، مركز المشروعات الدولية الخاصة

www.oecd.org.com - www.cipe-arabia.org/pdfhelp.asp

٥- فؤاد شاكر، الحكم الجيد في المصارف والمؤسسات المالية العربية حسب المعايير العالمية، ورقة مقدمة إلى المؤتمر المصرفي العربي لعام ٢٠٠٥ « الشراكة بين العمل المصرفي والاستثمار من أجل التنمية »، منشورة في:

Egyptian Banking Institute, Corporate Governance in the Banking Sector Workshop, March 2006.

٦- فؤاد شاكر، المرجع السابق.

7- محمد كمال أبو عمشة، تعزيز حوكمة الشركات في دولة قطر، هيئة سوق رأس المال، ورقة عمل مقدمة لهيئة رأس المال، ٢٠١١.

٨- Globe white page, 2004¢SImproving corporate governance standards: the work of the OECD and the PrinciplesR Organization for Economic Cooperation and Development,

٩- Economic Reform Journal, Issue n?. 4, October 2000.¢SPrinciples of Corporate GovernanceR Organization for Economic Co -operation and Development,

١٠- كارتين .ل كوشتا هلبليغ، مرجع سبق ذكره.

١١- أحمد منير النجار، البعد المصرفي في حوكمة الشركات، اتحاد المصارف الكويتية، العدد ٤٠ ، مارس ٢٠٠٧

١٢- أحمد منير النجار، المرجع السابق.

معضلة الطاقة والغذاء وسبل حلها

شهد العالم خلال السنوات القليلة الماضية غلاء أسعار النفط والغذاء مما كانت له تداعيات سلبية على أمن العالم واستقراره. إذ حققت أسعار النفط قفزة تاريخية في السنوات الأخيرة، وبلغت أسعار معظم المواد الغذائية أرقاماً قياسية، وبات شبح الجوع يخيّم على معظم دول العالم بعد أن ظنت أنها في مأمن منه بسبب الثورة الخضراء، واندلعت أعمال الشغب والمظاهرات نتيجة لأزمة الغذاء. وحتى تتمكن الحكومات من معالجة الجذور الحقيقية للأزمة يتعين عليها فهم العوامل التي تحرك السوق، والسعي لتقليل الطلب ولا سيما في قطاع الطاقة.

أ. د. ديفيد فيكتور *

لم تبذل الحكومات حتى الآن سوى جهود طفيفة لمعالجة الأسباب الحقيقية للمشكلة التي تفاقمت نتيجة لبعض الانعكاسات السياسية. فقد عمدت بعض الحكومات إلى فرض قيود تجارية ومراقبة أسعار السلع كرد فعل للضغوط الهائلة التي تعرضت إليها من أجل توفير الغذاء لشعوبها، الأمر الذي كانت له عواقب سلبية زادت المشكلة حدة وتعقيداً. ومن اللافت للانتباه أن الحكومات، ولا سيما الإدارة الأمريكية التي تعتبر أكبر مستهلك للطاقة على مستوى العالم، لم تبذل سوى جهود طفيفة لتشجيع السكان على الترشيد والاقتصاد في استهلاك الطاقة.

والواقع أن البحث عن أفضل السبل لمعالجة الأزمتين يتطلب منا في المقام الأول رصد وتقييم مجريات الأحداث التي دفعت العالم إلى هذا الوضع الصعب. فغلاء أسعار النفط مثلاً يعود إلى خصائص هذه السلعة التي تعتمد عليها وسائل النقل والمواصلات بشكل مكثف نظراً لسهولة نقلها وتخزينها. وعجزت أنظمة النقل عن إبداء المرونة الكافية، ومن ثم الاستجابة بكفاءة لغلاء أسعار النفط في ظل غياب البدائل الحقيقية، ما أدى إلى ارتفاع الطلب على النفط حتى بعد زيادة أسعاره (وسيكتشف المستهلكون في مرحلة ما أن ترشيد الاستهلاك هو الحل الأمثل من الناحية الاقتصادية، ما سيؤدي إلى خفض الطلب على النفط. واتجهت شركات الطيران وسائقو السيارات بالفعل إلى شراء أجهزة أكثر كفاءة وفاعلية ستؤدي إلى خفض استهلاك النفط بمجرد استخدامها على نطاق واسع).

ولا يخضع النفط لقواعد العرض المعتادة نظراً لأن معظم احتياطي النفط يخضع لسلطة الشركات المملوكة للحكومات التي لا تستجيب لسياسة العرض والطلب على عكس الشركات الخاصة. فمثلاً، لا تعمد هذه الشركات إلى زيادة إنتاجها لجني أرباح سريعة عند ارتفاع الأسعار، وتقنع هي وحكوماتها بجني الأرباح الناشئة عن زيادة أسعار إنتاجها الحالي، وذلك في ضوء ضَعف الحافز لدى هذه الشركات والدول لجمع المزيد من الأموال؛ فهي نادراً ما تتوجه إلى الاستثمار أو تتخيل أن ينفد ما لديها من أموال وممتلكات. وقد يكون هذا هو السبب وراء إعلان المملكة العربية السعودية وقطر ودول كثيرة أخرى وقف أو إبطاء مشروعاتها الحالية.

وترى بعض الدول التي يسيطر عليها (هاجس الموارد) أن الإنتاج يجب أن يتناسب عكسياً مع الأسعار، بمعنى أنه يجب خفض الإنتاج كلما زادت الأسعار. والسبب وراء ذلك هو جشع حفنة من السياسيين ولهاثهم وراء جني الأموال مما يضر بالمناخ الاستثماري على المدى الطويل في هذه الدول. وتأتي روسيا وفنزويلا على رأس الدول التي خفضت إنتاجها على الرغم من مواردهما الكثيرة.

وقد يكون هذا هو السبب وراء غلاء الأسعار. فارتفاع أسعار النفط لم يؤدِّ إلى خفض الطلب، بل إنه ترك انعكاسات سلبية على سلسلة العرض في بعض الدول. وعلى الصعيد العالمي، باتت منحنيات العرض شبه رأسية، الأمر الذي أدى إلى تحويل التقلبات الطفيفة إلى هزات كبيرة في الأسعار (وأسهمت ظاهرة القروض الخاصة - القروض الممنوحة من الأشخاص والشركات الخاصة؟ في تفاقم المشكلة جراء تحول النفط والسلع الغذائية إلى أدوات استثمارية مهمة شهدت إقبالاً متزايداً بسبب ضَعف الأداء الاقتصادي في الأسواق الأخرى والتنبؤ بزيادة أسعار هذه السلع).

وقد يكون من الصعوبة بمكان رصد وتحليل الأسباب التي أدت إلى غلاء أسعار المواد الغذائية. وقد لجأ الكثير من الخبراء إلى

تفسير هذا الغلاء بأنه انعكاس لارتفاع أسعار الوقود نظراً لاستخدام المحاصيل الزراعية ولا سيما الذرة والسكر في مادة الإيثانول – التي يتم مزجها مع البنزين – وفول الصويا في إنتاج الديزل الحيوي. وازداد الإقبال على تحويل الحبوب الزراعية إلى وقود حيوي وتغيير الأنماط الزراعية المعروفة من توفير الغذاء إلى إنتاج الوقود الحيوي الأكثر ربحاً.

وعلى الرغم من رواج هذا التفسير الذي يشير بأصابع الاتهام إلى أسعار الوقود وأسواق الطاقة، فمن الصعب تحديد انعكاسات ارتفاع أسعار النفط والوقود الحيوي على تكلفة المواد الغذائية على نحو دقيق، إذ يتفاوت حجم المخاطر والتهديدات حسب المحصول الزراعي نفسه، إلا أن الدراسات والأبحاث الدقيقة تشير إلى أن الاستثمار في الوقود الحيوي يمثل السبب وراء ارتفاع أسعار السلع الغذائية بنسبة تتراوح من ١٠ إلى ٣٠ في المائة. والواقع أن ارتفاع أسعار الغذاء على مستوى العالم لم يكن الدافع الرئيسي وراء إعادة النظر في استثمارات الوقود الحيوي، وإنما يعود إلى أن ارتفاع تكلفة إنتاج بعض أنواع الوقود الحيوي – ولا سيما إيثانول الذرة وديزل الحبوب الزيتية – والآثار السلبية على ظاهرة الاحتباس الحراري والبيئة.

ولا يمثل إنتاج الوقود الحيوي حلقة الوصل الوحيدة بين أزمة الطاقة وأزمة الغذاء، إذ تزايد الطلب على الوقود والغذاء في آن واحد وخصوصاً مع الطفرة التي تشهدها الاقتصادات الآسيوية العملاقة مثل الصين والهند. فقد تأثر العرض، المحدود والبطيء أصلاً جراء تزامن جملة من العوامل تمخض عنها اضطراب أسعار الطاقة وقلة الإنتاج في القطاع الغذائي. فعلى سبيل المثال، أدت موجة الجفاف التي تعرضت إليها أستراليا إلى خفض إنتاجها من بعض المحاصيل الزراعية، كما كان العجز بالمهندسين الأكْفَاء ونقص معدات الحفر سبباً في عجز مصدري النفط على التعامل مع الأزمة بكفاءة وعدم مقدرتهم على استخدام حقول النفط التي تم اكتشافها مؤخراً.

وربما يتحول بعض هذه العوامل إلى أمراض مزمنة، فقد يتعرض الإنتاج الزراعي إلى مزيد من التهديدات بسبب ظاهرة التغير المناخي خلال العقود المقبلة (على الأقل حتى يكتشف المزارعون سبلاً جديدة ومبتكرة لتعزيز القدرة الإنتاجية.) ويبدو أن فرص الحصول على مهندسين مؤهلين ومعدات ثقيلة ستكون أكثر صعوبة في المستقبل المنظور.

وتنطوي أزمة نقص الغذاء والوقود من الناحية النظرية على فرصة هائلة لدفع مسيرة الإصلاح في الاتجاه الصحيح، حيث أسهمت زيادة الأسعار في رفع دخل المزارعين الذين يشكلون العقبة الرئيسية أمام النهوض بالقطاع الزراعي. أما على الواقع العملي، فلم تسعَ أي من حكومات الدول الكبرى إلى الاستفادة من هذه الفرصة.

فعلى سبيل المثال، جددت الولايات المتحدة التزامها بالسياسات الزراعية التي تقدم دعماً غير مبرَّر لمزارعيها على الرغم من عدم احتياج هؤلاء الفلاحين إلى هذا الدعم في السنوات الأخيرة. وعلى المنوال نفسه، لم تشهد برامج الدعم الزراعي المتَّبَعة في اليابان وأوروبا سوى تعديلات طفيفة.

وتتبنى الحكومات في بعض الأحيان سياسات قد تضر بالمزارعين أنفسهم. وليس أدل على ذلك من قيام الهند بوقف تصدير الأرز إلى الخارج، الأمر الذي أدى إلى خفض أسعار الأرز المحلية، ما دفع الفلاحين إلى الإعراض عن زراعة الأرز وبالتالي نقص الإنتاج. والسبيل الأمثل، بل قد يكون الأوحد، نحو ضمان الأمن الغذائي والخروج من هذه الأزمة هو تعزيز التواصل بين المنتجين والمستهلكين في الأسواق العالمية التي توفر مجموعة متنوعة من المنتجات والسلع.

حكومات الدول الغربية باتت غير قادرة على التأثير المباشر في مجريات الأزمة الغذائية

وينطوي غلاء أسعار الوقود على فرصة هائلة لترشيد الاستهلاك، لكن الكثير من الحكومات لا تكترث بالعوامل التي تؤثر في توجُّهات السوق. وعلى سبيل المثال، قامت الدول الغنية بالنفط وموارد الطاقة، مثل إيران وكثير من دول الخليج العربي بخفض أسعار المنتجات النفطية عن معدل الأسعار السائدة في السوق العالمي. وفي المقابل لجأت الصين إلى مراقبة أسعار النفط والكهرباء، وهو ما يعلل جزئياً انقطاع التيار الكهربي أوائل العام الماضي، إذ عانت شركات توليد الكهرباء من ارتفاع أسعار الفحم، لكنها لم تستطع تمرير هذه الزيادة إلى المستهلك النهائي، وتعرضت هذه الشركات إلى ضغوط كبيرة أدت إلى انخفاض مخزونها من الفحم وجعلها أكثر عرضة لمشكلات توليد الطاقة، وهو ما حدث فعلاً أثناء العاصفة الثلجية التي تسببت في حدوث أضرار ضخمة لخطوط السكك الحديدية في البلاد.

ويجب علاج الجذور الأصلية للمشكلة، وليس الانعكاسات الناجمة عنها. والحقيقة المرة هي أن حكومات الدول الغربية باتت غير قادرة على التأثير المباشر في مجريات الأزمة، وهذا يرجع جزئياً إلى آليات العولمة التي تحكم العالم.

ونرى في قضية الغذاء أن السياسات الحكومية تؤثر إلى حدٍ ما في سلسلة العرض والطلب، لكن آليات العولمة تجعل من الصعب انفراد حكومة أو دولة بعينها بمقدرات الأمور في هذا الشأن، فقد تمتلك الحكومات بعض التأثير في سلسلة الطلب على المواد الغذائية، لكن التأثير الأكبر يتمثل على المستوى العالمي في زيادة إنتاج المحاصيل.

وعلى صعيد النفط، تقف الدول الغربية مكتوفة الأيدي من ناحية العرض، لكنها مع ذلك تلعب دوراً كبيراً في تشكيل ملامح الطلب على النفط بوصفها من أكبر المستهلكين في العالم. وكي تتمكن هذه الدول

سيكتشف المستهلكون للنفط في مرحلة ما أن ترشيد الاستهلاك هو الحل الأمثل

من التأثير في عملية الطلب على النفط، يجب أن تسعى إلى تغيير أنماط استخدام الطاقة، وبالطبع فإن هذه التغييرات مرهونة بابتكار وتطبيق أساليب تقنية حديثة.

ويمثل الاعتماد على التقنية المتطورة أحد المحاور المهمة لزيادة إنتاج المواد الغذائية وتقليل الطلب على النفط، لكن حشد الجهود الحكومية وراء تطبيق سياسة تقنية تتسم بالكفاءة والفاعلية ينطوي على صعوبة بالغة.

وتعتمد الابتكارات والتطورات التقنية على استثمارات طويلة الأجل والنفس أيضاً؛ فالنتائج غير مؤكدة وأفضل من يتولى دفة هذا المجال هم مديرون أذكياء لديهم المقدرة على استقراء توجُّهات السوق والتكيف مع وقائعه بعيداً عن الأنظمة الروتينية الحكومية التي لا تمتلك سجلاً جيداً في هذا المجال. ووجد السياسيون أنفسهم وسط هذه الأزمة المتلاطمة الأمواج، وكان عليهم الإسراع باتخاذ خطوات ذات نتائج ملموسة للتغلب على مشكلة غلاء أسعار الغذاء والوقود، فلجأوا إلى مراقبة الأسعار واستمالة بعض الجماعات التي تحظى بمحاباة سياسية مثل منتجي الوقود الحيوي وفرض قيود تجارية.

وما يدعو إلى القلق أن الاستثمار في مجال التقنية لا يرقى في الواقع إلى المستوى المطلوب لمعالجة الجذور الحقيقية للمشكلة، بل إن بعض الحكومات الغربية تسعى إلى تقليص حجم استثماراتها في المعاهد الدولية للبحث الزراعي على الرغم من أن هذه المعاهدة كانت وراء حدوث الثورة الخضراء، ويتوقع أن تلعب دوراً مهماً في تكرار هذا الإنجاز خلال العقود المقبلة إذا توفرت لها الموارد الكافية. ويبدو أن الاستثمار في قطاع تقنية الطاقة بدأ ينهض من سُبات طويل منذ ثمانينات القرن الماضي، إلا أنه لا يرقى إلى المستوى المطلوب أيضاً.

وتبدو استثمارات القطاع الخاص مشجعة في بعض القطاعات والأنشطة مثل إنتاج الوقود الحيوي المتطور وتصنيع بطاريات حديثة يمكن أن تسهم في تشغيل السيارات بالكهرباء بدلاً من النفط.

أما عن القطاعات التي تحتاج إلى الاستثمارات الحكومية بشدة، مثل محطات الفحم المتطورة ذات الانبعاثات المنخفضة لما لها من أهمية بالغة في تجنب انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، التي تعتبر السبب الرئيسي وراء ظاهرة الاحتباس الحراري، فإن هذه الاستثمارات تعتبر ضئيلة للغاية. ومن المرجح أن تقوم الخطط الاستثمارية الحكومية بدعم حفنة صغيرة من محطات الفحم المتطورة على الرغم من الحاجة الماسة إلى إنشاء العشرات من هذه المحطات في العقد المقبل.

ونخلص في النهاية إلى أن تصرفات الإنسان هي التي أوجدت في الأساس أزمتي الغذاء والوقود، وعبقرية الإنسان هي الحل للخروج من هذا المأزق. ويتطلب هذا الأمر تنظيماً وتنسيقاً أفضل من جانب الحكومات وخاصة في مجال الاستثمار في التقنية ●

*أستاذ في مجال القانون ومدير برنامج ستانفورد لشؤون الطاقة والتنمية المستدامة وزميل أول في مجلس العلاقات الخارجية

www.araa.net

جوهر الدبلوماسية

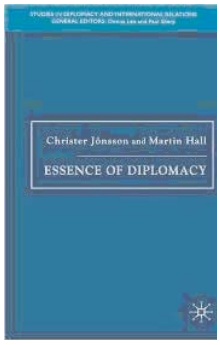

الكتاب: «جوهر الدبلوماسية»
تأليف: كريستر جونسون ومارتن هول
الناشر: بالغريف ماكميلان للنشر - لندن ٢٠٠٧
إعداد: د. كليدا مولاي
باحثة رئيسية- مركز الخليج للأبحاث

على الرغم من مساهمة الدبلوماسية في فهم ما يدور في السياسة العالمية، إلا أنه تم تهميشُ دراستها ضمن مجال العلاقات الدولية. ويحاول هذا الكتاب وضعَ نظريات لموضوعٍ قلما توجد له نظريات، ألا وهو الدبلوماسية، من خلال تسليط الضوء على أعمال كُتّاب آخرين سعوا إلى دراسة الدبلوماسية، لكن من وجهة نظر أشخاص مارسوا العمل الدبلوماسي أو أرّخوا له.

وقد عانتِ العلاقات الدولية، وكذلك الدبلوماسية، عدمَ وجود ترابط بين النظرية والتطبيق. لهذا، يحاول هذا الكِتاب سدَّ تلك الفجوة باقتراحه عدداً من الأبعاد الدبلوماسية الأساسية التي يمكن لأي تغيير تاريخي طارئ أن يحدُث في إطارها. أما كلمة (جوهر) الواردة في عنوان الكتاب، فإنها تشيرُ إلى القواسم المشتركة التي تميّز الدبلوماسية عبر مختلِف الأزمنة والأمكنة. ويحاولُ المؤلفان تحديد ما يمكن أن يمثّل جوهر الدبلوماسية من خلال تحديد الأبعاد الأساسية الثلاثة للدبلوماسية، وهي: التواصل، التمثيل، وإعادة تكوين المجتمع الدولي. لكنّ المؤلفين، وقبل أن يقوما بذلك العمل، يستعرِضان ما كُتب حول الموضوع في الكتب والمراجع الأخرى، وهو ما يدل على أن ذلك الكم الهائل من المراجع حول الدبلوماسية كُتِب من قِبل أشخاص مارسوا العمل الدبلوماسي، أو مؤرخين دبلوماسيين، لكن ليسوا في الواقع من المهتمين كثيراً بوضع نظريات لها. وكانت كتابات الممارسين، ولا تزال، ذات نزعة فرضية أو إرشادية وتتمتع بقيمة عالية، لكنها بحاجة إلى وضع منهجيات لها. ويرى المؤلفان أن المؤرخين الدبلوماسيين هم مجرد مسجلين لأحداث الماضي كما وقعت بالضبط، ويفتقرون إلى منهجية حيوية في تناولهم لهذا الموضوع. ويوضّح المؤلفان أن سبب تهميش الدبلوماسية في نظريات العلاقات الدولية موجود في (فهم الفضاء السياسي من القاعدة للقمة)، وهو الفضاء الذي ينشأ فيه كل ما هو دولي من الدول المستقلة. يُضاف إلى ذلك أن نظريات العلاقات الدولية تميلُ إلى أن تكون واقعية (أي الأشياء التي تمثل وحدات التساؤل الاجتماعي)، بدلاً من أن تكون علائقية (لا يمكن فهم لغز الهُوية إلاّ من خلال موقعها من الهُويات الأخرى في محيطها).

وبالرجوع إلى الأنماط الرئيسية للعلاقات الدولية السائدة - الواقعية والليبرالية والتركيبية - يستنتج المؤلفان أن هذه المدارس إما أنها سعت إلى إهمال الدبلوماسية، أو أنها رأتها ظاهرة ثانوية. فالمدرسة الإنجليزية وحدَها فقط هي التي تقدم نقلة نوعية في وجهات النظر عندما يُنظَر إلى الدبلوماسية بوصفها مؤسسة دولية، وعندما تُقرَن الدبلوماسية بالمجتمع الدولي. ولهذا، فإن هناك حاجةً إلى الابتعاد عن التوجهات الواقعية نحو توجهات علائقية.

وبالابتعاد عن توجُّه من القاعدة للقمة والتوجهات الواقعية في العلاقات الدولية السائدة، يتبنّى المؤلفان وجهةَ نظر علائقية تنطلق من القاعدة إلى القمة، تستند في فهمها للموضوع إلى المدرسة الإنجليزية. وينطلقُ المؤلفان من فكرة الفضاء السياسي العالمي الذي يمثل تمييزه عن غيره عملية منهجية. ومن هذا المنطلق، تدورُ الدبلوماسية حول العلاقات الدينامية التي تساعد على تمييز الفضاء السياسي.

ويُنظَر إلى الدبلوماسية على أنها (مؤسسة) المجتمعات الدولية، وليس الدول الفردية أو الكيانات الأخرى. وهي مؤسسة تنظّم العلاقة بين (الحكومات) وليس بين الدول، ولهذا يمكنُ عدُّها حلاً وسطاً بين (العالمية) و(التخصيصية)، حيث تجد هذه الثنائية طرقاً مختلفة للتعبير عنها في السياقات التاريخية المتنوعة. وهكذا، فإنه يُنظَر إلى الدبلوماسية على أنها مؤسسة المجتمعات الدولية، وليس الدول الفردية، وعلى أنها مؤسسة تنظّم العلاقات بين الحكومات. إن الحكومةَ سلطةٌ سياسيةٌ، لها هُويتها المتميزة، ولديها القدرة على تعبئة الأشخاص ومواردهم للأغراض السياسية، وللاقتناع والرضا، ولديها أيضاً درجة معينة من المؤسسية والتسلسل الهرمي.

ويمكن أن يكون تمييز أي مجتمع دولي مُعين عن غيره، بالإضافة إلى المبادئ القانونية التي يستند إليها هذا التمييز، قد فُهِم كأنه حالة توازن بين نقيضين: العالمية والتخصيصية، فيصبح كل مجتمع دولي كأنه حلٌّ وسط بين خيارين، وتؤدي الدبلوماسية دوراً حاسماً في تكريس ذلك الحل الوسط.

أما الأبعاد الأساسية الثلاثة للدبلوماسية فهي: التواصل، والتمثيل، وإعادة تكوين المجتمع الدولي، وهي تتوافق مع التوجه العلائقي. كما يمكنُ تمييز سمتين ديناميتين للدبلوماسية، هما: النهج المؤسسي للدبلوماسية، والدبلوماسية في أوقات تغيير الحكومات والهُويات.

ويذهب المؤلفان إلى القول إن اعتبار الدبلوماسية مؤسسةً يتضمن مجموعة مستقرة نسبياً من الممارسات الاجتماعية، تشمل (الأدوار) الواضحة المعالم، مقرونةً بـ (معايير) مهمة، ومجموعة من (القواعد) أو الاتفاقيات التي تعرّف السلوك الملائم لمن يقومون بمثل هذه الأدوار، والعلاقات التي تحكمهم. إنها هذه المعايير والقواعد التي تحدِّد الأدوار السلوكية وتعوق النشاط وتكوِّن التوقعات. ويُعَد التعايش أحد معايير

الدبلوماسية الأساسية. وتمثل المنظمات كيانات تمتلك عادة مواقع جغرافية ومكاتب وأطقم موظفين وأجهزة وميزانيات. وإذا طبقنا هذا النموذج، فإن الدبلوماسية تُعَد مؤسسة، أما وزارات الخارجية فتمثل منظمات. وتخفّض المؤسسات من تكاليف الإجراءات المتخذة، كما تُعَد المعايير الدبلوماسية والقواعد والأدوار مزيجاً من العناصر التلقائية والمبتكرة.

كما يرى المؤلفان أن المؤسسات الدولية الأساسية تمثل ممارسات قابلة للاستمرار ومحدّدة المعالم، تضم كلاً من الحكومات والمجتمع الدولي، بينما تنظم المؤسسات الثانوية الممارسات بين الحكومات عندما يتم تحديد الممثلين الشرعيين، وعندما يتم تطبيق القواعد الأساسية، وتكون العلاقات الدولية قيد الممارسة. لهذا، يمكنُ النظر إلى الدبلوماسية على أنها مؤسسة أساسية، كما يمكن القول إن الترتيبات التنظيمية التي يُحلِّلها منظرو النظام السياسي، والمستندة إلى قضايا مختلفة، تمثل المؤسسات الثانوية. ويبدو مفهوم (المعاملة بالمثل) موضوعاً معيارياً رئيسياً يُطبَّق عبر كل الممارسات الدبلوماسية التي تنتج عمليات تبادل متوازنة، وتستلزِم حالة من الطوارئ بقدر ما تكون الإجراءات مشروطة بردود فعل الآخرين وتجاوبهم. ويتجسّد سلوك المعاملة بالمثل في تبادل الجيد بالجيد والسيئ بالسيئ. ويفسح هذا المعيار المجال أمام إمكان التوقُّع في العلاقات الدبلوماسية. وتُعَد ميزتا (الطوارئ) و(التكافؤ) البعدين الأساسيين للتبادل الاجتماعي الذي يكرس مفهوم المعاملة بالمثل.

ومن بين القواعد الإجرائية للدبلوماسية، كان لـ (الحصانة) تلك المكانة المميزة عبر التاريخ.

وتُعَد عمليتا (المأسسة) وتطور طقوس التواصل عمليتين ديناميتين متلازمتين تصبح الإجراءات من خلالهما مؤسسات، وتحدد المؤسسات من خلالهما الإجراءات. وتستلزم عملية (المأسسة) تطوير لغة مشتركة وتراكيب متبادلة لمعاني الكلمات وتفسيرها، وتصرفات وأفعال ورموز. إنها تدل على توسيع مجال قبول أنواع المعايير والقواعد الدبلوماسية وتنقيتها، وتستلزِم وجود تنظيم للارتقاء بالدبلوماسية إلى مستوى الاحتراف. أما تطور طقوس التواصل فهو أداء رمزي يوحّد بين أعضاء مجموعة يشتركون في الهدف والمسعى نفسيهما. وتتضمن عملية (المأسسة) عادة عناصر من طقوس التواصل وأصوله.

وهناك كثير من الأسئلة التي تُطرَح على الدوام، وتتعلق بطقوس التواصل، كالبروتوكول والتعامل بالمثل والأسبقية والحصانة الدبلوماسية والمراتب الدبلوماسية. وقد أدت أركان الدبلوماسية الرئيسية هذه، مع مرور الوقت، إلى درجات مختلفة من المؤسسية، تكشف عن وجود حدود زمنية للمشكلات التي تتعلق بمعايير وقواعد الدبلوماسية وتنظيمها.

ويرى المؤلفان أن التواصل - وهو ميزة أساسية للدبلوماسية - يتضمن عقد الاجتماعات ونقل المعلومات، ويكون إما شفوياً أو تحريرياً، كما يكون خاصاً أو عاماً. وتُعَد المفاوضات أداةً رئيسيةً للتواصل، تستهدِف حلَّ المشكلات والقضايا بطرائق تقبلُها الحكومات المعنية. وقد تراجع دور الدبلوماسيين في جمع المعلومات، وخصوصاً أن هناك مصادر معلومات أخرى ظهرت مع مرور الزمن، لكن دورهم في المفاوضات تطوَّر كثيراً لكونهم المسؤولين الرئيسيين عن التحضير لاجتماعات القمة ومتابعتها، بالإضافة إلى أنماط أخرى من الاتصالات الدبلوماسية بين الحكومات. باختصار، فإن بروز وسائل إعلامية جديدة غرس في أذهان الدبلوماسيين ضرورةَ متابعة الدبلوماسية الإعلامية.

أما التمثيلُ الدبلوماسي - وهو بُعد أساسي آخر للدبلوماسية - فإنه فكرة تفاعلية دينامية. إنه (عملية) تفاعل متبادل بين المسؤولين والمرؤوسين، ويستلزِم أنواعاً مختلفة من الدمج بين الانتدابات الإلزامية والحرة. ثم إنه يستلزِم وجودَ تحمل للمسؤولية إلى جانب التفويضات الضرورية. ويتصرف الدبلوماسيون، في الحقيقة، نيابة عن مسؤوليهم، ويعملون أيضاً بوصفهم رموزاً لحكامهم ودولهم؛ إن الدبلوماسيين، بوصفهم ممثلين لدولهم في دول أخرى، أو ممثلين لتلك الدول في دولهم، يؤدون أدواراً حساسة ومهمة. ولهذا فإنهم بحاجة إلى ثقة رؤساء الحكومتين المعنيتين، ثم إنهم عُرضة لسوء الظن وانعدام الثقة بهم.

أما العنصر الأساسي الثالث للدبلوماسية، فهو إعادة تكوين المجتمع الدولي. فالمجتمعات الدولية تتفاوت من ناحية التجانس أو عدم التجانس، وكونها شاملة أو حصرية، وكذلك من حيث الكيفية التي أسهمت الدبلوماسية بها في تكوين مجتمعات معينة أو إعادة تكوينها. فالدبلوماسية تسهم في إعادة تكوين مجتمع متجانس من الدول الإقليمية بهدف تحقيق عدد متزايد من المعايير. ويعتقد المؤلفان أنه وعلى الرغم من عدم الاعتراف إلا بالدول بوصفها أطرافاً مشاركة بصورة شرعية في العلاقات الدولية، فإن الفكرة الحالية في عولمة العالم تتصور وجود مجتمع دولي يتميز بدور محدود للدول، ودور أكبر للعناصر الأخرى. ومن المثير للانتباه أن الاتحاد الأوروبي يكرس النوعين في سعيه نحو مزيد من الحصرية من خلال فرض شروطه على الدول الطامحة إلى الانضمام إلى عضويته، وفي تكوين مجتمع دولي أكثر شمولية لكونه أصبح هو نفسه طرفاً دبلوماسياً معترفاً به إلى جانب دوله الأعضاء.

وأخيراً، فإنه وعلى الرغم من قيام نظرية العلاقات الدولية، وكذلك التاريخ، بإنتاج عدد من الدراسات الدقيقة حول الدبلوماسية وأنواعها، فإن الأمر ما زال بحاجة إلى أخذ الجانب النظري في الحسبان لتعريف ماهية الدبلوماسية. كما أن المؤلفين نفسيهما لم يضعا نظرية كاملة وشاملة للدبلوماسية؛ وعلى الرغم من أنهما يشيران إلى مراجع من تخصصات أخرى كالإدارة والمعلومات والاتصالات، فإنّ هناك حقولاً أخرى كان بإمكانهما أن يرجعا إليها لتقديم نظرة أكثر شمولية للموضوع قيد المناقشة. ولا يشكُّ أحد في أن الدبلوماسية تستحقّ أهمية كبيرة في الدراسات المستقبلية حول العلاقات الدولية، وما هذا الكتاب إلا جهد على طريق تحقيق ذلك الهدف ●

إساءة تقدير الخطر وما ينتج عنها

(3 - 3)

جيفري ريكورد

من المؤكد أن الدول المارقة ظلت تشكل تهديداً أمنياً دائماً، وليست هنالك أية ضمانات تؤكد أن قادة وزعماء الدول المارقة لن يتصرفوا تصرفات جنونية كتلك التي كان يمارسها صدام حسين، على الرغم من أن اتهام صدام بالجنون والتهور كان مبالغاً فيه خلال الفترة التي سبقت الحرب. فصدام حسين كان دائماً يحب نفسه أكثر مما يكره الولايات المتحدة. والنقطة المهمة جداً هنا هي أن تصرفات الدول المارقة لم تبرز أي دليل مقنع يشير إلى عدم نجاح استراتيجية الردع عبر استخدام السلاح السياسي المتمثل في سياسة العزل. من هنا فإنه ليس هناك أي مبرر لاستخدام استراتيجية شن الحرب الاستباقية ضد تلك الدول. ومن الممكن أن تكون الدول المارقة أكثر ميلاً إلى المخاطرة والمجازفة من حكومات الدول المعتدلة، لكن هل هذا يعني أنها لا تعطي قيمة وأهمية لمسألة بقائها أو أنها ليست قادرة على وضع حسابات منطقية واقعية للنهايات والوسائل؟ وشكك فيليب بوبيت (Philip Bobbit) في أطروحته: درع أخيل: الحرب والسلام ومسيرة التاريخ (The Shield of (Achilles: War, Peace and The Course of History) التي قدمها لنيل شهادة الماجستير عام ٢٠٠٢ في الرؤية التي تقول إن الدول المارقة لا يمكن ردعها. وتساءل بوبيت في معرض مناقشته لدفاعات الصواريخ البالستية التي تم بيعها للدول المارقة، وشبّه الخطوة بالحرب الاستباقية، إذ إن تلك الدفاعات صُممت أصلاً لمنع الدول المارقة من ردع الولايات المتحدة، وقال: (هل من المعقول الاعتقاد بأن تزويد الدول الغربية بدفاعات صواريخ بالستية سيؤدي إلى إعاقة الدول المارقة بدرجة أكبر من استراتيجية القضاء على الأسلحة النووية التي يأتي تنفيذها بعد شن هجوم عسكري؟ إن مثل هذا الاعتقاد يستوجب افتراض التعامل بحساسية مفرطة مع مسألة فشل القيادات العراقية والإيرانية والكورية، التي تبدو متناقضة مع تصرفاتها وغير آبهة لمسألة البقاء).

ولا يعني هذا مطلقاً القول إن الحفاظ على ردع موثوق أمر سهل. ومن السهل القول إن سجل استخدام أسلحة الدمار الشامل أمر مثير للدهشة، وإن استراتيجية الردع هي الأكثر جذباً والخيار الأقل خطورة من الحرب الاستباقية، وهو الأمر الذي أثبتته التجربة الأمريكية الأخيرة في العراق.

وبدمج قراءتها ونظرتها لعراق صدام حسين وتنظيم القاعدة واعتبارهما مهددين لا يختلفان بعضهما عن بعض تكون الإدارة الأمريكية قد وسعت من حربها ضد القاعدة من دون أن تكون هناك حاجة إلى ذلك عبر شنها حرباً وقائية استباقية ضد دولة لم تكن في حرب مع الولايات المتحدة، ولا تشكل تهديداً مباشراً أو وشيكاً لها. وقد كانت استراتيجية ردع واحتواء العراق تعمل بنجاح كبير طوال اثني عشر عاماً عندما شنت عملية تحرير العراق في مارس ٢٠٠٣، ولم يكن صدام حسين يجهز لمهاجمة الولايات المتحدة، وكان ضعيفاً عسكرياً، كما لم يكن بالقدر الذي يجعله يهدد الدول المجاورة له والتي عارضت كلها باستثناء الكويت عملية الحرب الأمريكية ضد العراق. ويقول بنجامين باربر(Benjamin Barber) في هذا الإطار: أن تُطبق سياسة أمن قوي وضعت أصلاً لانتحاريين ليست لديهم دولة محددة وبدأوا بشن الحرب عبر أعمال إرهابية على دولة ما ذات سيادة وبريئة من أي عمل عدائي ظاهر، هو أمر أكثر من مجرد استراتيجية غير مترابطة، إنه أمر فيه الكثير من الخلل وغير فعال وخاطئ. وكان معارضو الحرب الوقائية الاستباقية ضد العراق بمن فيهم بعض مستشاري الأمن القومي السابقين مثل برنت سكوكروفت (Brent Scowcroft)) وزبغنيو بريجنسكي (Zbigniew Brzezinsbi)، إضافة إلى وزيرة الخارجية السابقة مادلين أولبرايت (Madeleine Albright) قد أوضحوا صراحة رأيهم بوجود فارق واضح بين صفات وأهداف وقدرات كل من (القاعدة) وعراق صدام حسين ومخاطر كل منهما. فهم يرون أن

مركز الخليج للأبحاث

IISS
المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية

المصدر: (سرفايفل) (Survival)، المجلد السادي والأربعين، العدد الثاني، صيف ٢٠٠٤، ص(٥١-٧٢) - المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية
نشر هذا المقال أصلاً باللغة الإنجليزية في (سرفايفل) (Survival)، وقام مركز الخليج للأبحاث بترجمته ونشره باللغة العربية في سلسلة ترجمات خليجية العدد السادس صيف ٢٠٠٦ بناءً على اتفاق مع المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية.
جميع حقوق الترجمة والنشر محفوظة لمركز الخليج للأبحاث ٢٠١٠ .
لا يسمح بإعادة نشر هذه المواد المترجمة للعربية أو تخزينها لاسترجاعها فيما بعد كلياً أو جزئياً بأي شكل أو وسيلة كانت إلكترونية أو آلية أو تصويرها أو تسجيلها بواسطة أي من الوسائل المعروفة أو التي ستستحدث في المستقبل من دون الحصول على إذن خطي مسبق من مركز الخليج للأبحاث.

خطر تنظيم القاعدة هو الخطر الماثل حالياً والأخطر والأكثر صعوبة في مواجهته. وعبّر أولئك المسؤولون السابقون عن تخوفهم من أن تؤدي الحرب الاختيارية ضد العراق إلى إضعاف الحرب الضرورية التي تشنها الولايات المتحدة ضد تنظيم القاعدة، حيث إنها ستؤدي إلى تحويل انتباه الولايات المتحدة في اتجاه العراق، كما أنها تستنزف أموالاً وموارد كان من الأفضل أن يتم استخدامها في دعم استراتيجية الدفاع عن البلاد ضد الهجمات الإرهابية.

كما أنه وبالنظر إلى تزايد معارضة الحرب ضد العراق وضعف شعبيتها، خصوصاً في أوساط المسلمين، فإن ذلك سيضعف بدوره من رغبة الدول الرئيسية وسيجعلها غير متحمسة لمسألة التعاون في مجال المعلومات الاستخبارية التي تُعتبر مهمة للغاية من أجل كسب الحرب ضد تنظيم القاعدة. فقد كان المسؤولون الأمريكيون السابقون المعارضون للحرب محقين في رؤيتهم تلك. لكن الشيء الذي لم يتنبأوا به بشكل جيد أو يذكروه بوضوح في سياق رؤيتهم المعارضة للحرب هو ما قد تحدثه أعمال التخريب التي تستهدف منشآت رئيسية وعمليات الاغتيال المنظمة التي تطال العراقيين المتعاونين مع الولايات المتحدة وسياساتها.

وبالنظر أيضاً إلى طبيعة نظام صدام حسين وقابليته للتأثر باستراتيجية الردع التقليدية، إضافة إلى فشل الأجهزة الاستخبارية في إيجاد علاقة للعراق بهجمات الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، والفشل في العثور على أي أدلة أو إشارات تثبت امتلاك العراق لأسلحة دمار شامل، ناهيك عن وجود برامج أسلحة نووية، فإن عملية حرية العراق تُعد تحولاً عن الحرب على الإرهاب ولا يمكن أن تُحسب لصالحها. وسيتفاقم الأمر إذا ما فشلت الولايات المتحدة في استعادة النظام وتثبيت نظام حكم شرعي وفاعل. وقد وضعت الولايات المتحدة نفسها في موقف حرج للغاية عبر تدخلها في العراق بقوة كانت كافية للإطاحة بنظام صدام حسين، لكنها لم تكن كافية لفرض النظام والاستقرار والسيطرة على حدود العراق. وهذه الخطوة لم تؤد فقط إلى الإساءة لمصداقية الولايات المتحدة من حيث التزاماتها الدفاعية والعسكرية في مناطق أخرى، لا سيما كوريا، بل كانت لها عواقب أخرى.

ومن المتوقع أن يتفاقم الأمر أكثر، خصوصاً أن الوجود الأمريكي الكبير في العراق، إضافةً إلى استمرار حالة انفلات النظام، واحتمال تطور الأمر إلى حرب أهلية من الممكن أن تحول العراق إلى مسرح لاستهداف الأمريكيين وسفك دمائهم، وبالتالي تحويل الحرب على الإرهاب إلى صراع حضارات. وفي هذا الإطار عبر الجنرال الأمريكي المتقاعد ويسلي كلارك مرشح الرئاسة عن اعتقاده بأن الاجتياح والاحتلال الأمريكيين للعراق أديا إلى تجديد روح ونشاط تنظيم القاعدة الذي يرى في عملية مهاجمة دولة إسلامية فرصة لشن هجمات إرهابية على الجنود الأمريكيين الذين أصبحوا أكثر قابلية لمثل تلك الهجمات في ظل الظروف التي يعيشونها حالياً في العراق. وهو يرى وفقاً لهذه المعطيات أن عملية تحرير العراق أصبحت تشكل مصدر إلهام لأية جهة ترغب في الإضرار بالولايات المتحدة ومواطنيها. وتؤكد جيسكا ستيرن (Jessica Stern) الخبيرة في شؤون الإرهاب ما ذهب إليه كلارك، حيث أطلقت إشارات تحذير مشابهة قالت فيها في سياق تعليقه على الهجوم الذي تعرض له مقر الأمم المتحدة في بغداد في أغسطس ٢٠٠٣ إن ذلك الهجوم يشكل دليلاً على أن الولايات المتحدة حولت العراق الذي لم يكن يشكل تهديداً إرهابياً إلى ساحة إرهاب تهدد المصالح الأمريكية. وستكون قمة المفارقة في أن تؤدي الحرب التي شنت باسم القضاء على الإرهاب إلى إيجاد حالة وصفتها الإدارة الأمريكية بالبيئة الصالحة لتغذية الإرهاب، والمتمثلة في وجود دولة تكون غير قادرة على التحكم والسيطرة على أراضيها وحدودها أو توفر لمواطنيها حاجياتهم الأساسية. ويتفق فينسنت كانيستراو المدير السابق لإدارة عمليات مكافحة الإرهاب بوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية مع هذا الرأي، إذ يقول (لم تبرز أية معلومات قبل الحرب تؤكد وجود رابط بين صدام حسين والإرهاب الدولي. أعتقد أننا خلقنا الآن ظروفاً جعلت من العراق مسرحاً لمهاجمة الأمريكيين).

إن آثار حرب العراق وتبعاتها على الحرب ضد الإرهاب تبرز بقوة من خلال المنافسة الكبيرة بين الإنفاق الضخم الذي لم يكن متوقعاً على العمليات التي طرأت في مرحلة ما بعد الحرب ومتطلبات تأمين الجبهة الداخلية، وهي المنافسة التي ازدادت سوءاً في ظل ارتفاع معدلات العجز في الموازنة الفيدرالية، وهو الأمر الذي أسهمت فيه بقوة متطلبات جهود الحرب وإعادة الإعمار في العراق. ويمكن القول إن الصعوبات التي تواجهها مسألة تمويل متطلبات الأمن الداخلي هي أحد أهم التكاليف التي بدأت تنجم عن الحرب الأمريكية على العراق.

وفي هذا الإطار كان البيت الأبيض قد أبلغ بعض كبار النواب في مجلس النواب الأمريكي في مطلع سبتمبر ٢٠٠٣ بأن إدارة بوش تعتزم طلب ميزانية إضافية تتراوح ما بين ٦٠ و٧٠ مليار دولار لتغطية النفقات العسكرية وتكاليف إعادة الإعمار في العراق. وطلب الرئيس بوش بعد مرور فترة قصيرة على ذلك سبعة وثمانين ملياراً لتغطية النفقات العسكرية وإعادة إعمار العراق وأفغانستان، بما في ذلك مبلغ عشرين مليار لمواجهة عملية إعادة الإعمار في العراق. وفي السياق ذاته أعلن فريق من خبراء البنك الدولي أن عملية إعادة إعمار العراق تتطلب توفير مبلغ إضافي قدره ستة وثلاثون مليار دولار خلال السنوات الأربع المقبلة، وهو مبلغ أكبر بكثير من مبلغ العشرين مليار الذي أعلنه الرئيس بوش سابقاً. وكل هذه الطلبات والتقديرات تفوق التقديرات السابقة التي كانت تقول إن إدارة بوش تحتاج إلى مبلغ تسعة وسبعين مليار دولار لتغطية كل تكاليف الحرب والعمليات التي تُنفذ في أعقاب انتهاء العمليات العسكرية. وإجمالاً ارتفعت

تقديرات متطلبات تغطية نفقات الحرب وعمليات إعادة الإعمار إلى نحو مائتي مليار دولار وفقاً لما تم الإعلان عنه في إبريل ٢٠٠٤، وهذه التكلفة لا تشمل العمليات العسكرية الأمريكية التي تنفذ بعد انتهاء العام المالي ٢٠٠٤.

وتخطت التقديرات الجديدة البالغة مائتي مليار دولار، التقديرات السابقة البالغة ثمانية وتسعين ملياراً بأكثر من مائة مليار دولار. وكانت هذه التقديرات نتاج دراسة أجراها فريق من المتخصصين بتكليف من مجلس العلاقات الخارجية في صيف ٢٠٠٣. وحملت تلك الدراسة عنوان (قوات التصدي للحالات الطارئة: نقص في التمويل وضعف خطير في الإعداد). وجاء في تلك الدراسة: (لا تزال الولايات المتحدة تعاني من ضعف الإعداد في صفوف القوات والجهات التي يُفترض أن تتصدى للاعتداءات الكارثية التي تتعرض إليها الأراضي الأمريكية، وذلك لأسباب عدة، من بينها نقص أجهزة قوات مكافحة الحرائق ونقص معدات الوقاية من خطر أسلحة الدمار الشامل بالنسبة لقوات الشرطة، إضافة إلى نقص المعدات والخبراء في المعامل وندرة أجهزة الرصد في كثير من المدن).

لكن آثار وانعكاسات إساءة تقدير الخطر تمتد إلى ما هو أبعد من مسألة تغيير النظام في العراق التي كانت مكلفة وغير ضرورية، وتشتيت جهود الحرب على القاعدة والتأثير في الإنفاق على الأمن الداخلي، إذ امتدت تلك الآثار وشملت إبعاد أصدقاء وحلفاء أساسيين، إضافة إلى إدخال الولايات المتحدة في عزلة سياسية.

لقد بذلت الولايات المتحدة لأكثر من نصف قرن من الزمان جهوداً كبيرة من أجل إقامة شبكة من المؤسسات الدولية مثل الأمم المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي والبنك الدولي وغيرها من المنظمات والمؤسسات التي أسهمت في تعزيز أمنها واقتصادها وقيمها السياسية، كما عملت في الوقت ذاته على طمأنة أصدقائها وحلفائها بأنه ليس هناك ما يخيفهم من قوتها الكبيرة، لأنها ستتعقل في استخدامها. وكان هنالك تفهم واضح من قبل جميع الرؤساء الأمريكيين السابقين ابتداءً من عهد فرانكلين روزفلت وانتهاء ببيل كلينتون بأن أي قوة في العالم بما في ذلك الولايات المتحدة نفسها لن تستطيع أن توفر الأمن بشكل أحادي. لكن مبدأ شن الحرب الاستباقية الوقائية الذي تم تطبيقه ضد العراق على الرغم من المعارضة الدولية له وغياب أي قرارات من مؤسسات دولية تجيز استخدامه أضر كثيراً بالنظام العالمي ذاته الذي خدم الولايات المتحدة طوال السنوات الماضية. ووجدت الولايات المتحدة نفسها معزولة في العراق تماماً مثلما حدث لها في فيتنام قبل أربعة عقود مضت. وفي الحالتين كان الشعور بعظمة القوة هو السبب الذي أوقع الولايات المتحدة في محنتها الاستراتيجية. ويعلق جون ايكنبيري (John Ikenberry) على هذا بالقول (إن الاستراتيجية الامبريالية الجديدة التي تتبناها الولايات المتحدة تهدد تماسك المجتمع الدولي ومبدأ الشراكة السياسية، في وقت تتزايد فيه الحاجة إلى تماسك النسيج الدولي والشراكة السياسية في الحرب الحالية ضد الإرهاب. إن هذه الاستراتيجية الامبريالية الجديدة محفوفة بالمخاطر، وستتعرض على الأرجح إلى الفشل. فهي ليست تفتقد سندها السياسي فقط، بل مضرة دبلوماسياً أيضاً. وبناءً على الوقائع التاريخية، فإن من المتوقع أن تتعرض هذه الاستراتيجية إلى مقاومة ومعارضة جارفة تجعل أمريكا تعيش في عالم يسوده الانقسام والعداء).

وأعتقد أننا ملزمون بشكل خاص بأن نربط سياساتنا بمبادئ تسمو فوق الشعور بالقوة المطلقة، وفقاً لما كتبه هنري كيسنجر في سبتمبر ٢٠٠٢ (إن الاضطلاع بمهمة قيادة العالم أمر يتطلب قدراً كبيراً من التعقل في أفعالنا، وذلك من أجل تشجيع الآخرين على ممارسة قدر عالٍ من المسؤولية والعقلانية. ليس من مصلحتنا ولا من مصلحة العالم الذي نعيش فيه أن نتبنى مبادئ تعطي الحق المطلق لأية أمة من الأمم أن تهاجم أمة أخرى وفقاً لتعريفها أو رؤيتها الخاصة للخطر الذي تعتقد أنه يهدد أمنها)، وتترسخ رؤية كيسنجر أكثر من خلال القلق الذي أبداه برنت سكوكروفت (Brent Scowcroft) مستشار الرئيس بوش للأمن القومي حول مسألة العمل الأحادي والحرب الاستباقية، إذ يقول في حديث له قبل الحرب (من بين المعتقدات التي تحملها إدارة بوش أن الولايات المتحدة وباعتبارها القوة العظمى في العالم يجب أن تغتنم الفرصة لتغيير العالم نحو الأفضل، وأنه ليست هناك حاجة إلى أن نقنع الآخرين بالتحالف أو الشراكة معنا، لأن ذلك سيشكل كثيراً من القيود. لكن في اعتقادي أن الاعتماد على تحالف الراغبين أمر خاطئ جداً. وقد ظهرنا خلال الجدل الدائر حول الحرب في العراق بمظهر المتعجرفين المتفردين، وها نحن ندفع ثمناً غالياً مقابل هذه الصورة التي ارتبطت بنا. وإذا ما وصلنا إلى النقطة التي يأمل فيها أي واحد منا في داخله، والتي تتمثل في أن تغض الولايات المتحدة الطرف، لأننا أصبحنا مبغوضين فإننا سنصبح عاجزين تماماً في الحرب ضد الإرهاب، وسنكون عملاقاً وسط حشد من الأقزام).

والغريب في الأمر أن الرئيس بوش حمل الرؤية نفسها في عام ٢٠٠٠ عندما كان يسعى إلى ترشيح نفسه للرئاسة، إذ كان يكرر القول (إن أمتنا الآن هي القوة العظمى في العالم ولا يضاهيها أحد، لذلك لا بد لنا من أن نتواضع، وأن نوجه قوتنا في الاتجاه الذي يعزز الحرية ويشجعها). ومضى بوش الذي كان يتحدث خلال مناظرته الثانية مع منافسه الديمقراطي آل غور ليقول (إذا كنا أمة متغطرسة فإن الآخرين سينظرون إلينا بتلك الطريقة نفسها، لكننا إذا ما كنا أمة متواضعة فإننا سننال احترام الجميع)

الدور المفقود لمراكز الأبحاث العربية

فالح شمخي العنزي *
faleh@grc.net

ذكرت في مقالات ومناسبات سابقة عدة أننا أحوج ما نكون هذه الأيام إلى وجود جهات علمية مستقلة على مستوى عالٍ من الخبرة والحرفية والمهنية تكون مؤهلةً للمساهمة في وضع الدراسات ورسم السياسات التي يمكن أن تنتهجها الدولة في العديد من القضايا التي تهمها، حيث تقدم هذه الدراسات إلى الجهات المعنية في الدولة لتكون دليلاً ومرشداً علمياً لها يجعل لقراراتها وسياساتها جدوى وفاعليةً.

بهذه الطريقة تقدمت الدول المتطورة، وأصبحت تطاول بأمجادها وإنجازاتها السحاب، في الوقت الذي مازالت فيه دولنا العربية تعاني الجهل والتخلف والرجعية رغم كل ما لديها من إمكانات وطاقات مهدورة. ففي هذه الدول المتقدمة لا يوجد قرار أو سياسة تصدر إلا بعد دراسات مستفيضة من معاهد ومراكز أبحاث متخصصة يشرف عليها علماء وخبراء متخصصون في المجالات كافة، يحللون المشكلات المستعصية وفق منظور علمي موضوعي دقيق، ثم يقدمون حلولهم وتصوراتهم إلى القيادة السياسية التي تقوم بدورها باتخاذ القرار السليم بكل سهولة ويسر وثقة.

ولذلك نقول إننا اليوم بحاجة فعلية إلى أن نلتفت إلى مراكز الأبحاث، ونشجع وندعم قيامها واستقلاليتها بقوة وإصرار، ولعلنا لا نكشف سراً إذا قلنا إن بلداننا العربية اليوم ليس فيها إلا القلة القليلة من مراكز الأبحاث التي يمكن أن تسدّ هذا الفراغ، أو أن تقوم بهذا الدور المحوري المهم. فأغلب ما لدينا اليوم من مراكز أبحاث هو عبارة عن مراكز أبحاث سقيمة غير مستقلة وغير قادرة على أن تكون بمستوى المراكز العالمية المعتبرة والمؤثرة في العالم، فتلك الأخيرة وعلى الرغم من عدم استقلاليتها التامة أيضاً إلا أنها استطاعت بحرفيتها ومهنيتها أن تفرض نفسها، وتصنع لنفسها موقعاً مؤثراً في تشكيل السياسات العالمية.

أما مراكزنا العربية القليلة، فهي في معظمها للأسف ليست ذات فاعلية تذكر، ودورها يقتصر فقط على عقد الندوات وإصدار بعض الكتب والمطبوعات المجدة لهذه الجهة أو تلك من الجهات الممولة، ونتاجها العلمي غالباً ما يذهب إلى رفوف المكتبات من دون أن يستفيد منه أحد. وإذا رفع عن هذه المراكز الدعم المادي الحكومي الذي يستوجب التبعية التامة فإنها غير قادرة على الاستمرار ذاتياً حتى ليوم واحد، أما باحثو ومفكرو هذه المراكز البحثية فلا يعدون أنفسهم إلا موظفين حكوميين ملتزمين تماماً بسياسة ونهج الجهة الممولة وخطوطها الحمر. وفي ظل هذه الأجواء البحثية غير الصحية يمكننا بالطبع تصور مدى حرية وموضوعية الأبحاث العلمية في هذه المراكز، وبالتالي مدى فائدتها وتأثيرها في المجتمع.

ومن جهة أخرى تعاني مراكز الأبحاث العربية من مشكلة عزوف القطاع الخاص عن الانجذاب إليها أو الاستثمار فيها، وذلك لأسباب عدة ربما تأتي في مقدمتها التكلفة المادية العالية وقلة المردود المادي لهذا النوع من الأنشطة الاستثمارية، وكذلك لعدم قناعة المستثمر بدور وفاعلية هذه المراكز ومدى تقبّل الجهات الحكومية لدورها أو حتى وجودها، بالإضافة الى العوائق والمحظورات الحكومية الكثيرة الأخرى على هذا النوع من الأنشطة الاستثمارية، وخصوصاً في مجال إصدار الكتب والمطبوعات التي تتناول القضايا والشؤون السياسية والاستراتيجية (وحتى الاقتصادية والاجتماعية) الحساسة، وكذلك في مجال عقد الندوات والمؤتمرات وما تحتاج إليه من موافقات وإجراءات بيروقراطية تدعو في كثير من الأحيان إلى اليأس والإحباط.

والأمر بالطبع لا يخلو من بعض الاستثناءات النسبية لبعض المراكز العربية التي حاولت وتحاول بصورة أو أخرى تحقيق تلك المعادلة الصعبة من المزاوجة بين الفاعلية والاستقلالية، إلا أنه من الصعب القول إنها نجحت بدرجة كبيرة في هذا المجال، لكن يحسب لها في أقل تقدير جهد السعي والمحاولة ●

* مدير تحرير مجلة «آراء»

ظهـرت الحـاجة إلى الحوكـمة في العـديـد من الاقتصادات المتقدمة والناشئة خلال العقود الماضية

توافرها حتى يكتمل إحكام الرقابة الفعالة على أداء البنوك، تتلخص في الشفافية، وتوافر المعلومات، وتطبيق المعايير المحاسبية الدولية، والنهوض بمستوى الكفاءات البشرية من خلال التدريب المستمر والفعال.

أهمية الحوكمة والآثار المترتبة على تطبيقها

تهدف قواعد وضوابط الحوكمة إلى تحقيق الشفافية والعدالة[8]، ومنح حق مساءلة إدارة الشركة، وبالتالي تحقيق الحماية للمساهمين وحملة الوثائق جميعاً، مع مراعاة مصالح العمل والعمال، والحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة، كما أن هذه القواعد تؤكد على أهمية الالتزام بأحكام القانون، والعمل على ضمان مراجعة الأداء المالي، ووجود هياكل إدارية تمكن من محاسبة الإدارة أمام المساهمين، مع تكوين لجنة مراجعة من غير أعضاء مجلس الإدارة التنفيذية تكون لها مهام واختصاصات وصلاحيات عدة لتحقيق رقابة مستقلة على التنفيذ.

وعلى سبيل المثال، فإن حوكمة الشركات الجيدة[9]، في شكل الإفصاح عن المعلومات المالية، يمكن أن تعمل على تخفيض تكلفة رأسمال المنشأة، وتساعد على جذب الاستثمارات سواء الأجنبية أو المحلية، والحد من هروب رؤوس الأموال، ومكافحة الفساد الذي يدرك كل فرد الآن مدى ما يمثله من إعاقة للنمو، ومن دون التدفقات المالية لا يمكن تحقيق الإمكانات الكاملة لنمو المنشأة . وإحدى الفوائد الكبرى التي تنشأ من تحسين حوكمة الشركات هي زيادة فرص التمويل المتاحة وإمكانية الحصول على مصادر أرخص للتمويل وهو ما يزيد من أهمية الحوكمة بشكل خاص بالنسبة للدول النامية.

وتؤدي الحوكمة في النهاية إلى زيادة الثقة بالاقتصاد القومي، وتعميق دور سوق المال، وأيضاً زيادة قدرته على تنمية المدخرات ورفع معدلات الاستثمار، والحفاظ على حقوق الأقلية أو صغار المستثمرين . ومن ناحية أخرى، تشجع الحوكمة على نمو القطاع الخاص ودعم قدراته التنافسية، وتساعد المشروعات في الحصول على التمويل وتوليد الأرباح، وأخيراً إيجاد فرص عمل جديدة.

تطبيق الحوكمة في بعض الدول العربية

تعتبر جمهورية مصر العربية[10] أول دولة عربية قامت بتبني مفهوم الحوكمة، حيث إنها قامت في عام ٢٠٠١ بإعداد أول تقرير عن ممارسة الحوكمة في مصر بالتعاون بين وزارة التجارة وهيئة سوق المال وبورصة الأوراق المالية وبعض المراكز البحثية، وقد قام البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بتقييم ذلك التقرير وتوضيح أهم نقاط القوة والضعف عن أوضاع الحوكمة في مصر، وقامت مصر بعد ذلك بعدة إجراءات مهمة وفعالة لتطوير مفهوم الحوكمة لديها حتى استطاعت أن تتوج ذلك بإصدار قواعد حوكمة الشركات في عام٢٠٠٥ لتبدأ مرحلة جديدة ومهمة للحوكمة في مصر.

وتعتبر الأردن والمغرب ولبنان كذلك من الدول الرائدة في المنطقة في تطبيق هذا المفهوم، حيث بدأت هذه الدول بعقد المؤتمرات والندوات لبلورة اتجاهات تطوير قواعد ومبادىء حوكمة الشركات ووضع آليات وتوصيات لصقل وتوضيح مفهوم الحوكمة بشكل أكبر للشركات التابعة لها وصولاً إلى وضع قانون شامل لهذا المفهوم.

تطبيق الحوكمة في دولة الكويت

شهد الاقتصاد الكويتي[11] مجموعة من التطورات التي أكدت على ضرورة تطوير وتقوية معايير الحوكمة خاصة في الجهاز المصرفي في دولة الكويت، أهمها:

- التوجهات نحو تطوير الكويت كمركز مالي وتجاري إقليمي.
- اتساع قاعدة الجهاز المصرفي والمالي في الكويت.
- التطورات المرتبطة بسوق الكويت للأوراق المالية.

إن أهمية تطبيق الحوكمة في البنوك بالمقارنة بالمؤسسات الأخرى، تستمدها من محورين أساسيين:

- طبيعة الدور الذي تلعبه البنوك في الحياة الاقتصادية.
- طبيعة العمل المصرفي والمالي من حيث تزايد درجة التعقيد فيه وتعذر مراقبة مخاطره من قبل السلطات الرقابية وحدها.

الإطار التشريعي والتنظيمي للحوكمة في البنوك الكويتية

يمكن القول إن الإطار التشريعي والتنظيمي[12] الحاكم لعمل المصارف في دولة الكويت تحت رقابة بنك الكويت المركزي يكفل التزام المصارف الكويتية بقواعد الحوكمة إلى أبعد حد، ويتمثل فيما يلي:

- قانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٨ في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية.
- قانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٠ في شأن الشركات التجارية بالإضافة الى قرارات وزارة التجارة والصناعة.

WWW.grc.net